١
١٩٩٨
يناير/كانون الثاني
– إبريل/نيسان

الهجرة القسرية

تتضمن نشرة "الشبكة العالمية المعنية باللاجئين"

تصدر عن برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي

النـــــزوح الـــداخـــلـــي

الموضوع الرئيسي للعدد: النازحون داخل أوطانهم في الصين وجنوب إفريقيا وكولومبيا
انظر الصفحات ٤-١٦

تشريعات جديدة خاصة بطلب اللجوء في أيرلندا وأوغندا وفرنسا
انظر الصفحات ١٧ و٢٠ و٢٧

البوسنة والهرسك: قضايا عملية تتعلق بعودة اللاجئين والنازحين داخل وطنهم
انظر الصفحات ٢١-٢٦

منطقة البحيرات الكبرى: مقترحات لتحسين استجابة المجتمع الدولي في حالات الطوارئ المعقدة
انظر الصفحات ٣٠-٣٣

بالإضافة إلى الأبواب الثابتة: مكتبة العدد، وأخبار المؤتمرات والأبحاث، وأخبار برنامج دراسات اللاجئين وبرنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي.
انظر الصفحات ٣٤-٤١

من أسرة التحرير

مرحباً بكم في العدد الأول من «نشرة الهجرة القسرية»،

التي تتضمن نشرة «الشبكة العالمية المعنية باللاجئين»، والتي ننشرها بالاشتراك مع برنامج «المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

إنه لمما يسرنا أن نتعاون مع برنامج «المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي»، وأملنا أن يؤدي مثل هذا التعاون إلى تحقيق تكامل مثمر بيننا في شتى جوانب العمل، وتوسيع قاعدة قرائنا والمجالات التي نغطيها معاً ؛ غير أن أهم هدف ننشده من وراء هذا التعاون هو الدمج بين القضايا المتعلقة بكل من اللاجئين والنازحين داخل أوطانهم في نسيج واحد، والسعي معاً لأن تتبوأ هذه القضايا مكاناً بارزاً بين اهتمامات المجتمع الدولي. ويتضمن هذا العدد الأول مقالاً خاصاً عن برنامج «المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي» ؛ كما سيجد القارئ المزيد من المعلومات عن البرنامج في صفحة **٤١**. ويمكن لجميع المشتركين في «نشرة الهجرة القسرية» الحصول على مطبوعات مختارة (بالإنكليزية فقط) من برنامج «المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي» مجاناً (انظر الصفحتين **٣٤** و**٤١**).

وسوف نبدأ اعتباراً من هذا العدد في تحصيل رسم للاشتراك في النشرة (انظر التفاصيل في صفحة **٤٢**)، غير أن المشتركين الحاليين في الطبعة العربية من «نشرة الهجرة القسرية» سوف يكون من حقهم تلقائياً الاشتراك في النشرة مجاناً طوال عام **١٩٩٨**، ومن ثم فهم ليسوا بحاجة لملء وإعادة استمارة الاشتراك لعام **١٩٩٨**، إلا إذا كانوا يرغبون في

تصوير: Tansin Salehian

الحصول على المطبوعات التي يصدرها برنامج «المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي» باللغة الإنكليزية.

ويسرنا أن ننوه بأن «نشرة الهجرة القسرية» تتلقى الآن مساعدة قيمة من مجلس استشاري خاص بشؤون التحرير ؛ وسيجد القارئ قائمة كاملة بأسماء أعضائه في صفحة **٦**. وفضلاً عن إسداء النصائح وتقديم الاقتراحات لمحرري النشرة، يشارك أعضاء هذا المجلس الاستشاري بنشاط في شتى الأمور المتعلقة بتطوير «نشرة الهجرة القسرية» والارتقاء بمستواها، بما في ذلك مراجعة البحوث والدراسات المقدمة للنشر.

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يُعنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أوكسفورد بالاشتراك مع "برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي" التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدري وشارون فورد
مساعدة الاشتراكات
شارون ويستليك

نشرة الهجرة القسرية
Forced Migration Review
RSP, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الهاتف: +44 (0)1865 280700/270722
الفاكس: +44 (0)1865 270721
البريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي
Global IDP Survey
Chemin Moïse-Duboule 59
CH-1209 Geneva, Switzerland
الهاتف: +41 22 788 8085
الفاكس: +41 22 788 8086
البريد الإلكتروني: idpsurvey@nrc.ch

أسعار الاشتراك السنوي
للأفراد: US$٢٦/£١٥
للمؤسسات: US$٤٣/£٢٥
الاشتراك مجاني للأفراد والمؤسسات في البلدان المدرجة في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوصفها "بلداناً نامية"، وللطلاب والأفراد الذين لا يتقاضون راتباً، واللاجئين، والنازحين داخل أوطانهم، وتنظيماتهم.

جميع المقالات والمعلومات الواردة في **نشرة الهجرة القسرية** تعبر عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو برنامج دراسات اللاجئين أو برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي. يمكن لمن يشاء استنساخ أي مادة من المواد الواردة في **نشرة الهجرة القسرية**، ولكن يُرجى الإشارة إلى مصدرها. ولا يجوز استنساخ الصور الفوتوغرافية الواردة في النشرة إلا في سياق المقالات التي ترد فيها.

المواضيع الرئيسية في الأعداد القادمة:
مايو | أيار ١٩٩٨: المخيمات والمستوطنات المؤقتة
سبتمبر | أيلول ١٩٩٨: القضايا الحضرية
نحن نرحب بأي مقالات يرغب القراء في إرسالها للنشر، بالإنكليزية أو الإسبانية أو العربية، مما يتعلق بالموضوع الخاص بكل عدد، أو أي جانب من جوانب الهجرة القسرية. الرجاء الاتصال بهيئة التحرير للحصول على الإرشادات الخاصة بمساهمات القراء.

يمكن الاطلاع على مقالات نشرة الهجرة القسرية من خلال موقع برنامج دراسات اللاجئينRSP في شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/ أو موقع برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي Global IDP Survey على العنوان التالي:
http://www.sol.no/nrc-no/idp.htm

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
د. أشرف عبد الفتاح
التصميم والإخراج الفني والطباعة:
FastBase Ltd., 2-4 Empire Way, Wembley, UK

تصميم الغلاف: زوران أفتاروفسكي (Zoran Avtarovski)
صورة الغلاف: Independent Newspapers, Kwazulu-Natal
رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9835

المحتويات

موضوع العدد: النزوح الداخلي

الهجرة القسرية داخل حدود الوطن: جدول أعمال النزوح الداخلي
بقلم: جون بنيت ٤

منطقة الخوانق الثلاثة: الخسائر الناجمة عن النزوح بسبب التنمية والتي لم يفحصها أحد
بقلم: مارتن شتاين ٧

الاستجابة الوطنية للنزوح الداخلي
بقلم: جنيفر ماكلين ١٠

الحياة في الظل
النازحون داخلياً في إفريقيا الجنوبية
بقلم: ماريون ريان سنكلير ١٢

كولومبيا: البحث عن السلام في خضم الصراع
بقلم: شون لوغنا ١٥

حقوق الإنسان لا تعرف حدوداً
بقلم: مورا لين ١٧

البوسنة والهرسك: مشكلات العودة وما تحقق من تقدم
بقلم كارل هاليرغارد ٢١

أدارة عمليات إعادة اللاجئين إلى البوسنة والهرسك
بقلم ريتشارد جاكوت ٢٤

المشهد من فوق أسوار القلعة: أعمال الخدمة الاجتماعية حول حصن أوروبا
بقلم مايكل كوليار ٢٧

أزمة اللاجئين في منطقة البحيرات العظمى: هل وعينا الدرس؟
بقلم: فلورا ماكدونلد ٣٠

التصدي للأزمات في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية
بقلم: غلين إيفنز ٣٢

أبواب ثابتة

مكتبة العدد ٣٤
مؤتمرات ٣٦
بريد القراء ٣٧
أبحاث ٣٨
دورات دراسية ٤٠
أخبار ٤١

الهجرة القسرية داخل حدود الوطن: جدول أعمال النزوح الداخلي

بقلم: جون بنيت

يمثل التزايد المطرد في عدد الأشخاص النازحين داخل أوطانهم واحداً من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

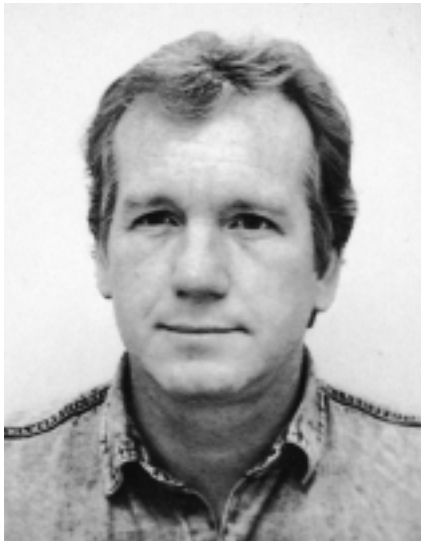

جون بنيت هو مدير «برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي»

ليس النزوح الداخلي ظاهرة جديدة، ولو أن ما شهدته الفترة الأخيرة من أنشطة في هذا المجال، وتحليلات لهذه القضية، يغري على تصور ذلك. والواقع أن نسبة النازحين داخلياً إلى مجموع اللاجئين في العالم لا تختلف اليوم عما كانت عليه عند صياغة ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات اللاجئين، في منتصف القرن الحالي. أما الذي اختلف فهو عدد الحروب الداخلية وشدتها، وما صاحب ذلك من تزايد اهتمام المنظمات الإنسانية الدولية بظاهرة الهجرة القسرية وتصديها لها. ولا تزال هناك بعض البلدان (مثل الصين وبورما) التي لا تتوافر فيها تقديرات دقيقة لأعداد النازحين داخلياً، بحيث تسمح بإدراج تلك التقديرات في الإحصاءات السكانية؛ ومع ذلك فإن التقدير المتواضع لعدد النازحين داخلياً على مستوى العالم كله يبلغ نحو ٢٠ مليون شخص، أي إنه يزيد بنحو ٣٠ في المائة عن التقدير الدقيق لعدد اللاجئين.

والنازحون داخلياً هم الأشخاص الذين يحتاجون إلى العون والحماية نتيجة نزوحهم الاضطراري داخل حدود أوطانهم. والتعريف الذي يجرى العمل به حالياً للنازح داخلياً هو بتعبير أدق:

> **"كل شخص أو مجموعة أشخاص ممن أُرغموا على الفرار أو مغادرة ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة إما نتيجة لآثار الصراع المسلح، أو حالات انتشار العنف بوجه عام، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي تسبب فيها البشر، وإما تفادياً لأي من ذلك بصفة خاصة، بشرط ألا يكونوا قد عبروا الحدود المعترف بها دولياً للدولة".** [١]

وتعبير "بصفة خاصة" يسمح لنا بأن نأخذ في اعتبارنا ظروفاً أخرى غير الواردة في التعريف، ومن بينها على سبيل المثال النزوح الذي يرجع إلى مقتضيات التنمية، ويتضمن عامل القسر والإكراه. والتعريف لا يضم بوجه عام المهاجرين لأسباب اقتصادية، ولا اللاجئين العائدين إلى ديارهم بموجب برامج المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولا الذين يتلقون التعويضات الكافية والحماية اللازمة من الدولة في أعقاب الكوارث الطبيعية أو إسكانهم في منطقة أخرى لأغراض التنمية.

وفئة النازحين داخلياً من الفئات التي يصعب على منظمات الإعانة أن تعمل في سبيلها، فلا توجد مؤسسة تتصدى بصفة خاصة لظاهرة النزوح الداخلي، ولا توجد مجموعة من القوانين المنفصلة الخاصة بحالات النزوح الداخلي. أما الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، فإن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين هي المسؤولة عن اللاجئين، وصندوق رعاية الطفولة (اليونيسيف) مسؤول عن الأطفال، وبرنامج الغذاء العالمي يتحمل مسؤولية الأغذية، وهلم جراً. ولكن النازحين داخلياً هم «لاجئون داخل بلدانهم»، ومحنتهم تلقى الضوء على المجالات غير المحددة في القانون الدولي والمعونة الدولية.

وغالباً ما تقع انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي يكون الصراع الداخلي فيها نذيراً بتفكك الدولة، وحيث ينهار حكم القانون؛ وحيث يكون من الصعب على الباحث أن يطّلع على أحوال السكان، أو حيث يمنع من ذلك (ومن ثم لا يستطيع تقدير الأرقام بدقة). وبالإضافة إلى ذلك، فلقد أصبح التدخل العسكري لحماية المدنيين، بعد ما حدث في البوسنة والصومال، أمراً بعيد الاحتمال، وهو الإجراء الذي يتسم بالانتقائية في جميع الأحوال. والوكالات التي تقدم الخدمات الإنسانية تجد نفسها اليوم مرغمة على موازنة الفوائد والتكاليف بصورة لم يسبق لها مثيل؛ ولا غرو إذن أن يُعَدَّ النازحون داخل أوطانهم من أضعف الفئات في الأزمات المعاصرة، فهم كثيراً ما يعجزون أو يعزفون عن ركوب مخاطر حياة اللاجئين في أحد البلدان المجاورة.

ويرجع ازدياد عدد النازحين داخلياً أيضاً إلى تغيّر الأولويات داخل نظم المعونة الإنسانية الدولية؛ إذ أدى انشغال هذه النظم بالحد من تدفق اللاجئين، وتجنب الاستيطان الطويل الأجل، إلى تغير السياسات بحيث أصبحت ترمي إلى تحويل دفّة النزوح وتوجيهه "إلى الداخل". وهكذا ازدادت الجهود المبذولة للإبقاء على الأفراد داخل حدود بلدانهم حتى ولو كانوا بعيدين عن مواطنهم الأصلية. ولقد بدأ الاتجاه في الفترة التالية لعصر الحرب الباردة إلى ما يسمى بالاحتواء وإدارة الصراع بدلاً من استقبال الأفراد وحمايتهم في بلد آخر. بل إن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد اضطرت لتقليص صلاحيتها في مجال الحماية، كما تشهد على ذلك بعض الحالات الرئيسية؛ إذ تخلّت، دون التصريح بذلك، عن مبدأ العودة الطوعية، وإيثاراً لمبدأ الإشراف على الإعادة للوطن الذي يدعمه مفهوم «المناطق الآمنة» التي يمكن العودة إليها.

ولا تكاد توجد أي بدائل أمام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في المناخ الجغرافي السياسي الراهن؛ فقد كان عليها في حالة زائير مثلاً أن

توازن بين اختيارين كلاهما مر: إما أن تحاول إنقاذ اللاجئين وإعادتهم إلى بعض المناطق غير الآمنة في غربي رواندا، أو أن تتركهم لمصيرهم في غابات زائير. وقد كشفت هذه الأزمة بصفة خاصة، وبصورة أعمق من أي وقت مضى، عما حدث من تغيرات على أرض الواقع، وعزوف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن شد أزر يد المفوضية العليا وتعضيدها في أداء أفضل مهامها ألا وهي حماية المدنيين النازحين.

ولا تتعلق القضية هنا بتمكين اللاجئين من العودة ومدى تهيئة أسبابها لهم، أو بمدى سلامتهم في الواقع، بل بعنصر الخيار الشخصي وانتقال الأفراد طوعاً من مكان لمكان. وقد أصبح البت في شؤون اللاجئين يؤول بصورة متزايدة إلى الاتفاقيات الثلاثية المعقودة بين المفوضية العليا والحكومة المستقبلة لهم والحكومة التي تستضيفهم، بدلاً من أن يكون الأمر في أيدي اللاجئين أنفسهم. فالمجتمع الدولي يريد إجابات سريعة، في الوقت الذي يزداد فيه عزوفه عن محاولة إيجاد حلول سياسية ناجعة لحالات الطوارئ المعقدة. وقد وجهت اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا في اجتماعها عام ١٩٩٧ اللوم للدول بسبب تقاعسها حتى الآن عن تقديم الإرشادات التفسيرية بشأن قضايا الحماية، وميلها المتزايد إلى "ترجيح كفة مصالح الدول إلى الحد الذي أصبحت فيه الحماية.... تتعرض لدرجة خطيرة من التهميش". [٢]

ويجدر بنا أن نتذكر أن المفوضية العليا، باعترافها، تقتصر مسؤوليتها على عدد ضئيل نسبياً من النازحين داخلياً، والذين يصل عددهم الكلي إلى ٢٠ مليوناً على مستوى العالم كله؛ ففي عام ١٩٩٦ كان عدد النازحين داخلياً ممن «تعنى بهم» المفوضية العليا لا يزيد عن ٤,٨٥ مليون نازح، لم يتلق منهم المعونة إلا ١,٥٣ مليون فرد. ولا ينفي ذلك أن الوكالات الأخرى للأمم المتحدة خصوصاً اليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية – كانت تقدم المعونة لأعداد أكبر من ذلك بكثير؛ ولكن جهاز الحماية والصلاحيات التي تتمتع بها المفوضية العليا لا تتوافر لأيٍّ من هذه الوكالات. وقد أشار كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في برنامج الإصلاح الذي وضعه في يوليو/تموز ١٩٩٧ إلى التحدي الذي يتمثل في توفير الحماية والمعونة وأسباب الاندماج في المجتمع من جديد، والدعم الإنمائي، للنازحين داخلياً باعتبار ذلك نموذجاً للقضية الإنسانية التي سقطت من خلال الفجوات القائمة بين الصلاحيات المخوَّلة إلى شتى الوكالات. [٣]

وتعبير النزوح الداخلي يتسم ضمناً بالتحفظ، فهو يعترف بحدود الحكومات ويؤكد مسؤوليتها عن حماية جميع الأفراد المقيمين داخل تلك الحدود. أما في الواقع فإن أكثر أسباب النزوح الداخلي شيوعاً هو عكس ذلك تماماً، فالناس يُرغَمون على ترك ديارهم (وكثيراً ما يكون الفاعل هو الحكومة المكلفة بحمايتهم)، وينتقلون بصورة جماعية رائحين غادين فيما بين الحدود، ويصبحون "دروعاً بشرية" للمتمردين، ويتعرضون للمضايقات وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن ثم فإن تحقيق التوازن بين تقديم الحماية والمساعدة الدولية الفعالة للنازحين وبين التأكيد على مسؤولية الدولة من المسائل التي تكمن في صلب المناقشات الدائرة حالياً بشأن النازحين داخلياً. وقد أدت الجهود المبذولة لمنع تدفق اللاجئين إلى محاولة العثور على حلول عند مصدر الصراعات نفسه، حتى ولو كان معنى ذلك تخطي الحقوق السيادية لدولة من الدول، مما يزيد من الصعوبات القائمة، إذ تصبح منظمات المعونة نفسها عنصراً من عناصر المعادلة السياسية، وتواجه صعوبة متزايدة في القول بأنها محايدة.

... محنة النازحين داخلياً تلقي الضوء على مدى قصور الجهاز القانوني القائم من أجل حمايتهم، وابتعاده عن الواقع يوماً بعد يوم.

ومحنة النازحين داخلياً تلقي الضوء، إلى حد ما، على مدى قصور الجهاز القانوني القائم من أجل حمايتهم، وابتعاده عن الواقع يوماً بعد يوم؛ إذ إن اتفاقيات جنيف المعقودة عام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية التي أُلحقت بها عام ١٩٧٧ تنص على حماية المدنيين أثناء نشوب الصراع الداخلي، ولكنها وضعت في وقت كانت الحرب التقليدية فيه هي الوضع السائد، وكانت مهمة نشر القواعد الخاصة بها أيسر وأسهل. وعندما شرع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المسؤول عن النازحين داخلياً في جمع المعايير القانونية التي تنطبق عليهم، في عام ١٩٩٢، عثر على فجوات هامة في قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ودعا إلى وضع مجموعة جديدة من المبادئ الإرشادية الموجهة خصيصا لحالات النزوح الداخلي. ولكن وضع قوانين دولية جديدة مسألة معقدة تستغرق سنوات طويلة. أما المبادئ الإرشادية فهي تمثل بديلاً له صفة "الحل الوسط"؛ فرغم أنها غير ملزمة، فهي

تصوير: UNHCR/S.Wilson

مخيم للنازحين داخلياً في أفغانستان

تعتبر بمثابة إطار معياري، أو مقياس أساسي تستطيع الحكومات ومنظمات المعونة الدولية استخدامه في تحديد مدى ما يُحرز من تقدم نحو حماية النازحين داخلياً. والحل الوحيد المتاح حالياً هو زيادة الصرامة في تطبيق القوانين الدولية

المعادلة التي كثر الاستشهاد بها، وهي أن "التواجد يساوي الحماية" لم تعد تثبت على محك النظر

القائمة، وزيادة الاتساق في رصد الانتهاكات المرتكبة.

وسوف تؤدي الجهود الأخيرة لإعادة هيكلة الأمم المتحدة إلى وضع مهمة تنسيق المعونة والحماية للنازحين داخلياً في أيدي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وهو من أعضاء ديوان المستشارين "الخاص" لكوفي عنان. وأفضل الخيارات وأقدرها على النجاح هو نموذج "الوكالة الرئيسية"، حيث يُعهد لوكالة محددة من وكالات الأمم المتحدة في أي حالة من حالات الطوارئ بمهمة تنسيق عمليات تخصيص الموارد، ورصد أوضاع النازحين داخلياً، والإبلاغ عنهم. ومن الانتقادات الشائعة الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة أن تقديم الغوث كثيراً ما يصبح بديلاً عن تقديم الحماية الكافية للاجئين. بل إن ذلك قد ينطوي على بعض المخاطر غير المقصودة، على نحو ما حدث في ليبيريا عام ١٩٩٦ عندما سقط بعض القتلى من المدنيين الذين يتلقون المعونة الغذائية على أيدي المسلحين الذين يمارسون السلب والنهب. أما المعادلة التي كثر الاستشهاد بها، وهي أن "التواجد يساوي الحماية" فلم تعد تثبت على محك النظر؛ فقد يؤدي التواجد الدولي إلى تلافي وقوع بعض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولكن ذلك عادةً ما يكون في ظل قدرٍ ما من العنف، بل ولا يحدث ذلك إلا عندما تراعي الأطراف "قواعد الحرب" ولو إلى أدنى حد ممكن.

وبحلول عام ١٩٩٧ اتضح وجود اتفاق في الآراء حول نوع الأهداف الواقعية الممكن تحقيقها في السنوات القليلة المقبلة. فمن المستبعد إنشاء وكالة جديدة للأمم المتحدة، ولن تُسَنَّ قوانين جديدة. وسوف تواصل الوكالات المتخصصة لحقوق الإنسان، مثل لجنة حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، رعاية الحقوق المدنية والسياسية. وأفضل ما يطمح إليه المرء في الواقع العملي هو الارتقاء بمستوى تنسيق أنشطة الرصد الميداني لحقوق الإنسان التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، والوكالات الحكومية، والدولية الحكومية.

ويعتبر جمع ونشر الأرقام الدقيقة عن عدد النازحين داخلياً، ووضع منهجية أكثر شمولاً لتقدير حجم الثغرات القائمة في عمليات مساعدة المتضررين وحمايتهم، من العوامل الأساسية لنجاح المؤسسات في التصدي لمشكلة النزوح الداخلي. وقد مُنِيَ الإبلاغ عن النازحين داخلياً بعوائق تتمثل في الخلاف على تعريفه، وضعف وسائل جمع البيانات، وعدم توافر ما يدل بوضوح على الجهة المسؤولة عن ذلك. ومن المعروف أن إحصاء عدد النازحين داخلياً أمرٌ بالغ الصعوبة، ومن أهم أسباب ذلك أن الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تستخدم تعريفات مختلفة تبعاً للفئات السكانية التي تحددها كل منها، وطاقة كل من هذه المنظمات، وفي حالة الحكومات مستوى المشاركة السياسية التي يمكن أن تقبلها. وقد يؤدي إحصاء عدد النازحين داخلياً إلى إثارة غضب الحكومات، فضلاً عن أنه ليس بالمهمة اليسيرة حتى على الأمم المتحدة. وقد قام المجلس النرويجي للاجئين بمحاولة في عام ١٩٩٧ لتخطي هذه العقبة وسد الثغرة القائمة في المعلومات ـ ونحن في مسيس الحاجة إلى ذلك ـ فأنشأ «مركز الاستقصاء العالمي للنازحين داخلياً»، باعتباره مركزاً مستقلاً للإحصاءات والحقائق والآراء بشأن النزوح الداخلي. ويتضمن برنامج المركز قاعدة بيانات، وملفات قطرية، وإصدار استقصاء عالمي شامل في المستقبل القريب (وسوف يُقدم مجاناً إلى من يطلبه من المشتركين في **نشرة الهجرة القسرية**). وسوف يتضمن عمل المركز أيضاً عقد سلسلة من المؤتمرات الإقليمية التي تستهدف نشر المبادئ التوجيهية الخاصة "بالممارسة الصالحة" ومبادرات التدريب. وليس القصد منه إلقاء الضوء على النازحين داخلياً باعتبارهم فئة مستقلة من الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية؛ بل لتأكيد النظام الحالي للحماية والمساعدة الذي ينطبق على جميع المدنيين (خصوصاً النازحين منهم)، وللعمل على زيادة الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للذين أُخرجوا من ديارهم داخل البلد الذي ينتمون إليه.

جون بنيت هو مدير «برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي»، وهو المشروع الذي يتولى تنفيذه المجلس النرويجي للاجئين. وموقع المركز في شبكة الإنترنت هو: http://www. sol.no/nrc-no/idp.htm

الهوامش:

[١] هذا هو التعريف المستخدم الذي وضعه الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالنازحين داخلياً، من واقع عمله في هذا المجال زمناً طويلاً، وهو التعريف المعمول به في «مركز الاستقصاء العالمي للنازحين داخلياً». أما التعريف الذي وضعته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فهو أضيق نطاقاً، إذ يركز فقط على النازحين الذين يمكن اعتبارهم من اللاجئين الذي ينطبق عليهم تعريف اتفاقية اللاجئين لو أنهم عبروا الحدود إلى دولة أخرى.

[٢] البيان الذي ألقاه دنيس ماكنمارا، مدير شعبة الحماية الدولية بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، أمام اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والأربعين، في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧.

[٣] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في يوليو/تموز ١٩٩٧ (الوثيقة رقم A/51/950، الفقرة ١٨٦).

نشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري للتحرير

يسرنا أن نرحب بجميع أعضاء المجلس الاستشاري للتحرير، ونتطلع إلى التعاون المثمر معهم:

جون بنيت
مدير برنامج "المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي" التابع للمجلس النرويجي للاجئين

تشارلز كليتون
المدير التنفيذي لمنظمة ورلد فيجن

خديجة المضماض
أستاذة كلية الحقوق بجامعة الدار البيضاء

موريس هرسون
منسق الأنشطة الدعائية الخاصة بالاتصالات والشؤون الإنسانية، قسم الطوارئ، منظمة أوكسفام بالمملكة المتحدة/أيرلندا

ريحانة كيرثيسينغا
الموظفة المسؤولة عن البرامج في الفريق المعني بالشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى، بمنظمة كريستيان إيد

جيل بَتَر
مستشارة التعليم الوطني بمجلس اللاجئين (لندن)

ليندال ساكس
موظف إعلامي بالمكتب الفرعي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في بريطانيا وأيرلندا

دان سيمور
موظف معني بحقوق الإنسان بمنظمة "صندوق إنقاذ الأطفال" (المملكة المتحدة)

ديفيد ترتون
مدير برنامج دراسات اللاجئين

لورنس وايتهد
زميل في قسم السياسة بكلية نفيلد، جامعة أوكسفورد

منطقة الخوانق الثلاثة: الخسائر الناجمة عن النزوح بسبب التنمية والتي لم يفحصها أحد

بقلم: مارتن شتاين

يتركز سياق النزوح القسري في الصين، بأوسع معانيه، في أربع قضايا، وهي: (١) النزوح القسري بسبب التنمية؛ (٢) الاضطهاد السياسي الذي يؤدي إلى قدر محدود من النزوح؛ (٣) نزوح أعداد كبيرة من العمال؛ (٤) النزوح الناجم عن الكوارث. وتتناول هذه المقالة دور الدولة في النزوح، وتركز على القضية الأولى من القضايا المذكورة، وهي قضية النزوح بسبب التنمية.

مقدمة

تُلقى دراسة النزوح في الصين الضوء على الجوانب الغامضة من التعريف المعتمد للنزوح، خصوصاً ما يتعلق بأساليب منها الاضطهاد غير المعترف به والقادر على إرغام الأفراد على النزوح. ولقد أصبح من المحال في السنوات الأخيرة الحصول على المعلومات الكاملة والدقيقة عن هذا الجانب وغيره من جوانب حالة حقوق الإنسان في الصين، لأن معظم الشبكات والمجموعات الصينية التي كانت تتولى التحقق من صحة أنباء انتهاكات حقوق الإنسان قد أُرغمت الآن على الصمت. ولهذا السبب نجد أن أحد التدابير الدبلوماسية القليلة التي ما تزال متاحة أمام المجتمع الدولي حتى يلفت الأنظار إلى مشكلة النازحين داخلياً في الصين تتمثل في توسيع نطاق معايير النزوح الداخلي.

ويتمتع جهاز أمن الدولة في الصين بقوة جبارة فذة وفريدة، وهو يستطيع بسهولة أن يقمع كبرى حركات النزوح الداخلي وفرار اللاجئين عبر الحدود من المناطق التي يكثر فيها المنشقون. وتعتبر الحواجز الجغرافية القائمة في وجه الفارين من عوامل الردع المهمة أيضاً؛ فالذين يفرون من التبت عليهم أن يكابدوا مشاق رحلة طويلة خطرة قد تستغرق أربعة أشهر يتعرضون فيها لزمهرير تتجمد فيه الأطراف. كما أن مناطق حدود زنجيانغ مع آسيا الوسطى يصعب اجتياز معظمها؛ وتُقام حالياً متاريس الأسلاك الشائكة على الحدود مع باكستان. ومن بين الأعداد القليلة من اللاجئين الذين دخلوا باكستان مؤخراً تعرّض البعض "للرد" أي إعادتهم من حيث جاؤوا، كما بدأ التعاون الثنائي في مجال الأمن مع حكومات دول الكومنولث المستقلة، بهدف قمع الجماعات المنشقة. وتمارس الحكومة أنماطاً من الاضطهاد السياسي تنجم عنها حالات نزوح محدودة للسكان داخل حدود الدولة، ولكن أحداً لا يسمع بأنباء الكثير من هذه الحالات على الأرجح.

> "تشترك اليوم مجموعة من الجرافات والشاحنات في أداء رقصة جماعية، بُذل في تصميم حركتها جهد كبير، تنتهي بإلقاء مقادير هائلة من الأتربة التي سيدفن تحتها فيما لا يزيد عن ست ساعات ونصف ساعة مصير آلاف السنين من تاريخ الصين، وتقامر بإنشاء أضخم بناء للمستقبل. وعندما ينهمر شلال الخرسانة والصخور ليملأ الفجوة الأخيرة، وطولها أربعون متراً، في القنطرة المقامة على نهر يانغتسي، وهي أول مرحلة من مراحل أكبر سد في العالم وأشد السدود إثارة للخلاف، سيكون أكثر مشروعات الصين طموحاً منذ إنشاء سور الصين العظيم قد عبر نقطة اللاعودة».
> من عدد الغارديان بتاريخ ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧

وبالإضافة إلى ذلك فقد تكون الدوافع الحكومية طيبة في بعض حالات النزوح مثل حالات النزوح القسري من أجل التنمية ثم تتسم النتيجة بالقسر السياسي؛ ففي السنوات الأربعين التالية لثورة عام ١٩٤٩، كانت الحكومة الصينية تقوم بإعادة توطين عدد من المواطنين يبلغ ٨٠٠ ألف شخص في المتوسط كل عام تحقيقاً لأغراض التنمية، وكانت إعادة التوطين طوعية في بعض الحالات وغير طوعية في حالات أخرى كثيرة. ولا شك أن المتوسط قد ارتفع في السنوات الأخيرة، منذ القيام بالعملية الأخيرة لإجلاء عدد من المواطنين يبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ شخص أو أكثر من منطقة سد الخوانق الثلاثة، وهي أكبر عملية لإعادة التوطين، بسبب إقامة سد من السدود، في التاريخ. وفي حالات إعادة التوطين غير الطوعية، كثيراً ما تلجأ الحكومة إلى الاستعانة بوزارة الأمن العام مما يبث الخوف في قلوب النازحين، ويضفي طابع النظام والانتظام على إعادة التوطين. وأما في حالات إعادة التوطين الطوعية، والتي يقع معظمها فيما يُعرف بعمليات مناهضة الفقر، فقد أقرّ المراقبون الدوليون سراً بأن صفة "الطواعية" لها معنى مختلف في الصين، إذ إن الحوافز الحكومية القوية تحرم النازحين من خيار الاعتراض.

إعادة التوطين قسراً من أجل التنمية

تتسم عملية النزوح في منطقة

تصوير: Harmut Schwarzbach/Still Pictures

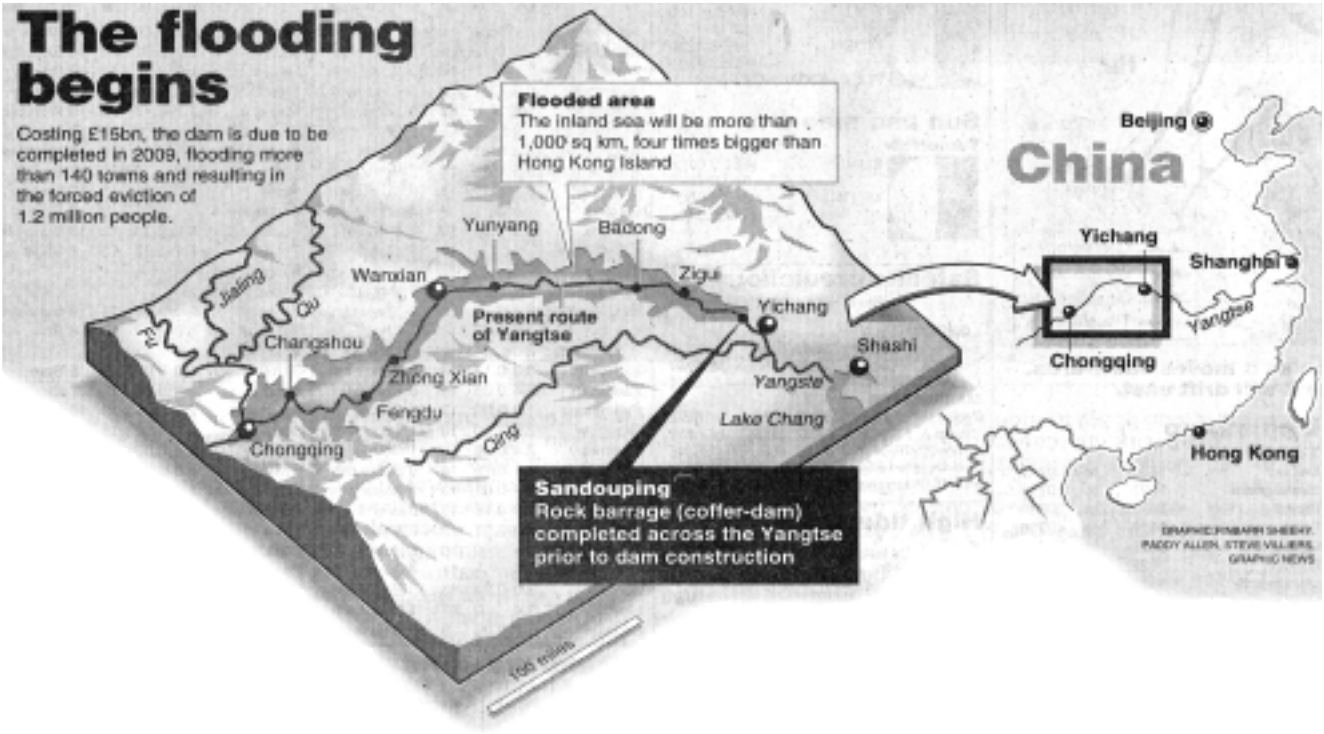

© The Guardian, 8 November 1997

المصدر:

سد الخوانق الثلاثة بنطاقها الواسع الذي يبلغ أربعة أضعاف آخر وأضخم عملية نزوح سكاني لأسباب تتعلق بالتنمية، والتي شهدتها الصين أيضاً. وسوف تؤدي هذه العملية إلى نزوح سكان ١٧ مدينة و١٠٩ بلدات، وإرغام ١,٢٠٠,٠٠٠شخص أو أكثر على الرضوخ دون الحق في الاعتراض. وتبين نتائج التقييم الذي قام به البنك الدولي لعمليات إعادة التوطين الأخرى التي جرت مؤخراً على نطاق واسع بسبب إقامة السدود في الصين، أنها كانت تتسم بنمط مطرد من العيوب وجوانب القصور، على النحو التالي:

"لم تقم الحكومة بإتاحة الفرصة لأبناء المنطقة للمشاركة في اختيار نماذج المساكن المعدة لهم، مما أدى إلى رفضهم جميعاً تقريباً للمساكن التي بناها المقاولون..." (داغوانغبا)[١]

"يعاني المُهجَّرون من معدلات بطالة بالغة الارتفاع وما زال معظمهم يعتمد على الحصص الغذائية من الحبوب التي تقدمها الحكومة..." (يانتان)[٢]

"لا تزال نسبة ٦٠ في المائة من الذين أُعيد توطينهم تعيش تحت خط الفقر..." (وقيانغشي)[٣]

ويشير البنك الدولي إلى دراسة أجرتها الصين لقياس آثار بناء السدود على مدى ثلاثين عاماً، وتقول تلك الدراسة إن ثُلث الذين أُعيد توطينهم فقط هم الذين نجحوا في "العودة إلى مستويات مقبولة للمعيشة" وأن ثُلثاً آخر عاد "إلى حياة الكفاف"، بينما يعاني الثلث الأخير من "الفقر المدقع"[٤]. وللحكومة سجل أفضل في مجال إعادة التوطين في المدن، فهو أفضل، وبناء وسائل النقل في المناطق الريفية، وإعادة التوطين في الريف لأسباب تتعلق بالصناعة؛ فهذه الحالات قلما تهدد دخول المهجّرين، كما تجرى إدارتها على المستوى المحلّي، وهي أقل تعرضاً للقيود التي تفرضها الأوامر السياسية. غير أن مشكلات إعادة التوطين الناجمة عن إنشاء السدود في الصين تسبب مشكلات حادة.

أما أسباب الوقوع في هوة الفقر، فهي ترجع إلى عجز الاقتصاد المحلي في المناطق المحيطة بالسدود عن إعالة النازحين، فضلاً عن الأساليب المتبعة في اتخاذ القرارات وتكميم أفواه المتضررين. ومن المستبعد أن يحرز مشروع إعادة توطين النازحين في منطقة الخوانق الثلاثة نجاحاً أكبر في إعادة مستوى دخولهم إلى مستواها السابق، بالقياس إلى المشروعات السابقة التي اتسمت بسوء الإدارة والتنفيذ.

> تقول أنباء صحفية مختلفة إن مدفوعات التعويض المعلن عنها لا تعدو أن تكون إغراءً، وإن الحكومة كثيراً ما تُخلف وعودها.

إعادة التوطين في المدن

من شأن عملية إنشاء سد الخوانق الثلاثة أن تؤدي إلى إغراق ١٦٠٠ من الشركات والبلدان الصناعية؛ وسوف يتوقف النزوح إلى المناطق الحضرية على طاقة استيعاب العاملين في الجهات التالية: (١) الشركات التجارية المدعمة التي يعمل بها المبتدئون من رجال الأعمال والتي تتسم باحتمالات فشل عالية، و(٢) المؤسسات التابعة للدولة، غير القادرة على المنافسة دولياً، والمثقلة بالديون، والتي تزداد فيها نسبة التخلص من العمالة الزائدة. ويتزامن النزوح مع إغلاق بعض مؤسسات القطاع العام الكبيرة وفصل أعداد هائلة من العمال، ومن المحتمل أن يشيع ذلك شيوعاً واسعاً في الاقتصاد الصيني. وفي الأجل المتوسط، وقبل أن تبدأ حالات الإفلاس، سترغم ضغوط السوق المديرين على تخفيض الأجور، مما يعرض العمال الأصليين في قطاع الصناعة لخطر الوقوع في براثن الفقر أيضاً. ونادراً ما تقام السدود والخزانات، سواء كان ذلك في الصين أو في أي بلد آخر، حيث تكون ظروف الأسواق مواتية، بل "إن المكان المعتاد لها هو الأراضي الوعرة البعيدة عن الأسواق الرئيسية"[٥] والذي حدث في منطقة الخوانق الثلاثة هو أن الحكومة قد عدّلت من الوضع الإداري لبلدة تشونغتشينغ فرفعتها إلى منزلة "البلدية الكبرى"، فأصبحت تتساوى في ذلك مع المدن الساحلية مثل بكين وشنغهاي وتيانجين، وأصبحت معفاة من الحصول على الموافقة المسبقة من الحكومة المركزية على استثمارات القطاع الخاص فيها. ومع ذلك فآفاق اجتذاب المستثمرين من خارجها محدودة، ولن يتم إنشاء موقع شحن البضائع المعتزم إنشاؤه في يانغتسي إلا بعد ١٥ سنة على أقل تقدير. وسوف تظل منطقة الخوانق الثلاثة لمدة عقدين آخرين سوقاً محلية يصعب على الصناعات التي تقوم بتقييم إمكانيات الاستثمار المحلية الوصول إليها أو الانتفاع بها.

إعادة التوطين في الريف

ويواجه النازحون إلى المناطق الريفية آفاقاً اقتصادية لا تبشر بالخير أيضاً؛ ففي معظم حالات النزوح بسبب إقامة السدود، يُنقل الريفيون إلى المنحدرات والسفوح الجبلية، وهي التي لا تتوافر إلا إذا كان قد تعذر على المزارعين استثمارها وكسب أرزاقهم منها في الماضي. ولا تتجاوز مساحة الأراضي الجديدة التي تم استصلاحها في منطقة الخوانق الثلاثة ٣٧ ألف فدان، في مقابل ٧٤ ألف فدان ستغمرها مياه السد. ويجري حالياً تكديس أعداد كبيرة من النازحين في المناطق المرتفعة حول الخزان، حيث تتراوح نسبة الأرض المزروعة على المنحدرات المائلة بزاوية أكبر من ٢٥ درجة، ما بين ٣٠ و٥٠ في المائة من المساحة الكلية لها، مما يعني نشوء مشكلات خطيرة تتعلق بتآكل التربة وإنتاجيتها أمام النازحين والسكان القدامى في تلك الأراضي. كما تعتزم الدولة أيضاً تنفيذ خطة زراعية منوعة يتعذر الاستمرار فيها؛ فإنتاج الموالح الذي يُعتَبر علاجاً لجميع المشاكل، سوف يتضرر من ارتفاع الأراضي التي تقيم فيها مجتمعات النازحين الجديدة، إذ سيتعرض للصقيع في زمهرير الشتاء في المناطق الداخلية البعيدة عن السواحل. وإلى جانب ذلك فإن دخول منتجي الموالح كانت قد انخفضت في شتى أنحاء الصين قبل وضع خطة سد الخوانق الثلاثة، بسبب الاعتماد المفرط على ذلك المحصول في المناطق الأخرى التي كانت في حاجة إلى المشروعات اللازمة لتحسين الدخول. ومن العوامل التي تزيد من الفقر الناجم عن النزوح الأعباء التي تتحملها المجتمعات الزراعية المقيمة في المنطقة من أمد بعيد نتيجة اشتداد المنافسة السعرية فيما بين المنتجين؛ ولا تكاد ميزانيات تعويض المهجّرين تشمل أحداً من أفراد هذه المجتمعات.

التعويض والتظلم

وأخيراً فليس من المؤكد أن تفي الحكومة بما أعلنته من اعتزامها تقديم التعويضات المستحقة للمتضررين من تنفيذ مشروع سد الخوانق الثلاثة. ففي أوائل عام ١٩٩٦ كانت الحكومة قد أنفقت نحو ٧,٥ في المائة تقريباً من أرصدة إعادة التوطين في تهجير ما لا يزيد عن ١,٥ في المائة من العدد المستهدف. وتقول إحدى الدراسات إن الحد الأقصى لتكلفة التهجير سوف تبلغ ١٩٥ مليار "يوان"، رغم أن الميزانية لا تتضمن إلا ٤٠ ملياراً[٤]. وتقول أنباء صحفية مختلفة إن مدفوعات التعويض المعلن عنها ليس الغرض منها سوى الاستدراج والأغراء، وإن الحكومة كثيراً ما تُخلف وعودها.

> ...إن البنك الدولي قد اكتشف أن جميع قنوات التظلم القانونية تقريباً مسدودة فيما يتعلق بالمشروعات التي تنفذها الدولة مثل مشروعات السدود.

وإذا كانت أصوات التظلم والاحتجاج على ما يحدث في منطقة الخوانق الثلاثة وغيرها من عمليات إعادة التوطين لها ما يبررها، فإن الحكومة لا تسمح في الواقع الفعلي لمجتمعات المهجرين بممارسة حقوقهم؛ فأولاً، كانت لوائح إعادة التوطين في مناطق الخزانات في عام ١٩٩١ تستثني صراحةً جميع مستوطنات المهجرين في شتى أنحاء الصين من تحقيق أهداف التنمية، قائلة إن أحكام إعادة التوطين يجب أن تقتصر على "ضمان عودة حياة المهجّرين تدريجياً إلى المستوى الذي كانت عليه أو أن تتجاوز ذلك المستوى". وثانياً، فإنه لا توجد ضمانات قانونية واجبة التنفيذ لصالح النازحين في اللوائح الحكومية الخاصة بإعادة التوطين في منطقة الخوانق الثلاثة (وربما كذلك في عمليات إعادة التوطين في مناطق السدود الأخرى في الصين). وثالثاً فإن البنك الدولي قد اكتشف أن جميع قنوات التظلم القانونية تقريباً مسدودة فيما يتعلق بالمشروعات التي تنفذها الدولة مثل مشروعات السدود، «لأن عناصر إعادة التوطين التي تعتبر خاصة بسياسة الدولة (بما في ذلك مستويات التعويض عموماً) لا محل للطعن فيها»[٧]. وتقييم البنك الدولي للإجراءات القانونية التي اتخذتها الصين بصدد قضايا إعادة التوطين يوحي بأن الدولة تتعمد إسكات أصوات التظلم، إذ يقول البنك"إن السجلات لا تفرق بين الذين حققوا مطالبهم كلها أو بعضها، وبين الذين لم ينالوا شيئاً... فنادراً ما تغيّر هيئة إعادة التوطين العرض النهائي الذي تتقدم به في غضون عملية الوساطة". ورابعاً فإن البنك الدولي قد اكتشف أن الأحوال لا تسمح بتعيين المراقبين المستقلين الموثوق بهم لعمليات النزوح في الصين، قائلاً "إن استعراض أنشطة الرقابة المذكورة، وهو الذي أُجري في إطار الاستعراض الشامل لعمليات إعادة التوطين، لم يكشف عن نجاح أي من الجهود المبذولة في هذا الصدد".

كانت عمليات النزوح بسبب إقامة السدود في الماضي تشعل اللهيب السياسي، إذ كان بناء سد سانمنزيا، وسد زنانغيانغ، وسد دانزيانغ كو، في الستينيات، سبباً في نزوح ٣٠٠ ألف شخص أو أكثر في كل منطقة من مناطق تلك السدود، ولم تقتصر النتيجة على انتشار الفقر بل تخطت ذلك إلى الحركة الدائبة لأصحاب المظالم والالتماسات. بل إن السدود الصغيرة في الصين، التي اقتصرت إعادة التوطين فيها على عدة مئات فحسب، مثل خزان زينهوا في مقاطعة ووشان، وخزان بايشي في مقاطعة زونغ، قد تسبب، وفقاً لما قاله مسؤولون في الأمن لم تُذكر أسماؤهم، "كانت دائماً سبباً في وقوع اضطرابات جماهيرية متكررة واسعة النطاق"[٨].

أما المقاومة السلبية لأحوال إعادة التوطين فقد تمثلت في رفض مغادرة المكان رفضاً مباشراً، ورفض الاشتغال بعمل جديد. ومن بين المنشقين الذين دخلوا السجن بسبب معارضتهم لمشروع الخوانق الثلاثة بعض الكوادر البارزة، مثل لي روي، السكرتير السابق لماوتسي تونغ، ونائب وزير الموارد المائية، والصحفي داي تشينغ الذي ألف كتاباً محظوراً يميط اللثام عن تفاصيل المشروع تحت عنوان «يانغتسي! يانغتسي!». أما كتابه الأخير بعنوان «وصول تنّين النهر»، الذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧، فيتناول مظاهر المعارضة في الآونة الأخيرة لأحوال إعادة التوطين في منطقة الخوانق الثلاثة. وتوجد معارضة صامتة على نطاق كبير داخل الحكومة لتنفيذ مشروع سد الخوانق الثلاثة، بسبب أحوال النزوح والأضرار المتوقعة بالبيئة. وعندما عُرض المشروع على مؤتمر الشعب الوطني في عام ١٩٩٢، كان عدد الكوادر التي صوتت ضده أو امتنعت عن التصويت يبلغ ثلث الأعضاء، وهو أمر لم يسبق له مثيل[٩].

الخاتمة

تدل كثيرٌ من النتائج التي توصل إليها الباحثون - ومنها ما توصل إليه البنك الدولي - على أن إعادة التوطين في الصين كثيراً ما تؤدي إلى ترك نسبة كبيرة من النازحين في فقر مزمن. وهكذا، فإذا كان النزوح الناجم عن مشاريع التنمية لا ينضوي، من الناحية النظرية، تحت تعريف النازحين داخلياً الذي تأخذ به الأمم المتحدة حالياً، فإن ثمة مشكلات ذات أبعاد هائلة تنجم عن سوء فهم الضمانات اللازمة، وعدم استجابة الأجهزة الإدارية بمختلف مستوياتها لاحتياجات الجماعات المتضررة. وإذا لم تأخذ في اعتبارها عوامل القسر والإكراه، فسوف تبدو القوى الإدارية المسؤولة عن النزوح أمينة وصادقة ومخلصة؛ ولكن قضايا النزوح يمكن أن تنطوي في الواقع على قدر هائل من الاضطهاد يجري في الخفاء ولا يظهر على السطح.

يعمل مارتن شتاين في قسم العلاقات الدولية بجامعة ييل الأمريكية؛ وكان قبل ذلك المنسق الميداني المختص بالصين في منظمة «المتطوعين في آسيا» (منظمة غير حكومية وغير سياسية). ويمكن الاتصال به على عنوان البريد الإلكتروني التالي:
martin.stein@yale.edu

يتضمن الكتاب الذي أصدره «مركز الاستقصاء العالمي للنازحين داخلياً» بعنوان: "المسح العالمي للنازحين داخلياً" (١٩٩٨) وتقريراً كتبه مارتن شتاين عن الجوانب الأربعة للنزوح الداخلي في الصين، على نحو ما ذكره المؤلف في مقدمة هذه المقالة؛ وهناك تفاصيل أخرى في صفحة ٤١.

للمزيد من المعلومات عن الخوانق الثلاثة انظر:
International Rivers Network,
Three Gorges Campaign:
http://www.irn.org/programs/3g/
Probe International,
Three Gorges Campaign:
http://www.nextcity.com/ProbeInternational/
ThreeGorges/

الحواشي

١ دائرة البيئة بالبنك الدولي، "إعادة التوطين والتنمية: استعراض على مستوى جميع أقسام البنك للمشروعات التي تتضمن إعادة التوطين غير الطوعي"، ١٩٨٦-١٩٩٣، ٨ إبريل/نيسان ١٩٩٤، ٦/١١.
٢ يو كيمورا ولي ترافيرس، دائرة الصين ومنغوليا بالبنك الدولي، "إعادة التوطين غير الطوعي في الصين"، ٨ يونيو/حزيران ١٩٩٣، ص ٣٧.
٣ "وانغ ماولين يخاطب مؤتمر هونان لإعادة التوطين"، هونان ريباو، ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦، ص ١.
٤ "مقالات مختارة عن إعادة التوطين وتخفيف حدة الفقر في مناطق إنشاء الخزانات"، مكتب إعادة التوطين بوزارة الموارد المائية، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨، ص ١٤٢.
٥ انظر المرجع رقم ٢.
٦ صمويل وانغ، "الهجرة من أجل السيطرة على الفيضانات"، مجلة "تشاينا ستراتيجيك ريفيو" الصينية، العدد ٣، إبريل/نيسان ١٩٩٦.
٧ المقتطفات من المرجع السابق في رقم ٢.
٨ توقعات بأن يؤدي مشروع إعادة التوطين في منطقة الخوانق الثلاثة إلى قلاقل مدنية واسعة النطاق»، من نشرة *Three Gorges Backgrounder* (خلفية عن الخوانق الثلاثة)، العدد ٢٦، Probe International، ١٥ مارس/آذار ١٩٩٥.
٩ أودري توبنغ، «مقامرة بيئية: إقامة سد على اليانغتسي»، مجلة «فورين أفيرز» (الشؤون الخارجية)، عدد سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥.

يمكن الاطلاع على المقالات الواردة في «نشرة الهجرة القسرية» ونسخها من صفحات النشرة (FMR) في موقع «برنامج دراسات اللاجئين» في شبكة الإنترنت، وعنوانه:
http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/

الاستجابة الوطنية

يقوم المجتمع الدولي في حالات كثيرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية النازحين داخلياً في شتى بلدان العالم ولتقديم المعونة لهم عند تقاعس الدول المعنية عن اتخاذ الإجراءات الفعالة التي تنم عن إدراكها لمسؤوليتها.

ويرجع ذلك، إلى حد ما على الأقل، إلى أن البلدان التي تواجه أزمات النزوح الداخلي ليس لديها، على الأرجح، المؤسسات الوطنية القادرة على تقديم الدعم اللازم والفعال لمواطنيها النازحين. ويُعتبر دعم القدرة الوطنية على الاستجابة شرطاً جوهرياً لتمكين الحكومات من أن تتحمل المسؤولية المباشرة بنفسها في حالات الطوارئ الإنسانية دون الحاجة إلى الاعتماد على المعونة الخارجية. ويُعتبر إنشاء المؤسسات اللازمة لذلك في البلدان التي تتعرض للقلاقل الاقتصادية والسياسية أمراً له دلالته، إذ يمثل إقراراً من جانب الحكومة بوجود مشكلة النزوح الداخلي. وقد تؤثر عدة عوامل على فعالية استجابة دولة من الدول لهذه المشكلة، وهي:

الانتماء العرقي للنازحين

إذا كانت الإجراءات الحكومية قد أدت إلى نزوح جماعات عرقية معينة (مثلما حدث في السودان وبورما وتركيا)، فإن الاعتماد على هذه الحكومات نفسها في مساعدة النازحين لا يمكن الركون إليه؛ فقد تميل السلطات إلى مساعدة الأشخاص الذين ينتمون إلى الطائفة العرقية التي تنتمي إليها أغلبية سكان الدولة. ففي قبرص مثلاً قامت كل من السلطات القبرصية اليونانية والسلطات القبرصية التركية بإعداد برامج لمساعدة النازحين الذين ينتمون إلى أفراد الطائفة العرقية لكل منهما في الجزيرة [١].

الاعتبارات السياسية وضروب التحيز السياسي

وعلى النقيض مما سبق، امتنعت الحكومة الآذربيجانية لاعتبارات سياسية عن النهوض بدور نشط في مساعدة النازحين من مواطنيها، رغم أنهم جميعاً ينحدرون من أصل عرقي آذري. وفي الوقت الذي احتضن فيه السكان المحليون أولئك النازحين واستقبلوهم بحفاوة، لم تتخذ حكومة آذربيجان أي إجراءات لدعم اندماج النازحين في المجتمعات المحلية التي وفدوا إليها؛ والظاهر أنها تفضل أن يظلوا نازحين إلى أن يُحسَم النزاع مع أرمينيا على نحو يسمح بعودتهم إلى إقليم ناغورنو قره باغ والمناطق المحيطة به [٢].

وفي كولومبيا، ينظر كثير من أعضاء الحكومة بارتياب إلى النازحين داخلياً، بل إن بعض المسؤولين يعتبرونهم من العناصر المخربة (انظر مقال شون لوغنا ص١٥-١٦). ورغم إنشاء عدد كبير من الوكالات المختصة بقضايا حقوق الإنسان والنزوح، فإن المواقف السياسية قد ساهمت في إحداث "فجوة واضحة بين المقاصد والأفعال" [٣].

أما في بيرو فقد انشغلت الحكومة بوضع حد لتضخم المدن وبإعادة النازحين من أهل الريف إلى ديارهم الأصلية؛ ومن ثم فإن الهيئة الوحيدة التي أنشأتها الحكومة لمساعدة النازحين داخلياً، وهي «مشروع دعم إعادة التوطين»، تقوم بمساعدة العائدين والنازحين داخلياً ممن يوافقون على العودة إلى المناطق الريفية فقط، أي دون أولئك الذين يختارون إعادة التوطين في أماكن أخرى. بل لقد مارست الضغط على بعض المجتمعات المحلية لإرغامها على العودة إلى ديارها الأصلية رغم اضطراب الأوضاع فيها [٤].

تنسيق الجهود وإقامة مراكز الاتصال

إن إنشاء "مراكز اتصال" داخل كل حكومة لمعالجة قضايا النزوح من شأنه تعزيز التنسيق وزيادة قدرة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على

للنزوح الداخلي

بقلم جنيفر ماكلين

تصوير: UNHCR/M.Alford

النازحون داخلياً من لاتشين، ناغورنو قره باغ في أدجيهبيدي، آذربيجان

التواصل الفعال مع الحكومات، بدلاً من اضطرارها إلى مواجهة ضروب منوعة من النظم البيروقراطية التي تتسبب في الارتباك وضياع الوقت [٥]. وقد أدى إنشاء «الإدارة المركزية الطاجيكية للاجئين» في طاجيكستان إلى تمهيد الطريق أمام المفوضية العليا، بالاشتراك مع المسؤولين الحكوميين، للقيام بعمليات توفير المعونة للنازحين داخلياً من مواطني البلاد.

ومركز الاتصال في سري لنكا هو «وزارة التعمير والتأهيل والرعاية الاجتماعية»؛ وقد وضعت الوزارة برنامجاً مختصاً بتنسيق جهود الإغاثة التي تقدمها الحكومة والمجتمع الدولي، ولديه مئات من المخيمات ومراكز الرعاية التي تخدم ما يربو على ٢٥٠ ألف شخص من النازحين داخلياً. وقد تسببت العوائق البيروقراطية وتحويل وجوه إنفاق المعونة في تقويض فاعلية تلك الوزارة، كما تأكد أن الحكومة قد قللت نسبة المعونة المقدمة إلى النازحين من أبناء طائفة التأميل [٦]. ومع ذلك فإن الحالة في سري لنكا بصفة عامة تُعتبر نموذجاً طيباً للحكومة التي تتحمل مسؤوليتها عن النازحين من أبناء البلد والعائدين إليها، والتي أنشأت مؤسسات وطنية فعالة لتلبية احتياجاتهم.

مشاركة المجتمع الدولي

يستطيع المجتمع الدولي في معظم الحالات تقديم الدعم عن طريق تشجيع الحكومات على إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية، وكذلك بمراقبة أنشطة تلك المؤسسات حيثما كان ذلك ممكناً. فقد أُنشئ «مكتب تنسيق المعونة الإنسانية الدولية» في جورجيا في عام ١٩٩٥ بتمويل من المنظمات الدولية، لمساعدة جميع فئات المحتاجين في جورجيا. وتتضمن صلاحيات هذه الهيئة تنسيق جميع برامج المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، كما تقوم، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ودائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة والحكومة النرويجية، بنشر تقرير شهري يستعرض برامج المعونة في جورجيا ويتضمن إيضاحات مفيدة للمعونات الجارية [٢].

أما برنامج العمل الذي أصدره المؤتمر الإقليمي الذي عقده كومنولث الدول المستقلة بشأن النزوح في مايو/أيار ١٩٩٦ فهو يناقش أهمية إنشاء هيئات رفيعة المستوى للهجرة بهدف "وضع السياسات والتنسيق بين جميع المصالح الحكومية المعنية" [٧]؛ وهو يؤكد أن مثل تلك المصالح يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في تحديد الجهات المستفيدة من المعونة الإنسانية وتسهيل عمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وهو يدعو المنظمات الدولية إلى وضع برامج للتعاون الفني بهدف مساعدة حكومات كومنولث الدول المستقلة في تدعيم طاقاتها الإدارية وتطوير نُظُم معلوماتها.

> إن المجتمع الدولي يهمه أن يقنع شتى الدول برفع مستوى استجابتها إلى أزمات النزوح الداخلي وتحمل المزيد من المسؤوليات عن النازحين داخلياً من مواطنيها...

ومن الواضح أن أحوال النازحين داخلياً سوف تتأثر بالدوافع التي تحدو بحكومة البلد المعني إلى إنشاء المؤسسات الوطنية، وبالإرادة السياسية لتنفيذ صلاحيات هذه المؤسسات. ومن الجلي كذلك أن المجتمع الدولي يهمه أن يقنع شتى الدول برفع مستوى استجابتها إلى أزمات النزوح الداخلي وتحمل المزيد من المسؤوليات عن النازحين داخلياً من مواطنيها. والواقع أن تقوية المؤسسات الوطنية سوف يقلل من خطر الاعتماد على المعونة الخارجية، ويذلل صعوبات التنسيق بين الحكومات والوكالات الدولية. والأهم من ذلك كله أن زيادة مسؤولية المؤسسات من شأنها أن تكفل عدم تجاهل النازحين داخلياً.

جنيفر ماكلين باحثة مساعدة في مؤسسة بروكينز، وهي تعمل في المشروع الخاص بالنزوح الداخلي لدى تلك المؤسسة. وقد رافقت الممثل الخاص للأمين العام لأمم المتحدة المعني بالنازحين داخليا أثناء بعثته إلى طاجيكستان في عام ١٩٩٦.

المراجع:

[١] Cohen R & Deng FM 'Global Overview' in *Masses in flight: the global crisis of internal displacement* The Brookings Institution, (forthcoming)

[٢] Greene T 'Internal displacement in the North Caucasus, Azerbaijan, Armenia, and Georgia' in Cohen R & Deng FM (eds) *The forsaken people: Case studies of the internally displaced* The Brookings Institution, (forthcoming)

[٣] لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن النزوح الداخلي بعنوان: صور للنزوح: كولومبيا Profiles in displacement: Colombia، ورقم الوثيقة: E/CN. 4/1995/50/Add. 1, UN, 3 October 1994, p36.

[٤] Stavropoulou M 'Will Peru's displaced return?' in Cohen & Deng (eds) *The forsaken people*..

[٥] See McLean J & Greene T 'Turmoil in Tajikistan: addressing the crises of internal displacement' in *The forsaken people*...

[٦] Seneviratne HL & Stavropoulou M "Sri Lanka's 'vicious circle' of displacement" in *The forsaken people*...

[٧] *CIS Conference Programme of Action*, CISCONF/1996/5, paragraphs 50, 52, 126.

الحياة في الظل
النازحون داخلياً في إفريقيا الجنوبية

بقلم: ماريون ريان سنكلير

تصوير: Gill de Vleig/Afrapix

بدأ مركز دراسات إفريقيا الجنوبية في جامعة وسترن كيب مؤخراً مشروعاً بحثياً يهدف إلى إلقاء الضوء على أعداد وأحوال ومستقبل النازحين داخلياً في بلدان إفريقيا الجنوبية.

تعرض منطقة إفريقيا الجنوبية، منذ عقود طويلة، للأزمات السياسية التي أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان داخل بلدانهم. ولا تزال الغالبية العظمى من هؤلاء السكان مجهولة حتى اليوم، ولا تتلقى أي مساعدة من أحد. ولكن السنوات القليلة الماضية شهدت بعض التغيير، إذ أدى ظهور الديموقراطية في جنوب إفريقيا إلى زيادة الوعي بضرورة إماطة اللثام عن الأسرار الرسمية التي ظلت طيّ الكتمان في الماضي. وأصبح الجميع يشعرون بأنهم ملتزمون لأول مرة بإعادة تقييم أعباء الماضي الثقيلة تقييماً صادقاً أميناً، منذ أن وضعت الحروب الأهلية أوزارها في أنغولا وموزمبيق، وازداد عدد المؤمنين بقضايا حقوق الإنسان في تلك المنطقة، وعقد أبناء الإقليم العزم على انتهاج سبيل الديمقراطية والمشاركة من أجل التنمية. ولئن كان عدد المؤمنين بضرورة التصدي لأحوال النازحين داخلياً في المنطقة كلها في تزايد مستمر، فهم لا يملكون من الحقائق الثابتة والمعلومات الصحيحة اللازمة لوضع استراتيجيات التدخل إلا أقل القليل. وقد خلف الماضي تركة تتمثل في مناخ يصعب في ظله إجراء البحوث، وموقفٍ يتميز بالعداء إلى حد كبير من المسؤولين.

ومشكلة النازحين داخلياً تشمل منطقة إفريقيا الجنوبية كلها؛ ففي جمهورية جنوب إفريقيا نفسها كان هناك مصدران متميزان للنزوح أولهما سياسات الفصل العنصري التي أدت إلى إجبار البعض على الرحيل، وثانيهما أعمال العنف العرقية التي ترعاها الحكومة؛ وأدى هذان العاملان معاً إلى نزوح عدد من الأشخاص داخل أوطانهم، وصل وفقاً لتقدير لجنة اللاجئين الأمريكية إلى ما يقرب من ٥٠٠ ألف شخص [١]. كما أدت الحروب الأهلية في كل من أنغولا وموزمبيق إلى نزوح ملايين الأشخاص على مدى سنوات طويلة. أما في ملاوي فإن عبء استضافة اللاجئين الموزمبيقيين أدى إلى وقوع أبناء ملاوي في هوة الفقر بل ونزوحهم أحياناً بسبب الأعباء المترتبة على إقامة اللاجئين بينهم دون الحصول على معونة دولية تُذكر [٢و٣]. وعانت تنزانيا من مشكلة النزوح الداخلي على مدى عقدين من الزمان في أعقاب مشروعات التحول القروي في السبعينيات. وفي زمبابوي أدت مذابح زانو في منطقة ماتيبيلي لاند إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين لم يعرف أنباءهم أحد، ومازال الكثيرون منهم من النازحين حتى اليوم [٤]. وأما جمهورية الكونغو الديموقراطية (زائير سابقاً)، وهي أحدث عضو من أعضاء «المجموعة الإنمائية بالجنوب الإفريقي»، فإنها لاتزال تحاول التخلص من آثار الحرب الأهلية التي استمرت شهوراً طويلة، وخلفت أعداداً لا تُحصى من النازحين.

وإذا كانت معظم البلدان في المنطقة قد حددت مواقفها بدقة من مساعدة اللاجئين، فلم يبدأ أي منها في تلبية احتياجات النازحين داخلياً. وتُعتبر السياسة التي تتبعها جنوب إفريقيا إزاء اللاجئين ليبرالية نسبياً، فهي تقبل دخول اللاجئين وتقر بحقوق طالبي اللجوء، وإن كانت تتجاهل النازحين داخل حدودها. وهذا التجاهل يثير التساؤل حول الدافع من وراء ضمانات المساعدة المقدمة للاجئين الدوليين: هل هو دافع سياسي فحسب؟ أي هل المقصود منه إقناع المجتمع الدولي بأن جنوب إفريقيا تحترم حقوق الإنسان وتراعي القانون الدولي القائم على العرف حقاً وصدقاً؟ كما توحي مواصلة تجاهل النازحين داخلياً بأن الحكومة الحالية قد تكون عاجزة أو غير راغبة في التصدي الفعال لأعمال العنف العرقية المستمرة داخل البلاد.

وإذا كانت النظرة المعتادة إلى مشكلة النازحين داخلياً تقوم على المستوى الإقليمي، أو حتى على المستوى الوطني، فإن أعمق الآثار المترتبة عليه تتجلى عادة على المستوى المحلي. فإذا نظرنا إلى جنوب إفريقيا وجدنا أن إقليم كوازولو ناتال تميز بأكبر عدد من النازحين داخلياً في

أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وقد فرت الغالبية العظمى من أولئك النازحين إلى المناطق السكنية في مدينة ديربان ومدينة بيترماريتزبورغ، ويتجلى أثر التهجير القسري بأوضح صُوَره في المناطق السكنية بهاتين المدينتين. ولكن من المفارقات أن النازحين لا يظهرون بوضوح في هذه الأماكن، ويرجع ذلك إلى سببين الأول هو أنهم لا يريدون الظهور، والثاني هو أن خطط البحوث والبرامج السياسية قررت أن قضيتهم لا تتمتع بالأولوية.

وقد استوعبت مدينة ديربان عشرات الآلاف من النازحين داخلياً [٥]، مما زاد إلى حد كبير من عدد المشردين في المدينة ومستوى البطالة، وآثار الصراعات والمنافسات على فرص العمل المحددة والغذاء والمأوى. وإزاء انعدام مصادر المعونة الرسمية للنازحين داخلياً، ظهر عدد من المنظمات الصغيرة الخاصة من بين أفراد الشعب أنفسهم. ولا يكاد يزيد ما تقدمه هذه المنظمات عن الوعي والتوعية بالتاريخ والخبرة، وإن كانت إحداها تقدم المزيد من المعونة التقنية والعملية في صورة التدريب على اكتساب المهارات العملية وخدمات الإسكان. والتحديات المباشرة التي يواجهها القادمون الجدد من النازحين داخلياً هي السكنى والعمل، أما الحاجة الطويلة الأجل، وهي التصدي للآثار النفسية لأعمال العنف التي دفعتهم إلى الفرار، فلم يتناولها البحث حتى الآن، ولا تزال تلك الحاجة التي يكابدها معظم هؤلاء اللاجئين تعاني من التجاهل حتى بعد أن أمضوا سنوات كثيرة في المدينة.

ويمكن أن يُعزى تجاهل النازحين داخلياً، إلى حد ما، إلى العقبات الكبرى التي تعوق تحديد حجم المشكلة. وإلى جانب ذلك نلمح عزوفاً شائعاً عن مواجهة القضية، وهو ما يثير الدهشة والعجب؛ فالواقع أن النازحين لا يثيرون، في الغالب، إلا اهتماماً مؤقتاً بأحوالهم، وسرعان ما يخبو التفات الجمهور إليهم، ويطوي النسيان ذكرهم. وهؤلاء النازحون يتحملون في جميع الأحوال تقريباً تركة طويلة الأجل من الفقر وفقدان الأهل والعشيرة، ولا يكاد أحدهم ينال أي عون لمواجهة الآثار المادية والنفسية الواسعة. وقد أدى عدم اعتراف الحكومات في شتى بلدان الجنوب الإفريقي بالنازحين داخلياً إلى أن أصبحت المجتمعات المحلية هي التي تتحمل عبء رعايتهم في المقام الأول. والواقع أن النازحين لا يلجأون إلى الدول في العادة بل إلى المجتمعات المحلية، أو يحاولون أن يبنوا لأنفسهم حياة جديدة دون عون من أحد. ولم تُحاسب حكومات المنطقة على تسببها في وجود هذا الأعداد الهائلة من النازحين داخلياً، ولا على تجاهل حاجاتهم المادية فيما بعد، مما كلّف كثيراً من المجتمعات المحلية أعباءً باهظة. أما وقد اتجهت حكومات المنطقة إلى وضع معايير دولية لمساعدة اللاجئين والنازحين داخلياً، فقد أصبح من الضروري التصدي لقضية مسؤولية الحكومة، وتقدير ما تحملته المجتمعات المحلية من تكاليف في تقديم المعونة في الماضي، وتعويضها عن ذلك إذا اقتضى الأمر.

وقد تقاعست حكومات النازحين داخلياً ، في جميع الحالات تقريباً، عن تقديم المعونة والحماية الأساسية إليهم إما بسبب عدم توافر الموارد أو لأن تجاهل محنتهم مناسب لها من الناحية السياسية. ومما يزيد من تفاقم الحالة القيود التي تفرض كثيراً على المعلومات التي تنشرها أجهزة الإعلام عنهم (ومن شأن ذلك ترسيخ التجاهل الدولي لهم)، وعدم وجود نصوص في التشريعات الدولية أو في القوانين الدولية القائمة على العرف، تقضي بأن تهب قوى خارجية لمساعدتهم.

من المهم إلى أبعد حد أن يقر المجتمع الدولي بوجود النازحين في جنوبي إفريقيا، وأن يقر بكثرتهم العددية، وما يمثلونه من انتهاكات لحقوق الإنسان. ولا يزال وعي الجماهير بذلك كله محدوداً، ويرجع السبب الأول لذلك إلى عدم تصدى منظمة من منظمات الرقابة لإشاعة الوعي بالقضية أو اكتساب التأييد لها. أما على المستوى العالمي، فإن النازحين داخلياً يكتسبون التعاطف السياسي بصورة مطردة وإن اتسمت بالبطء، وتتعرض الأمم المتحدة لضغوط متزايدة حتى تعيد تعريف اختصاصات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بحيث تجعلها تتضمن النازحين داخلياً، رغم قوى الضغط المحافظة التي تدعو إلى زيادة الحد من اختصاصات المفوضية العليا حتى تتفرغ لمعالجة قضايا اللاجئين الدوليين دون غيرهم. ويبدو أن هذا الخلاف سوف يستمر في المستقبل المنظور، وسوف يظل قضية نظرية بعيدة عن الواقع العملي، على الأقل حتى يتوافر المزيد من الأرصدة

الواقع أن النازحين لا يثيرون إلا اهتماماً مؤقتاً بأحوالهم، وسرعان ما يخبو التفات الجمهور إليهم، ويطوى النسيان ذكرهم.

تصوير: Afrapix

المالية اللازمة للعمليات الإنسانية. وريثما يتحقق ذلك، ورغم عدم وجود اختصاص صريح بالعمل لصالح النازحين داخلياً، نجد أن الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات تقوم أحياناً بدور بالغ الأهمية لمساعدة النازحين داخلياً. ومن نماذج ذلك العمليات التي أجريت عبر الحدود (مثل عمليات أفغانستان والسودان [٦]) والتوسيع الفعلي لصلاحيات المفوضية العليا بحيث شملت النازحين داخلياً وإعادة اللاجئين إلى ديارهم (مثل ما حدث في موزمبيق والسلفادور) وحالات تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وإذا كانت الحالات المنفردة قد حصل فيها النازحون داخلياً على ما يلزمهم من الحماية والغوث، فإنها غير كافية في ذاتها وليست ذات فاعلية استراتيجية؛ وقد صدق لانس كلارك حين قال: «مادمنا نتعامل مع كل حالة من هذه الحالات باعتبارها حالات منفردة، ونستمر من ثم في الاستجابة على أساس فردي لا على أسس منتظمة، فإننا نحكم في الواقع على الملايين كل عام بمعاناة لا لزوم لها» [٧] والواضح أن دعوة الأمم المتحدة إلى إنشاء هيئة تتمتع بصلاحية مواصلة وتوسيع نطاق هذا العمل قد تأخرت إلى حد يثير الأسى.

ترجع عقبات الإمداد الرئيسية التي تعوق تقديم المعونة إلى النازحين داخلياً إلى أن وكالات اللاجئين الدولية التي تتمتع بصلاحية تقديم المعونة إلى الذين نُزعت أملاكهم والذي أُخرجوا من ديارهم لا تستطيع القيام بعملها إلا بناء على طلب يرفع إليها وبشرط أن يكون النازحون قد عبروا حدود الدولة. ورغم الدعوة مراراً وتكراراً إلى اتخاذ موقف إقليمي موحد إزاء اللاجئين الدوليين داخل بلدان الجنوب الإفريقي، مع أن الحقائق السياسية والاقتصادية للإقليم تجعل ذلك بعيد الاحتمال، بل ويفتقر إلى الحكمة في الوقت الراهن، فإن التعامل مع النازحين داخلياً يعتبر في نهاية المطاف من شؤون السياسة المحلية. وهذا يعتمد بدوره على استعداد حكومات الإقليم للإقرار بوجود مشكلة النازحين داخلياً في بلد كل منها.

وتعمل جمهورية جنوب إفريقيا حالياً على إصدار قانون خاص باللاجئين، وهو عملية معقدة متشابكة الحلقات، وإذا كان القانون المنظور لا يلبي احتياجات النازحين داخلياً بصورة صريحة، فإنه قد أوجد مناخاً عاماً يبدي فيه الجمهور اهتماماً بقضايا النزوح بصفة عامة، مما يمثل فرصة مواتية للتصدي لقضية النازحين داخلياً على المستوى الجماهيري والمستوى الحكومي معاً. أما الغاية القصوى فيجب أن تتمثل في سن تشريع جديد يهدف إلى حماية ومساعدة النازحين داخلياً، والحصول على التزام من الحكومة بالتصدي للمشكلات التي قد تؤدي إلى تدفق أعداد جديدة من النازحين داخلياً في المستقبل.

ومن المهم عند إصدار تشريعات متوازية لمعالجة قضايا اللاجئين والنازحين داخلياً وضع شرط يتمثل في ضرورة المساواة في المعاملة والنظر إلى الفئتين. وليس المقصود بذلك الإصرار على أن النازحين داخلياً يستحقون المزيد من العون، أو أنهم أهم للدولة لأنهم من أبناء البلد، بل المقصود هو المساواة في المكانة والمعونة بين كل من أُخرجوا من ديارهم، بغض النظر عن منشأهم أو المكان الذي انتهوا إليه آخر الأمر.

ماريون ريان سنكلير، باحثة ورئيسة برنامج التهجير القسري في مركز دراسات الجنوب الإفريقي، جامعة وسترن كيب، جنوب إفريقيا.

المراجع

[١] اللجنة الأمريكية للاجئين، المسح العالمي للاجئين، ١٩٩٧، ص ٦.
[٢] *Chirwa WC From* neighbours and relatives to *refugees: The story of Mozambicans in Malawi* Centre for Southern African Studies Working Paper, forthcoming.
[٣] Dzimbiri LB *Managing refugees in Malawi - an overview* Department of Public Administration, Chancellor College, Zomba, Malawi, 1992
[٤] Weekly Mail & Guardian, Johannesburg, South Africa, 2 May, 1997
[٥] Mary de Haas, UN Peace Monitor (pers comm) Durban, October 1996.
[٦] Minear L *Humanitarianism under seige: A critical review of Operation Lifeline Sudan.* Trenton Red Sea Press, NJ, USA, 1991.
[٧] Clark L *Internal Refugees - the hidden half* World Refugee Survey - 1988 in Review p19, 1988.

مجلة دراسات اللاجئين

المجلد ١٠، العدد ٤، ١٩٩٧

إعادة النظر في أنشطة العناية بالصحة العقلية للاجئين والناجين من حوادث العنف المرتكبة أثناء الحروب
بقلم ب. براكن، وج. إ. جيلر، ود. سومرفيلد
الجمع بين النقيضين: السياسة النرويجية تجاه طالبي اللجوء التاميل الفارين من سري لنكا
أويفيند فوغليرود
البرامج المولِّدة للدخل في باكستان وملاوي: استعراض مقارن
بقلم أري كنودسن وكيت هالفورسن
الترحيل الطوعي والوهمي بين المديرين التنفيذيين في أوروبا الشرقية من منظور إثنوغرافي
بقلم أندريه ب. تشيغليدي

المجلد ١١، العدد ١، ١٩٩٨

بين الحق والتحقيق: جدلية الحق في العودة لدى منظمة التحرير الفلسطينية
بقلم مناحم كلاين
المخاطر والعوامل الوقائية بالنسبة لأطفال اللاجئين في أمريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا
بقلم سيسيل روسو وألين درابيو وإلن كورين
إعادة توطين اللاجئين من دول الشرق الأوسط في فنلندا: صعوبة الاندماج
بقلم كاتلين فالتونين
طالبو اللجوء في أستراليا
بقلم غلين نيكولز

ويمكن الحصول أيضاً على العدد الخاص من المجلة: **الفلسطينيون في لبنان (المجلد ١٠، العدد ٣، ١٩٩٧)**، الذي يتضمن مجموعة مختارة من الدراسات المقدمة في مؤتمر الفلسطينيين في لبنان، الذي نظمه مركز الدراسات اللبنانية وبرنامج دراسات اللاجئين في سبتمبر/أيلول ١٩٩٦.

المحررون:
روجر زيتر وريتشارد بلاك
محرر عروض الكتب الجديدة:
نيكولاس فان هير

للحصول على المجلة أو على المزيد من المعلومات عنها، الرجاء الاتصال بالعنوان التالي:
Journals Marketing, Oxford University Press, Great Clarendon Street, Oxford OX2 6DP, UK.
(الرجاء الإشارة إلى FMR)
الهاتف: 267907 1865 44+
الفاكس: 267773 1865 44+

رسوم الاشتراك لعام ١٩٩٨
الأفراد: سنة واحدة (أربعة أعداد) ٣٥ جنيهاً إسترلينياً/٦٢ دولاراً أمريكياً
العدد الواحد: ١٠ جنيهات إسترلينية/١٨ دولاراً أمريكياً
المؤسسات: سنة واحدة (أربعة أعداد) ٦٩ جنيهاً إسترلينياً/١٢٧ دولاراً أمريكياً
العدد الواحد: ٢٠ جنيهاً إسترلينياً/٣٧ دولاراً أمريكياً
ويمكن تزويد منظمات ملائمة **بنسخ من الأعداد السابقة** من مجلة دراسات اللاجئين مجاناً؛ الرجاء الاتصال بالعنوان التالي:
Margaret Okole, Assistant Editor, Journal of Refugee Studies, RSP, QEH, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
الفاكس: 270721 1865 44+
البريد الإلكتروني: jrs@qeh.ox.ac.uk

يمكن مطالعة مقتطفات من مقالات مجلة دراسات اللاجئين في الصفحات الخاصة ببرنامج دراسات اللاجئين (RSP) على شبكة الإنترنت، وعنوانها: http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/

كولومبيا: البحث عن السلام في خضم الصراع

بقلم: شون لوغنا

تصوير: James Hawkins/Oxfam

بعد ثلاثة عقود من الصراع المسلح في كولومبيا، تحاول جماعات السكان المشردين، وغيرهم من الجماعات المهددة بالخطر من جراء العنف، أن توقف أعمال القتل التي يتعرض لها أفرادها وأن تحول دون تشريد الآخرين، وذلك بإعلانها على الملأ أنها تلتزم جانب الحياد بين القوى المتصارعة. وكانت أولى تلك الجماعات التي سعت إلى إقرار السلام سكان بلدة سان خوزيه دي أباتادو في منطقة أورابا التي مزقتها الحرب في شمال غرب البلاد؛ ومعظم هؤلاء السكان، وعددهم ٣٠٠ تقريباً (وقد تضخم عددهم فيما بعد حتى وصل إلى ٨٠٠ شخص) فروا من جراء أعمال العنف من مناطق أخرى، وقد انتهى بهم المطاف إلى سكنى بيوت تلك البلدة التي كان أهلها الأصليون قد هجروها لنفس هذا السبب. وفي مارس/آذار ١٩٩٧، قرر أهل البلدة جميعاً ألا يحملوا السلاح، وألا يدعموا أية جماعة مسلحة أو يتصلوا بها. ولكنهم بإعلان أنهم يرفضون جميع الجماعات المسلحة المتصارعة جعلوا أنفسهم عرضة للتخويف والترهيب من جانب جميع الأطراف دون أن يظلهم أحد منهم بحمايته. ويبدو أن أمن هذه المجتمعات متوقف إلى حد بعيد على وجود دولي دائم ظاهر للعيان. ففي خلال الأشهر الثلاثة الأولى لإعلان سكان البلدة التزام الحياد، قتل ٣٧ شخصاً منهم بعد أن قطعت منظمة غير حكومية أجنبية الدعم عنهم. وكان أن أعرب عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية (ومنها أوكسفام وأطباء بلا حدود) عقب ذلك عن تأييدهم لهذه المبادرة، وأرسلت بعض العاملين بها إلى البلدة وزودت سكانها بإمدادات الطوارئ، مما وفر لهم فيما يبدو قدراً من الحماية.

تعد كولومبيا ساحة أطول صراع داخلي مسلح يدور على ثرى أمريكا اللاتينية. وقد أدى هذا الصراع إلى تشريد ما لا يقل عن مليون مواطن كولومبي داخل وطنهم، وذلك وفقاً للأرقام التي نشرتها الكنيسة الكاثوليكية في عام ١٩٩٧. ففي بعض المناطق، ومنها المقاطعات المتاخمة لحدود إكوادور وبيرو وفنزويلا، هجر ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من السكان ديارهم. وقد فاق عدد النازحين في كولومبيا في عام ١٩٩٦ عددهم في بوروندي أو رواندا أو زائير خلال نفس الفترة. والفارق هنا أن هؤلاء النازحين الكولومبيين لم يحظوا بما حظي به رفاقهم في المحنة من اهتمام، حتى من جانب بني جلدتهم.

ويقدر أن ٦٠ في المائة من النازحين الكولومبيين من النساء، منهن كثير من الأرامل وأمهات بلا أزواج. ويقدر أن ربع عدد النساء النازحات مسؤولات عن إعالة أسرهن. كما أن ٧٢ في المائة من هؤلاء النازحين من الشباب دون الخامسة والعشرين، ويقدر أن أكثر من ٤٠ في المائة من الفلاحين. وقد قدر المؤتمر الأسقفي أن أكثر من ٧٢ في المائة من النازحين في البلاد لم ينالوا أي نوع من المعونة أو الدعم.

ومع التفاوت الهائل في ملكية الأراضي الزراعية بين كبار الملاك وصغارهم والفلاحين المعدمين، شهدت كولومبيا محاولات من الفلاحين لاحتلال الأراضي الزراعية لوضع يدهم عليها، كما كانت بؤرة للصراع الاجتماعي. وقد شهد هذا القرن ثلاثة أطوار لعمليات النزوح الداخلي على نطاق واسع في كولومبيا، أولاها فيما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٥، ووصلت ذروتها في الفترة المعروفة باسم "فترة العنف"، حيث قتل ٣٠٠ ألف مواطن كولومبي، بينما شُرد حوالي مليوني مواطن آخر، وهجروا ديارهم في خضم الصراع المحتدم على السلطة بين أكبر حزبين سياسيين. وفي أعقاب تلك الفترة، كون الحزبان حلفاً لتبادل السلطة كل ست سنوات. ويرى الكثيرون أن هذا الحلف هو السبب في أزمة الشرعية التي تعاني منها كولومبيا في الوقت الراهن؛ فقد أدى هذا الترتيب إلى استبعاد جميع القوى السياسية الأخرى، وكان الفتيل الذي أشعل حركة التمرد. أما الطور الثاني فكان خلال عقد السبعينيات، وقد جاء نتيجة الإجراءات القمعية التي اتخذتها الدولة للحد من اتساع التمرد. وقد شهدت هذه الفترة ظهور الوحدات شبه العسكرية أو الجماعات المسلحة الخاصة التي ركزت أنشطتها العسكرية ضد رجال حرب العصابات اليساريين، وغيرهم من المطالبين بالإصلاح الاجتماعي الاقتصادي. أما الطور الأخير

لتشريد السكان فقد واكب نمو تحالفات كبار تجار ومنتجي الكوكايين والهروين خلال الثمانينيات، الذين كونوا، على غرار أصحاب مزارع الماشية وتجار المعادن، تحالفات قوية مع قوات الأمن و/أو الجماعات شبه العسكرية و/أو جماعات حرب العصابات.

وقد وقعت فئات السكان المسالمة بين شقي الرحى في القتال المتواصل والمتفاقم، وباتوا هدفاً متزايداً للعمليات الحربية. والواقع أن جانباً كبيراً من الصراع المسلح تشنه جماعات مستأجرة نيابة عن الأطراف الحقيقية التي يحاول كل منها أن يؤمن لنفسه الدعم النشط من جانب السكان المدنيين، سواء بإرغامهم على أن ينحازوا إلى جانبه، أو الفرار من ديارهم. وقد فر الكثيرون منهم من مناطق تشهد نشاطاً مكثفاً لرجال حرب العصابات والجماعات شبه العسكرية. لكن تلك المناطق التي يفر منها السكان الآن تتمتع، بوجه عام، بوفرة في الموارد الزراعية والطبيعية. وعندما يفر سكانها، يصبح بإمكان ملاك الأراضي الزراعية المحليين والمستثمرين، من المواطنين الكولومبيين والشركات متعددة الجنسيات، أن يستحوذوا على الأراضي التي تركها أصحابها أو يشترونها بأبخس الأسعار. وقد أصبحت دوافع رجال حرب العصابات في السنوات الأخيرة اقتصادية أكثر منها أيديولوجية، فهم يسعون إلى توسيع نطاق سيطرتهم على الأراضي والموارد الوطنية وبسط نفوذهم على السكان. ومن ثم لم تعد عمليات النزوح نتيجة جانبية للصراع، لكنها باتت هدفاً رئيسياً في التكتيكات الحربية لدى جميع الأطراف.

المصدر: The State of the World's Refugees 1997-98, © UNHCR by permission of Oxford University Press

كولومبيا: المناطق التي تعاني من ظاهرة النزوح الداخلي

وبينما كان الطابع الفردي أو الأسري يغلب على عمليات النزوح في الماضي، أصبحت في الآونة الأخيرة تشمل مجتمعات محلية برمتها قد يصل تعداد أفرادها إلى ٤٠٠٠ فرد يفرون جماعة. ويفضل معظم النازحين أن يذوبوا في سكان المدن الكبرى حيث ينتهي بهم المطاف في العادة إلى سكنى إحدى "العشوائيات" المكتظة بالفعل بسكانها، والتي تعاني من قلة الخدمات والمرافق الأساسية، إن وجدت، كما أن فرص العمل بها متدنية. والكثير من هؤلاء النازحين لا يحملون بطاقات هوية صحيحة، مما يزيد من احتمالات تعرضهم للأذى. فحيثما حل هؤلاء النازحون، يوصمون بأنهم من "رجال حرب العصابات" أو من مؤيديهم لمجرد أنهم فروا من المناطق التي يوجد بها هؤلاء الرجال. ومن ثم، فكثيراً ما يحجمون عن الحديث عن ماضيهم وعن المناطق التي قدموا منها.

> ...لم تعد عمليات النزوح نتيجة جانبية للصراع، لكنها باتت هدفاً رئيسياً في التكتيكات الحربية لدى جميع الأطراف.

وليس من غير الشائع أن يضطر هؤلاء المشردون للنزوح مرتين أو ثلاث مرات من المناطق التي يحلون بها بعد فرارهم من ديارهم. وعلاوة على ذلك، فقد زاد معدل النزوح بين المجتمعات المدنية منذ عام ١٩٩٥. وفي هذه الحالات، ترغم الشرطة والقوات المسلحة والجماعات شبه العسكرية بعض سكان المدن، ومعظمهم من شباب الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى، على الانتقال إلى مناطق أخرى في إطار حملات "للتطهير الاجتماعي".

ورغم ما تتشدق به الحكومة الكولومبية من وعود بمساعدة المشردين في أراضيها، فإن تلك الوعود لم تكن كافية بصورة تدعو للأسى. ورغم المهام الكثيرة التي أوكلت للبرنامج الحكومي الذي يتولاه "المجلس الوطني للسياسة الاجتماعية والاقتصادية"، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق سوى نتائج عملية ضئيلة بسبب عدم كفاية الموارد وافتقار العاملين للخبرة والتمرس في معاملة النازحين، وعزوفه عن التعاون مع الهيئات الأخرى الوطنية والدولية المعنية بالأمر. وهناك مجموعة كبيرة متنوعة من المنظمات غير الحكومية التي تلعب دوراً حاسماً في حماية ومساعدة هؤلاء النازحين. غير أن فعاليتها محدودة بسبب ضعف التنسيق والتشرذم والقمع الذي تعاني منه على يد رجال الجيش و/أو القوات شبه العسكرية. وتعتبر الكنيسة أقوى مؤسسة تساعد النازحين في كولومبيا والمورد الوحيد للدعم في بعض مناطق الصراع. وقد نفذت الكنيسة بعض المبادرات مثل مشروعات "الحوار الأبرشي من أجل السلام"، وهي في غالبية الأحوال القناة المفضلة لتقديم المساعدات الدولية.

شون لوغنا، باحث مساعد في برنامج دراسات اللاجئين، بجامعة أكسفورد. ويشمل المحور الإقليمي للبحث الذي استمدت منه هذه المقالة بعض البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية.

حقوق الإنسان لا تعرف حدوداً

بقلم: مورا لين

من التحديات الرئيسية التي تواجه الأيرلنديين اليوم إرساء دعائم مجتمع أيرلندي يقر أبناؤه بقيم التعدد الثقافي وتقبل الآخرين، ويمارسون هذه القيم في الواقع الفعلي.

ازداد عدد اللاجئين على مستوى العالم كله من ثمانية ملايين إلى ١٥ مليوناً في العقد الماضي. وفي هذا الإطار، تبدو الزيادة في عدد طالبي اللجوء القادمين إلى أيرلندا، والتي حظيت بدعاية إعلامية كبيرة، زيادة طفيفة ولا وزن لها، إذ ارتفع الرقم من ٤٢٤ في عام ١٩٩٥ إلى ٣٨٨٣ في عام ١٩٩٧، ولكن الزيادة في عدد طالبي اللجوء في أيرلندا كانت مصحوبة بارتفاع في مستويات النزعة العنصرية والعداء للأجانب.

ولا ينبغي السماح بوقوع مثل ذلك التعصب العنصري أو التمييز العنصري. فالواقع أن دولة أيرلندا تتحمل مسؤولية عدم السماح بالعنصرية، وهى المسؤولية التي يفرضها القانون الدولي عليها. وفي غضون حملة الانتخابات العامة التي جرت في يونيو/حزيران ١٩٩٧ كانت أجهزة الإعلام تنشر أنباء عن اللاجئين، وكان المرشحون يدلون بتصريحات عن اللاجئين، تتناقص تناقصاً صارخاً مع روح التكافل وحقوق الإنسان التي دفعت إلى اعتبار عام ١٩٩٧ «العام الأوروبي لمناهضة العنصرية». فقد ظهرت بعض العناوين في الصحف مثل «اللاجئون يتسببون في أزمة الإسكان»، و «الانقضاض على ٢٠٠٠ من اللاجئين المتطفلين» و «إفلات زمام المغتصبين من اللاجئين»، وهي العناوين التي توحي للقارئ خطأً بأن البلاد تتعرض لغزو اللاجئين، وتوازي بين اللاجئين والمجرمين.

زلاتا فيليبوفيتش، كاتبة تم ترحيلها جواً من سراييفو، وتعيش اليوم في دبلن.

تصوير: Derek Speirs/Report

أيرلندا - من جزيرة المنفى إلى عقلية الجزيرة:

يعيش خارج أيرلندا أكثر من مليون شخص ممن ولدوا فيها، ومعظمهم يقيم في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا وكندا. ويعيش عشرات الآلاف الآخرين في شتى بلدان أوروبا وإفريقيا وآسيا. وتشير التقديرات إلى أن عدد الذين غادروا ذلك البلد يصل الى سبعة ملايين منذ القرن السابع عشر، وإلى أن سبعين مليون شخص في مختلف مناطق العالم يقولون إنهم ينتسبون إلى أيرلندا. [١] وفي الثمانينيات شهد جيل من الأيرلنديين إصدار تأشيرات دخول موريسون ودونولي آي التأشيرات التي تسمح لأعداد معينة من الأيرلنديين بالعمل في الولايات المتحدة، فكانت بمثابة جواز سفر إلى الازدهار الاقتصادي والفرص الاقتصادية في الولايات المتحدة، وعلى النقيضين من ذلك قامت أيرلندا قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بإغلاق أبوابها أمام اليهود. وعندما دخلها المهاجرون من اليهود في الأربعينيات والخمسينيات سرعان ما أصبحت المكاسب التي حققوها لأيرلندا واضحة جلية. ومن بلدان المنشأ التي يأتي منها طُلاب اللجوء إلى أيرلندا اليوم: رومانيا والجزائر والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً).

وفي العدد الذي صدر في وقت سابق من هذا العام من مجلة صوت اللاجئين كتب خالد إبراهيم، منسق رابطة اللاجئين وطالبي اللجوء في أيرلندا، مقالاً يقول فيه: «يحظى الأيرلنديون بالاحترام في كل مكان في العالم لسببين. الأول أنه ليس لديهم تاريخ استعماري. والثاني أنهم تعرضوا للمعاناة باعتبارهم أمة خضعت للقهر.... ولقد هاجر الأيرلنديون إلى شتى بلدان العالم.... والثقافة الأيرلندية بالغة الثراء، ولقد تركت آثارها على ثقافات بلدان كثيرة. ونرجو أن تحظى بعض عناصر ثقافتنا بالقبول وأن يُحتفى بها إلى جانب الثقافة الأيرلندية»[٢] وتتناقض هذه الآمال تناقضاً صارخاً مع نوع الاستقبال الذي يلقاه طالبو اللجوء على المستوى الرسمي وفي بعض قطاعات المجتمع.

المذكرة الحكومية الخاصة بالسياسة الخارجية وقانون اللاجئين لعام ١٩٩٦

في مارس/آذار ١٩٩٦ نشرت الحكومة الأيرلندية التي كانت قائمة آنذاك أول مذكرة حكومية عن السياسة الخارجية، وتقول فيها إن سياسة التنمية الأيرلندية سوف «تؤكد من جديد» على ضرورة «الاستجابة للأعداد المتزايدة من اللاجئين والنازحين» (٩/١٨) وكتب أندي ستوري تقييماً للمذكرة الحكومية [٣] يشير فيه إلى أن المذكرة تبدي اهتماماً صريحاً بمحنة اللاجئين على المستوى الدولي ولكنها لا تقول الكثير عن أحوال اللاجئين القادمين إلى أيرلندا. وهو يشير إلى نقطة مهمة أهملتها المذكرة، مما يدعو إلى الدهشة، إذ إن الفصل الثامن من المذكرة الذي يتناول حقوق الإنسان لا يشير إلى اللاجئين، رغم تفاقم انتهاكات حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء وانتشار ذلك في شتى أرجاء العالم.

وعدم تعرض أيرلندا لهذه القضية من منظور حقوق الإنسان يجعلها تخاطر بتقويض مصداقيتها في المحافل الدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان. أما مناقشة المذكرة الحكومية بضرورة اتخاذ الاتحاد الأوروبي لإجراءات تتميز بالمزيد من الانفتاح والشفافية إزاء قضية اللجوء والهجرة (٣/٢٠٧) فإنها لا تتضح كثيراً بسبب تأكيدها على بعض القضايا الأخرى مثل قضايا المخدرات، واستيطان المهاجرين، وتسليم الأشخاص

لحكوماتهم، والجريمة المنظمة. وهكذا فإن إدراج قضية اللجوء في هذا السياق يربط بينها بوضوح وبين الإجرام بدلاً من حقوق الإنسان.

ويحدد قانون اللاجئين الذي أصدرته أيرلندا عام ١٩٩٦ الإجراءات اللازمة للفصل في طلبات اللجوء، كما يقرر ما للاجئين من حقوق. ورغم النقد الذي تعرضت له بعض جوانب هذا القانون، فإن مجلس اللاجئين الأيرلندي يرى أن آثاره، إذا طُبق، سوف تكون إيجابية بصفة عامة. فهو يتضمن الحق في الإقامة، وفي الرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، والتقاضي في المحاكم. وهو ينص على ضرورة إبلاغ طالبي اللجوء عند وصولهم بحقهم في استشارة المحامين، وإذا لم يُعتبر الشخص رسمياً من اللاجئين فإن من حقه البقاء في أيرلندا لأسباب إنسانية، إذا كان قد غادر بلده فراراً من المجاعات أو الكوارث الطبيعية، وإن كان القانون لا يحدد حقوقه ولا الفوائد المستحقة له في هذه الحالة.

ومع ذلك، فحتى أول سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧، كانت الحكومة قد بدأت تنفيذ خمسة أبواب فقط من أبواب ذلك القانون، ويقول البعض إن بابين فقط من الأبواب التي بدأ تنفيذها قد شهدت تعديلات مهمة في الإجراءات المنصوص عليها. كما انهار ركن أساسي من أركان القانون، إذ أصدر أحد وزراء العدل السابقين، وهو باتريك كوفي، أمراً بإلغاء تعيين «مفوضية للاجئين» وهي الهيئة المستقلة المنوط بها البت في حالات اللاجئين، وتقديم التوصيات بصدد طلبات اللجوء إلى الوزير. (وقد اتضح منذ ذلك الحين أن عدد الحالات المتراكمة التي تنتظر البت فيها، والتي يربو عددها حالياً على ٤٠٠٠ حالة، يتطلب تعيين عدة مفوضين للاجئين)[٤].

ومن أوجه القصور الرئيسية في القانون أن طالبي اللجوء مازالوا محرومين من حق العمل، مما ينتقص من قدرتهم على رعاية أنفسهم والمساهمة في حياة المجتمع الأيرلندي أثناء النظر في طلباتهم، وقد يستغرق الفحص فترة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام. ومن العيوب الأخرى في القانون عدم النص الواضح على توافر خدمات الترجمة الفورية. فهو يقول فقط إن الترجمة الفورية سوف تكون متاحة، إذا كان ذلك ممكناً، أثناء إجراءات البت في أحوال اللاجئين (انظر الباب ٨، والباب الفرعي ٢، والباب ١١، والباب الفرعي ٢ ، والباب ١٦ ، والباب الفرعي ١١ د). والمفروض، في هذا الإطار، الانتفاع بالفرص المتاحة للاجئين لمساعدة بعضهم البعض. والواقع أن إنشاء رابطة اللاجئين المشار إليها تزيد من نطاق ذلك، فهي تمثل للاجئين وطالبي اللجوء الهيئة التي يمكنها النهوض بالدفاع المباشر عنهم وتيسير إقامة الروابط بينهم وبين منظمات المجتمع المحلي.

الوضع القانوني لطالبي اللجوء واللاجئين

تنص اتفاقية اللاجئين الصادرة عام ١٩٥١ على عدم جواز معاقبة اللاجئين بسبب دخولهم إلى بلد ما بصورة غير مشروعة. وفي عام ١٩٩٣ أصدرت اللجنة المشتركة بين الوزارات والمكلفة بشؤون من لا يحملون الجنسية الأيرلندية بضرورة إرساء الترتيبات الإدارية الحالية على أسس من النصوص القانونية، مع إضافة مهمة تتمثل في إنشاء هيئة مناسبة للتظلمات. ولكن الخطوات التي اتُخذت في الآونة الأخيرة للتصدي لاستيطان المهاجرين بصورة غير قانونية تبعث على القلق بشأن مصير الأشخاص الذين يسعون للّجوء في أيرلندا.

> ... إن النص التشريعي الشامل الوحيد المتعلق بالإجراءات في القانون الأيرلندي مكرس لتسهيل إبعاد طالبي اللجوء عن الدولة، وكان ينبغي أن يختص ذلك النص بالتحديد الإيجابي لما يحتاجه طالب اللجوء من الحماية.

وفي آخر يوم قضته الحكومة السابقة في الحكم (٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٩٧) أصدر وزير العدل في تلك الحكومة إجراءات جديدة خاصة بميناء الدخول بين جمهورية أيرلندا والمملكة المتحدة، وهي الإجراءات التي ألغت فعلياً الحق في حرية التنقل بين البلدين. وأعربت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فوراً عن قلقها قائلة إن هذه الإجراءات الجديدة الخاصة بميناء الدخول والمتعلقة بطالبي اللجوء لا تفي بالالتزامات الدولية لأيرلندا وطلبت إيقاف العمل بها. إذ إن تطبيق إجراءات منع الدخول، مثل الإجراءات التي ينص عليها الأمر الوزاري الصادر في يونيو/ حزيران ١٩٩٧، دون توافر إجراءات وضمانات للمراجعة، يمكن أن تؤدي الى الحرمان من الحق في طلب اللجوء، وهو حق قانوني دولي أساسي، ويمكن أن تشكل انتهاكاً لمبدأ «عدم الرد» (أي عدم رد اللاجئين من حيث جاءوا)، وهو المبدأ الذي يكرسه القانون الوطني والقانون الدولي أيضاً.

ومنذ أن أصبحت اتفاقية دبلن سارية المفعول في أول سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧ أصبح من حق طالب اللجوء الذي يُرفض طلبه في ميناء الدخول استئناف الحكم على أساس إتاحة الفرصة له في التقدم بطلب اللجوء إلى أي بلد آخر من البلدان الأطراف في اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع دبلن.

وتحدد اتفاقية دبلن أيضاً الإجراءات اللازمة للبت فيما إذا كان لابد من إعادة طالب اللجوء إلى دولة أوروبية أخرى. ومن المفارقات أن النص التشريعي الشامل الوحيد المتعلق بالإجراءات في القانون الأيرلندي مكرس لتسهيل إبعاد طالبي اللجوء عن الدولة، وكان ينبغي أن يختص ذلك النص بالتحديد الإيجابي لما يحتاجه طالب اللجوء من الحماية.

إذ يجب إتاحة المعونة القانونية عند ميناء الدخول وطيلة فترة إجراءات الفحص. وتقديم المعونة القانونية الكافية أمر لا غنى عنه لطالبي اللجوء لمواجهة جهلهم بنظام القانون الأيرلندي وبحقوقهم باعتبارهم طالبي لجوء، ولمواجهة الصعوبات الكامنة في ممارسة العمل بلغة أجنبية. وقد ألغى مجلس اللاجئين الأيرلندي العمل بمشروع الخدمات القانونية للاجئين، بسبب عدم توافر الموارد اللازمة، وكان هذا المشروع يقدم المشورة القانونية الأساسية بصورة مؤقتة. ومعنى ذلك أن طالب اللجوء لن تتاح له إلا المعونة القانونية التي تقدمها الدولة وهي ١٢٠ جنيهاً أيرلندياً (وقيمة الجنية الأيرلندي حالياً هي ٨٥ في المائة من الجنية الإسترليني) والمفروض أنها ستغطي التكاليف القانونية. أما التكاليف الفعلية لتوكيل أحد المحامين عن طالب اللجوء فهي أكبر من ذلك بكثير، إذ يتطلب الأمر الاستعانة بمحام لديه خبرة بقانون اللاجئين وإعداد المذكرات الخاصة واستخدام الترجمة والبحوث المتعلقة ببلد المنشأ. بل إن هذه المعونة القانونية المحددة التي تقدمها الدولة لا تُتاح إلا في مرحلة الاستئناف أي بعد تقديم الطلب وبعد رفضه. وعدم توافر الأرصدة لهذه المجال لا يعني إلا الانخفاض الشديد لمستوى الأولوية المولاة إلى تخصيص الموارد اللازمة للدفاع عن الحقوق الأساسية.

وفي يوم ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ ، أرسلت وزارة العدل رسالة إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تبين فيها مشروع الإجراءات الجديدة الخاصة بالتعامل مع طلبات اللجوء. ولكن ثمة قلقاً من أن تؤدي هذه الإجراءات إلى الابتعاد عن تطبيق قانون اللاجئين بالصورة المرجوة، ومما يبعث على القلق بصفة خاصة الاقتراح الذي يقضي بجواز مرافقة ممثل لطالب اللجوء (وكيل عنه) أثناء إجراء المقابلة الشخصية دون أن يكون من حقه الإجابة عن الأسئلة الموجهة إلى طالب اللجوء أو التدخل بأية صورة من الصور، ولكن تُتاح الفرصة للممثل في نهاية المقابلة للإدلاء بأية ملاحظات موجزة يعتبرها ضرورية. وهناك بعض الشكوك في مدى مشروعية هذا المنهج.

التمتع بمزايا الرعاية الاجتماعية

بُولغ في الحديث عن التكاليف التي تتحملها الدولة في جمهورية أيرلندا بسبب وصول أعداد متزايدة من طالبي اللجوء، بحيث يُقدر المبلغ السنوي بنحو ١٢ مليون جنيه أيرلندي [٥]. وإلى جانب ذلك، فإن ظهور طالبي اللجوء في صفوف الذين يتلقون مساعدات الرعاية الاجتماعية، وعناوين الصحف التي تبدي الانزعاج من ذلك وتنعي تكاليفه الباهظة، تساهم في رسم صورة سلبية للاجئين وطالبي اللجوء. وفيما يلي بعض الحقائق ذات الصلة بهذا الموضوع.

■ لا يُسمح لطالبي اللجوء بالالتحاق بالعمل، رغم أن الكثيرين منهم يتمتعون بالمهارات اللازمة وما يؤهلهم للعمل، ويستطيعون تقديم مساهمة قيمة في حياة مجتمعنا. بل وليس من حقهم تلقي إعانات البطالة أو مزايا الرعاية الاجتماعية القائمة على اشتراكات الضمان الاجتماعي المرتبطة بالرواتب. ولكن من حق طالب اللجوء أن يتلقى ما يتلقاه المواطن الأيرلندي من مبالغ الرعاية التكميلية الأسبوعية، وكان عدد طالبي اللجوء الذين يتلقون هذه المبالغ في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ يبلغ حوالي ٢٤ ألف شخص، وقد أقرت الدولة رسمياً بأن من يعيش على مثل هذا المبلغ يظل تحت خط الفقر.

■ اتُّهم طالبوا اللجوء بأنهم يحصلون على المساكن التي تجهزها السلطات المحلية للفقراء، فتحرم منها الأسرات الأيرلندية التي تحتاج إليها وتنتظرها طويلاً، ولكن الواقع أنه ليس من حق طالبي اللجوء أصلاً التقدم بطلب السكنى في مساكن السلطات المحلية. وقد أدى نقص المساكن المتاحة، وعزوف كثير من أصحاب المساكن في القطاع الخاص عن قبول السكان الأجانب أو السكان الذين يتلقون «معونة الإيجار» إلى أن اضطر المهاجرون إلى البقاء مشردين ، يقيمون في مساكن إيواء الطوارئ أسابيع أو شهوراً متواصلة.

برنامج للعمل والتفاهم

■ أيرلندا هي الدولة الوحيدة من دول الاتحاد الأوربي التي لم تصادق بعد على «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري». ويجب أن يكون التصديق على هذه الاتفاقية وعلى «اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة» (١٩٨٤) من الأولويات القصوى قبل انعقاد دورة العام المقبل للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

■ يُعتبر صدور قانون اللاجئين عام ١٩٩٦ خطوة كبرى على طريق التقدم، وهو يتيح لأيرلندا أن تكون في طليعة الدول ذوات القوانين والممارسات الدولية التقدمية في مجال اللاجئين. ولكن القانون، رغم الموافقة عليه من جانب جميع الأحزاب منذ ١٨ شهراً، لم يُنفذ إلا جانب محدود منه. وعلى الحكومة إذن أن تسارع بتنفيذ القانون، وأن تضع في غضون ذلك برنامجاً متسقاً لاستقبال اللاجئين، بالتشاور مع الهيئات القانونية والمنظمات غير الحكومية.

■ يجب اختصار الفترة التي يستغرقها فحص الطلبات، خصوصاً وأن طالبي اللجوء لا يستطيعون البحث عن عمل ريثما ينتهي الفحص. وقد يكون من المستحسن تدبير حافز على الانتهاء من الفحص بسرعة، وتوفير أموال الدولة، مثل اشتراط شرط يقول إنه إذا تأخر فحص الطلبات عن ستة أشهر أصبح من حق طالب اللجوء السعي للحصول على عمل ريثما يصدر القرار اللازم بشأن طلبه.

■ يجب أن تقوم الحكومة بإنشاء هيئة مناسبة لإسداء المشورة وإصدار التوصيات بشأن شتى التدابير اللازمة لاستقبال واستيعاب اللاجئين الذين تمت الموافقة على طلباتهم. وسوف يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات معينة على عدة جبهات، منها الاقتصادي والقانوني والثقافي والسياسي والتربوي. ويجب الاستفادة من خبرة البلدان الأوروبية الأخرى بعد دراستها دراسة متأنية.

■ ومن بواعث القلق الكبرى ازدياد ظهور النزعة العنصرية واتخاذها صورة الاعتداءات الجدية وتوجيه التهديدات الشفوية والكتابية إلى طالبي اللجوء. ويجب على الحكومة بل وعلى جميع السياسيين أن يناقشوا ذلك صراحة لتبديد التوتر العنصري المتصاعد في المناخ السائد حالياً.

■ ويمثل ذلك التوتر لوناً من التحدي الخاص، ويتطلب حملة توعية ملائمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي أن تتضمن الحملة التوعية في المدارس وفي القطاع الأهلي، وأجهزة الإعلام والجماهير العريضة. وتمثل اللحظة الحالية مناسبة مواتية لأن العام المقبل عام الاحتفال

تصوير: Derek Speirs/Report

الدكتور لو جين شانغ طبيب فيتنامي ينحدر من أصل صيني؛ وقد مارس الطب الغربي والصيني قرابة أربعين عاماً، غير أنه لا يحق له ممارسة مهنة الطب في بلد اللجوء؛ ويقول: "إنني أحب الأيرلنديين، فهم يتسمون بالطيبة والود مثل الفيتناميين تماماً. غير أن أشد ما يحزنني هو أنني لا أستطيع العمل طبيباً هنا... وإن لم أستفد بمهاراتي الطبية، فسوف تفقد حياتي معناها..."

بالعيد الخمسيني لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واللحظة مناسبة أيضاً لأن السيدة ماري روبنسون، الرئيسة السابقة للجمهورية الأيرلندية، قد أصبحت تشغل منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومن ثم تتحمل مسؤولية خاصة باسم الأمم المتحدة في مجال تعليم حقوق الإنسان.

وباعتبار أيرلندا واحدة من أغنى دول العالم، فإن الحكومة الأيرلندية تتحمل التزاماً معنوياً بالمساعدة في التصدي لحل المشكلات التي تؤدي إلى نشوء الصراعات وعدم التنمية الاقتصادية وهي التي تكمن وراء نزوح اللاجئين. إن الإحساس باقتراب الألف الثالثة بعد الميلاد يسود أيرلندا مثلما يسود أماكن أخرى كثيرة. ويجب أن يتساءل أفراد مجتمعنا عن صورة أيرلندا التي نريدها في الألف المقبلة. ومن التحديات الرئيسية بناء مجتمع أيرلندي يتميز بالتعدد الثقافي وتقبل الآخرين، وعلينا أن نقر بمبدأ التعدد والتقبل وأن نمارسه عملياً. وإذا أتيحت للاجئين وطالبي اللجوء الفرصة فسوف يساهمون في التنوع الثقافي لمجتمعنا بفضل مهاراتهم وخبراتهم وطاقاتهم. وقد أثبت التاريخ الأوروبي الحديث أن كل فرد معرض لأن يصبح لاجئاً. وما أجدرنا بأن نكفل أعلى مستويات الحماية لمن يصبحون لاجئين.

مورا لين تعمل خبيرة تحليل السياسات في هيئة تروكير

أصدرت هيئة تروكير واللجنة الأيرلندية للعدالة والسلام، منذ عهد قريب، وثيقة مشتركة عن سياساتها عنوانها: اللاجئون وطالبو اللجوء – التحدي للتضامن. وتتضمن الوثيقة ١١ توصية أساسية تشمل قضايا معينة مثل حق العمل، وتنفيذ قانون اللاجئين لعام ١٩٩٦، وتعليم حقوق الإنسان، والمعونة القانونية. والوثيقة متاحة لمن يطلبها (سعرها جنيهان أيرلنديان، دون تكاليف البريد والتغليف) من:
Trocaire, 169 Booterstown Avenue,
Blackrock, Co Dublin Tel +353-1-2885385
Fax +353-1-2993577/2836022
البريد الإلكتروني: info@trocaire.ie
عنوان موقع الإنترنت: http://www.trocaire.org

المراجع

[١] الفقرة مقتبسة من افتتاحية صحيفة The Irish Times بتاريخ ٢٩ سبتمبر/أيلول ١٩٩٧.

[٢] من الخطابات في صوت اللاجئين، العدد ٤، بتاريخ سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ ص ١٠.

[٣] Storey, A. "An Assessment of The Irish Government's White Paper on Foreign Policy: Sectional Interests versus Professed Ideal's Trocaire North-South Issues Paper No. 20, July 1996.

[٤] Written *Dail* answers 11 December 1997, no. 316, Minister for Justice, Equality and Law Reform. (Mr O'Donoghue) to *Dail* Deputy (Mr Ivor Callely).

[٥] مقابلة مع السيد ديرموت آهيرن، وزير الشؤون الاجتماعية والمجتمع المحلي والأسرة، منشورة في صحيفة Sunday Business Post بتاريخ ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، ص ٢٤.

تصوير: Derek Speirs/Report

أبناء عائلة صومالية يقفون خارج بيتهم في دبلن

أوغندا: مشروع قانون اللاجئين لسنة ١٩٩٦

تعكف الحكومة الأوغندية حالياً على إعادة صياغة قوانينها المحلية المتعلقة باللاجئين؛ وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، عقدت مجموعة تتألف من ٣٦ من الأكاديميين واللاجئين والعاملين في مجال اللاجئين اجتماعاً في معهد ماكريري للبحوث الاجتماعية لبحث مشروع "قانون اللاجئين" الجديد؛ وكانت النقاط التالية ضمن بواعث القلق التي أثيرت في الاجتماع بشأن مشروع القانون:

١ يقصر مشروع القانون عن حماية حق اللاجئين في التنقل، وهو حق أساسي تنص عليه المادة ٢٦ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١؛ وبدلاً من كفالة هذا الحق، يسمح مشروع القانون للوزير المعني بتحديد مناطق معينة في أوغندا لا يجوز للاجئين الإقامة فيها، دون إلزامه بإبداء أسباب ذلك.

٢ يلزم مشروع القانون اللاجئين بالبقاء في مستوطنات خاصة بهم، دون السماح لهم بحرية الاندماج في المجتمع المحلي إن اختاروا ذلك، خلافاً لما تنص عليه أحكام الدستور الأوغندي. كما يخلو مشروع القانون من أي إشارة لضرورة تسهيل حصول اللاجئين على الجنسية باعتبار ذلك حلاً دائماً (المادة ٣٤ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١). وفضلاً عن ذلك، فإن هيكل إدارة شؤون اللاجئين، حسبما يحدده مشروع القانون، من شأنه أن يحول دون اندماجهم في المجتمع، حيث يقضي القانون بإلحاق هذه الإدارة بإحدى وزارات الحكومة المركزية، بدلاً من وضعها تحت إشراف المجالس البلدية المحلية، أو توجيه المعونات الخارجية عبر قنوات الأقسام الوزارية المختصة بحيث يستفيد كل من المواطنين الأوغنديين واللاجئين على السواء من أي توسيع للخدمات بفضل هذه المعونات.

٣ لا ينص مشروع القانون على حق اللاجئين في محاكمة عادلة (المادتان ٢٨ و٤٤ من القانون الأوغندي لحقوق الفرد؛ والمادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ٧(١) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب)، كما يخلو من أي إشارة للحق في "التقاضي الحر أمام المحاكم" (المادة ٥٠ من الدستور الأوغندي، والمادة ١٦ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١)؛ ويغفل مشروع القانون حقوقاً من قبيل الحق في حرية الدين، والحقوق المتعلقة بالوضع القانوني بما في ذلك الحق في ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة، وبعض حقوق الرعاية المتعلقة بالتعليم والإسكان والإغاثة العامة.

وقد تباحث المجتمعون حول الدور الذي يجب أن تنهض به مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز حقوق اللاجئين، وقدموا خطاباً إلى وزارة الحكم المحلي الأوغندية مقترحين فيه فتح باب النقاش على مصراعيه، وتوسيع دائرة التشاور لتشمل ممثلين عن كافة الأطراف التي يهمها الأمر، بما في ذلك الأكاديميون والمنظمات غير الحكومية التي تُعنى باللاجئين، ومنظمات حقوق الإنسان، وممثلين عن طوائف اللاجئين أنفسهم.

ولا يزال أعضاء هذه المجموعة، التي يرأسها ناثان تومونوغيشا مدير مشروع المساعدة القانونية، يلتقون بصفة منتظمة لبحث شتى جوانب قانون اللاجئين. للحصول على مزيد من المعلومات بهذا الشأن، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

Barbara Harrell-Bond, RSP, QEH,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
الفاكس: +44 1865 270721
البريد الإلكتروني:
barbara.harrell-bond@qeh.ox.ac.uk

البوسنة والهرسك
مشكلات العودة وما تحقق من تقدم

بقلم كارل هاليرغارد

أصبح أكثر من نصف سكان البوسنة والهرسك من النازحين بسبب الصراع الذي اجتاح البلاد في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥. وإذا كانت عودة هؤلاء النازحين داخلياً، وعودة اللاجئين، تمثل هدفاً صريحاً من أهداف المجتمع الدولي فإن نسبة من عادوا إلى ديارهم الأصلية لا تتجاوز ١٥ في المائة حتى الآن.

يزداد تركيز جهود المجتمع الدولي على التدابير اللازمة لدفع عملية العودة قُدماً. وهي تدابير عاجلة، لأن استمرار النزوح على نطاق واسع يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل بلد يناضل للتغلب على آثار الصراع الذي اتسم بالعنف الشديد والدمار البالغ. وليس معنى العجلة تقليل التركيز على العودة إلى المواطن الأصلية، فمن الأرجح تحقيق التصالح والتطبيع من خلال إعادة التكامل إلى المجتمعات المفتتة لا من خلال التقسيم والفصل على أسس عرقية.

النزوح على نطاق واسع

كان عدد سكان البوسنة والهرسك قبل نشوب الصراع يبلغ قرابة ٤,٣ مليون نسمة، وأدى الصراع إلى نزوح ما يقرب من ٢,٥ مليون شخص، طلب نصفهم تقريباً اللجوء إلى بلدان أجنبية. وعندما بلغ الصراع ذروته كان سكان البوسنة والهرسك يتكونون من نحو مليونين من «الباقين»، وعدد النازحين داخلياً يربو على مليون شخص. وهكذا فقد تعرض جانب كبير من السكان للنزوح. والنازحون منتشرون في معظم المناطق، إن لم يكن فيها جميعاً، وهم يقيمون في المساكن الخاصة أو الجماعية المهجورة. وتوجد في كثير من المدن أعداد كبيرة من النازحين داخلياً، ويزيد عددهم في بعض الحالات عن نصف عدد السكان الحالي. ولذلك، بطبيعة الحال عواقبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تفاصيل العودة

على الرغم من أن عودة اللاجئين والنازحين داخلياً تمثل هدفاً صريحاً من أهداف المجتمع الدولي ، فإن عدد الذين يعودون فعلاً كان دائماً أقل من المتوقع. وقد كانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، في عام ١٩٩٦، تتوقع عودة ٨٧٠ ألف شخص، من بينهم نصف مليون نازح و٣٧٠ ألف لاجئ. ولكن الواقع هو أنه بحلول نهاية عام ١٩٩٦ لم يكن قد عاد إلا ٨٨ ألف شخص من الخارج ونحو ١٦٤ ألفاً من داخل البوسنة والهرسك، بحيث وصل مجموع العائدين خلال عام ١٩٩٦ إلى ٢٥٢ ألف شخص.

وكانت توقعات عام ١٩٩٧ أكثر تواضعاً، ومع ذلك، فقد اتضح أنها أكثر تفاؤلاً مما ينبغي. فبدلاً من توقع عودة ٢٠٠ ألف شخص من الخارج، تكتفي التقديرات الحالية لعام ١٩٩٧ بعدد يتراوح بين ١٠٠ ألف و ١٢٠ ألف شخص بحلول نهاية العام. ومع ذلك فالعائدون من الخارج يزيد عددهم عن العائدين من النازحين داخلياً، إذ وصل عددهم حتى الآن إلى ٩٠ ألف شخص. ولا يستطيع كثير من اللاجئين العائدين من الخارج أن يعودوا إلى ديارهم الأصلية، مما يجعلهم ينضمون إلى قائمة النازحين داخلياً. وقد توجّه معظم الذين عادوا حتى الآن، ممن يطلق عليهم تعبير «العائدين من أبناء الأغلبية»[١]، إما إلى مناطق المواجهة السابقة التي أصبحت مأمونة من جديد، أو إلى المناطق التي انتقلت السيطرة عليها من كيان سياسي إلى كيان آخر، وفقاً لاتفاق السلام المبرم في ديتون. وتشمل هذه المناطق تخوم سراييفو، والمنطقة المحيطة بمدينة غورازدي – «الجيب» السابق – ومنطقة «السندان»، وجنوب بانيا لوقا التي تم تسليمها إلى جمهورية سربسكا. وقد تركزت معظم حركات العودة من الخارج في المناطق الحضرية (سراييفو) والمنطقة الواقعة في أقصى غربيّ البوسنة، حول مدينة بيهاتش.

القلقلة الاجتماعية والاقتصادية

كان الصراع في البوسنة والهرسك يقوم على منطق الفصل العرقي بين الصربيين الأرثوذوكس، والكرواتيين الكاثوليك، والبوسنيين المسلمين. ولكن الاختلافات العرقية في المجتمع قبل نشوب الصراع لم تكن تقابلها اختلافات اجتماعية

المقاطعات الجديدة ليوغوسلافيا السابقة

المصدر: The State of the World's Refugees 1997-98,
© UNHCR by permission of Oxford University Press

وثقافية واقتصادية داخل الهيكل السكاني. وإذا كان من الشائع في المجتمعات ذات العناصر العرقية المتعددة أن تقتصر بعض المهن والمناصب على المنتمين لأصل عرقي معين، فلم يكن الحال كذلك بصفة عامة في البوسنة والهرسك. والواقع أن القرى في الريف كانت كثيراً ما تقتصر على السكان المنتمين إلى سلالة عرقية واحدة في حين أن القرى المجاورة لها تسودها جماعات عرقية مختلفة.

...لا يمكن أن يتحقق تقدم يذكر بشأن عملية العودة إلا بعودة الأقليات إلى ديارهم

ومن ثم فإن نزوح أكثر من نصف السكان ومحاولة إعادة تنظيم البلاد على أسس عرقية أدت إلى القلقلة الاجتماعية والاقتصادية. إذ نجد قطاعات كبيرة من سكان المدن نفسها اليوم وقد نزحت إلى المناطق الريفية، مثل الأعداد الكبيرة من الصربيين الذين غادروا سراييفو للإقامة في فيزغراد، وزفورنيك، وبيلينا في شرقيّ البوسنة. كما نزح السكان المسلمون من المناطق الريفية في شرق البوسنة إلى سراييفو وتخومها حالياً، وهم يقيمون في منازل وشقق الصربيين الذين غادروها ورحلوا.

ويُعتبر اختلاف العادات والأزياء والسلوك بين السكان الريفيين وسكان المدن الذين أصبحوا يعيشون الآن جنباً إلى جنب من مصادر العداء الدائمة، إذ أن التحركات السكانية في الاتجاهين معاً وفي نفس الوقت قد أوجدت خليطاً اجتماعياً متفجراً من السكان المدينيين والريفيين في كل من المدينة والريف.

ومن الزاوية الاقتصادية يعيش كل من القطاعين السكانيين خارج "موطنه الاقتصادي"، الطبيعي، ولا يستطيع الانتفاع بمهاراته على الوجه الأكمل. ومن المحتمل أن التناقض بين مهارات الأشخاص والأعمال التي يقومون بها من الأسباب الرئيسية للبطء الذي تتميز به مسيرة الانتعاش الاقتصادي.

وإلى جانب ذلك يُعتبر النازحون هدفاً سهلاً للاستغلال والدعاية السياسية. فهم يعانون من الإحباط بسبب عداء السكان الأصليين الذين يعيشون حولهم، ومن التمييز الذي يمارسه أصحاب العمل ضدهم، ويزداد الشعور بأن النزوح ظلم فادح عميق. وهكذا فإن السياسيين الوطنيين يستغلون العداء «للطرف الآخر» بسهولة في تقديم الفصل والاستقلال العرقي باعتباره الحل الطبيعي. ومن المفارقات أن يصبح النزوح الداخلي عقبة من العقبات الرئيسية التي تعوق سير عمليات العودة. إذ إنه لما كانت معظم حركات النزوح تستند إلى أسس عرقية، فسوف يصبح من المحال تحقيق تقدم كبير في مسار عمليات العودة دون عودة الأقليات، أي عودة صرب البوسنة إلى الاتحاد الكرواتي المسلم، وعودة الكرواتيين والمسلمين البوسنيين إلى جمهورية سربسكا، وعودة الكرواتيين والمسلمين داخل الاتحاد.

والمصدر الرئيسي لمقاومة عودة هذه الأقليات هو النازحون أنفسهم، فهم يخافون أن يضطروا إلى ترك مساكنهم الحالية عند عودة أصحاب المساكن الأصلية، ويعارضون أيضاً حق الجماعات العرقية الأخرى في العودة ماداموا هم أنفسهم محرومين من هذا الحق. ويعتبر النازحون مسؤولين عن كثير من أعمال العنف والاضطرابات التي صاحبت محاولات عودة الأقليات. وقد تم التوصل أحياناً إلى اتفاقات سياسية بشأن عودة الأقليات، ولكنها أُلغيت بسبب مظاهرات الاحتجاج التي اتسمت بالعنف من جانب النازحين داخلياً على المستوى المحلي.

وهكذا فإن استمرار النزوح الداخلي على نطاق واسع هو السبب الأول لكثير من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعوق انتعاش البوسنة والهرسك. أضف إلى ذلك أن طبيعة المشكلات المشار إليها آنفاً تجعل من المحتمل ازدياد خطر القلقلة السياسية

والاجتماعية ما لم يتحقق التقدم في مجال عودة الأقليات.

الشروط الإيجابية

كانت أول خطوة مهمة خطاها المجتمع الدولي لدفع عملية العودة قدماً هي القرار الذي اتخذه في الاجتماع الوزاري لمجلس التنفيذ السلمي في سينترا في يونيو/حزيران ١٩٩٧، إذ قرر الربط بين جهود المساعدة الدولية على المستوى المحلي بقبول عودة العائدين، وخاصة من الأقليات.

ويتزايد تنفيذ هذه «الشروط الإيجابية» يوماً بعد يوم، ومعناها في الواقع العملي أن تعمير المساكن والمدارس والمرافق الصحية وإمدادات المياه والكهرباء، وكذلك تنفيذ برامج إدرار الدخل وبناء القدرات المحلية، يتوقف على قبول السلطات البلدية لعودة الأقليات.

> لا يرجع مصدر الخطر الذي يتهدد السلم والاستقرار إلى عودة التكامل بين الجماعات العرقية الثلاث بل إلى استمرار النزوح الداخلي على نطاق واسع

ويزداد عدد البلديات التي تُغيّر من موقفها إزاء عودة الأقليات يوماً بعد يوم، وذلك يرجع إلى حد ما إلى هذه السياسة، ولو أن الدرجات العليا من السلطة السياسية (على مستوى حكومات المقاطعات أو الكيان السياسي كله) لاتزال تعارض رسمياً هذه العودة. وقد أصبح يُنظر إلى عودة الأقليات حالياً باعتبارها وسيلة من وسائل تحسين الظروف المعيشية للأغلبية السكانية التي لن تستطيع أن تحصل على المعونة إلا إذا تحققت هذه العودة. ومازالت أعداد الأقليات العائدة محدودة، ولكننا يجب ألا نُهوّن من الأهمية السياسية لهذه الخطوة الناجحة. وهاك نموذجين يصوران التغيير الذي حدث والصعاب التي لاتزال قائمة.

نموذجان

أشرنا آنفاً إلى نزوح الصربيين من سراييفو إلى شرقي البوسنة، ونزوح المسلمين من شرق البوسنة إلى سراييفو. وضاحية فوغوسكا من ضواحي سراييفو التى انتقلت إلى الاتحاد، والتي يشارك فيها المسلمون والكرواتيون بموجب اتفاق ديتون. وقد غادر السكان الصربيون فوغوسكا قبيل انتقالها، واتجه الكثيرون منهم إلى فيزغراد في شرقي البوسنة. وقد عادت أعداد كثيرة من أسر المسلمين النازحين إلى فوغوسكا بعد الانتقال، ولاتزال هناك منازل كثيرة خالية يمكن إصلاحها للسماح بعودة الصربيين. ويحبذ عمدة فوغوسكا المسلم عودة الصربيين، بعد أن ترددت الشائعات التي تقول بأن مصنع السيارات الكبير في فوغوسكا على وشك استئناف الإنتاج، كما أن العديد من أهم المهندسين والموظفين كانوا من الصربيين.

ولكن أعداداً كبيرة من النساء والأطفال من سريبرينيكا لاتزال تقيم في هذه البلدية، وقد فشلت المحاولات الأولى لتمكين المقيمين في فيزغراد من زيارة فوغوسكا في حافلات خاصة للاطلاع على أحوالها بأنفسهم، بسبب المظاهرات التي اتسمت بالعنف والتي قامت بها النساء في سريبرينيكا [٢]. ولكن الزيارات الفردية نجحت، وبدأ إصلاح المنازل، وبدأت عودة أولى الأسر الصربية في إطار مشروع تقوم بتنفيذه منظمة غير حكومية من فرنسا، تعرف باسم «إيكيلبر»، وتتلقى تمويلها من مكتب الشؤون الإنسانية بالجماعة الأوروبية (إيكو). ورغم أن العائلات العائدة تشعر بالتهديد من جانب نساء سريبرينيكا، فلقد رحب الجيران المسلمون بعودة هذه العائلات ووعدوا بتقديم الحماية اللازمة لها، إذ إنهم يفضلون جيرانهم الصربيين الأصليين على نساء سريبرينيكا.

ويتعلق النموذج الثاني ببلدة ستولاتش، جنوبي موستار. ففي أوائل عام ١٩٩٦ قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بدعم من «إيكو»، بتنفيذ أحد مشروعاتها الرائدة لإعادة الأقليات داخل الاتحاد. وكان جيش كروات البوسنة قد قام بطرد السكان المسلمين والصربيين من ستولاتش أثناء الصراع، كما قام الكرواتيون النازحون من وسط البوسنة بإحداث دمار كبير في بعض منازلهم واحتلال البعض الآخر. وكان المشروع الرائد يتضمن إصلاح مائة منزل مهدم وإعدادها لإقامة الأسر المسلمة التي نزحت إلى شرقيّ موستار.

وقد تعرضت العودة على امتداد عام ١٩٩٦ لمعارضة عنيفة من جانب السلطات المحلية والنازحين داخلياً، بل تعرضت حتى أعمال إزالة الأنقاض للتخريب. ولم تكن الضغوط السياسية على المستويات العليا، فيما يبدو، ذات تأثير يذكر.

ثم تغير الموقف في ربيع عام ١٩٩٧، إذ توقف الهدم، وتمكن العاملون من تنظيف وإصلاح المنازل المختارة، وكانوا "قوة عمل" يمتزج فيها المسلمون والكرواتيون من مدينة موستار. وبدأت العائلات المائة في العودة حالياً إلى منازلها في ستولاتش، إلى جانب عائلات أخرى ليست مدرجة في المشروع. والجدير بالذكر أن الصربيين قد بدأوا أيضاً في العودة إلى ستولاتش.

وإذا كان العسير أن نعزو التغير في الموقف إلى سبب بعينه، فربما كان تمكين النازحين الكرواتيين من العودة إلى منازلهم في أواسط البوسنة له دلالته. والواقع أن هناك مشروعاً صغيراً تقوم بتنفيذه «لجنة بيرغامو» وتموله هيئة «إيكو» المشار إليها، في بلدية كاكايني، التي يسيطر عليها المسلمون حالياً، وتقع إلى الشمال الغربي من سراييفو، ويتوقع القائمون على هذا المشروع عودة النازحين الكرواتيين لا من ستولاتش فقط بل من كابلبينا ودرفار أيضاً. وقد أدت إمكانية العودة إلى إثارة الاهتمام البالغ في درفار (وهي مدينة في غربي الهرسك كان ٩٠ في المائة من سكانها من الصربيين قبل نشوب الصراع، ثم أصبح سكانها جميعاً من الكرواتيين حالياً، بل إن ذلك قد أحيا الأمل في إمكان عودة سكان درفار الصربيين، النازحين حالياً في منطقة بانيا لوقا، إلى ديارهم.

لقد حان وقت التغيير

هذان نموذجان فحسب للتغيير في المواقف الذي يكاد يشمل شتى أرجاء البوسنة والهرسك. ويجري التغيير بصفة أساسية على مستوى البلديات، وهو لا يعكس دائماً تغييرات سياسية مماثلة على المستويات العليا. بل إن ثمة إمكانيات جديدة للعودة في منطقة بانيا لوقا داخل جمهورية سربسكا التي لاتزال تعارض رسمياً مبدأ عودة الأقليات.

ولا يرجع مصدر الخطر الذي يتهدد السلم والاستقرار إلى عودة التكامل بين الجماعات العرقية الثلاث بل إلى استمرار النزوح الداخلي على نطاق واسع. ولن تؤدي الحلول السريعة للتأخر في عملية العودة، مثل تغيير مكان إقامة اللاجئين العائدين أو التوطين الدائم للنازحين داخلياً في مناطق الأغلبية، إلا إلى تعطيل عملية العودة برمتها، فهي تبقي على ارتفاع مستويات التوتر بين السكان الأصليين والنازحين داخلياً ممن تغيرت أماكن إقامتهم، وإلى الانخفاض الشديد في رغبة الأقليات الأصلية في العودة إلى ديارها.

ومن المهم إذن أن يقوم المجتمع الدولي باغتنام فرصة النجاح الذي تحقق في الآونة الأخيرة دون إبطاء، لأنه يبشر بحدوث تغير سياسي حقيقي وعودة الحياة إلى مجاريها الطبيعية في البوسنة والهرسك. وينبغي مقاومة إغراء اختيار أية حلول بديلة مهما يكن من جاذبيتها الظاهرة في الأجل القصير.

إدارة عمليات إعادة

كارل هالير غارد مدير قسم البوسنة والهرسك في مكتب الشؤون الانسانية بالجماعة الأوروبية (إيكو) بروكسيل.

وهذا المقال يستند إلى خبرة المكتب المذكور في البوسنة والهرسك، والذي يؤيد عملية العودة، وخصوصاً عودة الأقليات. ولكن الآراء الواردة في المقال هي آراء الكاتب ولا تمثل بالضرورة آراء المكتب وسياساته.

المصدر:
UNHCR 'Information notes-Bosnia and Herzegovina, No 12/96-2/97 December 1996/February 1997', p 2, Published by UNHCR Office of the Special Envoy to former Yugoslavia.

الحواشي
[١] معنى "عودة أفراد الغالبية"، أن العائدين ينتمون إلى نفس الجماعة العرقية لغالبية السكان المقيمين حالياً في المنطقة التي يعودون إليها. وعلى العكس من ذلك، فإن"عودة أفراد الأقلية" تعني أن العائدين سيكونون أقلية، باعتبارهم جماعة عرقية، في المنطقة التي يعودون إليها.
[٢] لايزال عدد يقدر بنحو سبعة آلاف شخص، معظمهم من الرجال والأولاد، في عداد المفقودين، في أعقاب المذابح التي ارتكبها جيش صرب البوسنة في شرقيّ البوسنة.

تعتبر عودة اللاجئين والنازحين داخلياً مشكلة لأوروبا بأسرها، ففي المرحلة الأولى من الحرب في البوسنة والهرسك دارت مناقشة عسيرة بين الحكومات الأوروبية، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغيرها من المنظمات بشأن مصير الذين تسببت الحرب في نزوحهم، ثم وافقت الدول الأوروبية آخر الأمر، على مضض، على قبول اللاجئين ولو أنها اشترطت ضرورة عودتهم إلى البوسنة بمجرد انتهاء الحرب[١].

وفي غضون عام ١٩٩٦ قام المجتمع الدولي بتنفيذ عدة برامج إسكانية في محاولة لتسهيل إعادة اللاجئين والنازحين داخلياً، وتولت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إصلاح نحو ٢٣٨٠٠ وحدة سكنية في ٢٢ بلدية تعتبرها من المناطق التي تتمتع بالأولوية فيما يتعلق بمشروعات العودة. وبعد الانتهاء من ذلك الجهد المحمود، كانت هناك ٦٦ ألف وحدة تنتظر الإصلاح في هذه المناطق المستهدفة وحدها. وقد تكلف تحقيق هذه النتيجة نحو ٢٧٠ مليون دولار، أما تكلفة تعمير مجموع المساكن وإعادتها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب فهي تتراوح بين ٣ إلى ٤ مليار دولار. ويشير المستوى الحالي للالتزامات التي تعهدت بها جميع الدول المشاركة إلى انه لن يتم تعمير إلا خمس مجموع المساكن المخربة في نهاية خطة السنوات الثلاث(١٩٩٦-١٩٩٨) التي وضعتها الدول المانحة[٢]. ومع ذلك فإن العديد من البلدان الأوروبية تعتزم، رغم ذلك النقص في الوحدات السكنية، تشجيع اللاجئين من البوسنة والهرسك لديها على العودة إلى ديارهم. ومن شأن إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين بسرعة في الفترة المقبلة نشوء بعض الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي قد تضعف من عملية السلام.

وسوف تتسم إعادة اللاجئين المعتزم القيام بها في السنوات المقبلة بالصعوبة التي ترجع إلى عدة أسباب:

والسبب الواضح الأول يتعلق بالنقل والإمداد. وسوف تحاول العودة المعتزمة أن تعكس اتجاه انتقال السكان، وأن تنتهي من ذلك في وقت قصير نسبياً بعد أن استغرق خروجهم من ديارهم أربع سنوات طويلة من الحرب. وإدارة انتقال هذا العدد الهائل من السكان معناه توفير الخدمات المعاونة، وتحديد ما تحتاجه المدارس والخدمات الصحية والوظائف وحقوق الملكية وأوراق الهوية وما إلى ذلك، وهي مهمة رهيبة بالنسبة لأي مجتمع، وهي تمثل لوناً من التحدي الخاص لهذا المجتمع الذي خرج لتوه من حرب دامت سنوات أربع.

والسبب الثاني نفسي. إذ إن اللاجئين، حين يعودون، يكونون في الواقع قد تركوا بيئة اللجوء المريحة نسبياً وعادوا إلى بلد مزقته الحرب، وضعف فيه هيكل المجتمع المدني والاقتصادي. ورغم التقدم الهائل الذي تحقق، فإن الحكومة في البوسنة والهرسك لم تستطع بعد توفير جميع الخدمات التي يتوقعها مواطنوها مثل التعليم والصحة والمرافق العامة.

ويتمثل السبب الثالث في العدد الهائل من اللاجئين والنازحين داخلياً بالقياس إلى عدد المساكن المتاحة لهم مادياً وسياسياً. وقد بلغ عدد البوسنيين النازحين داخلياً مليون فرد، فروا من مساكنهم التي تهدمت أو استولى عليها الآخرون. وقد استولى بعضهم على المساكن التي هجرتها الأسر الأخرى النازحة من أمثالهم وما يربو على مليون لاجئ. وانتقل البعض الآخر للإقامة مع الأسر والأصدقاء، ولجأ الباقي إلى الإقامة في المباني العامة التي حولتها السلطات إلى مراكز لإقامة النازحين داخلياً. ولا تعتبر العودة اختياراً مقبولاً لعشرات الآلاف من أسر" الأقليات"[٣]، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب، بغض

> إن تقديم المنح إلى أسر اللاجئين العائدين يؤدي إلى تفاقم مظاهر التفاوت الاقتصادي، ويعتبر خطراً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

المؤتمر السادس للهيئة الاستشارية الدولية للاجئين في غزة
١٣-١٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨

من المقرر أن يُعقد المؤتمر السادس للهيئة الاستشارية الدولية للاجئين، الذي ينظمه الاتحاد الدولي لدراسة الهجرة القسرية، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ ديسمبر / كانون الأول في مدينة غزة. ويُعقد المؤتمر تحت رعاية برنامج الصحة النفسية في غزة. وعلى الراغبين في تنظيم ورش عمل أو تقديم أبحاث عن موضوع ما، إرسال ملخص إلى العنوان التالي:
Karin Geuijlen, Tolsteegsingel 52, 3582 AM Utrecht, The Netherlands.
عنوان البريد الإلكتروني:
Geuijlen@FSW.RUU.NL
ومن المتوقع أن يرصد مبلغ من المال لبعض الراغبين في تقديم أبحاثهم في المؤتمر؛ وعلى من يرغب في الحصول على مزيد من المعلومات الاتصال بـ:
Wolfgang Bosswick, Managing Director, European Forum for Migration Studies, University of Bamberg, Katharinenstr 1, D-96052 Bamberg, Germany.
الهاتف: 37041 951 49+
الفاكس: 32888 951 49+
عنوان البريد الإلكتروني:
wolfgang.bosswick@sowi.uni-bamberg.de

لقد أصبح الاتحاد الدولي لدراسة الهجرة القسرية يتمتع بالصفة القانونية، ويرحب بمن يرغبون في الانضمام لعضويته. للاطلاع على المزيد من التفاصيل، الرجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت وعنوانه:
www.uni-bamberg.de/~ba6ef3/iasfm.htm

اللاجئين إلى البوسنة والهرسك

بقلم ريتشارد جاكوت

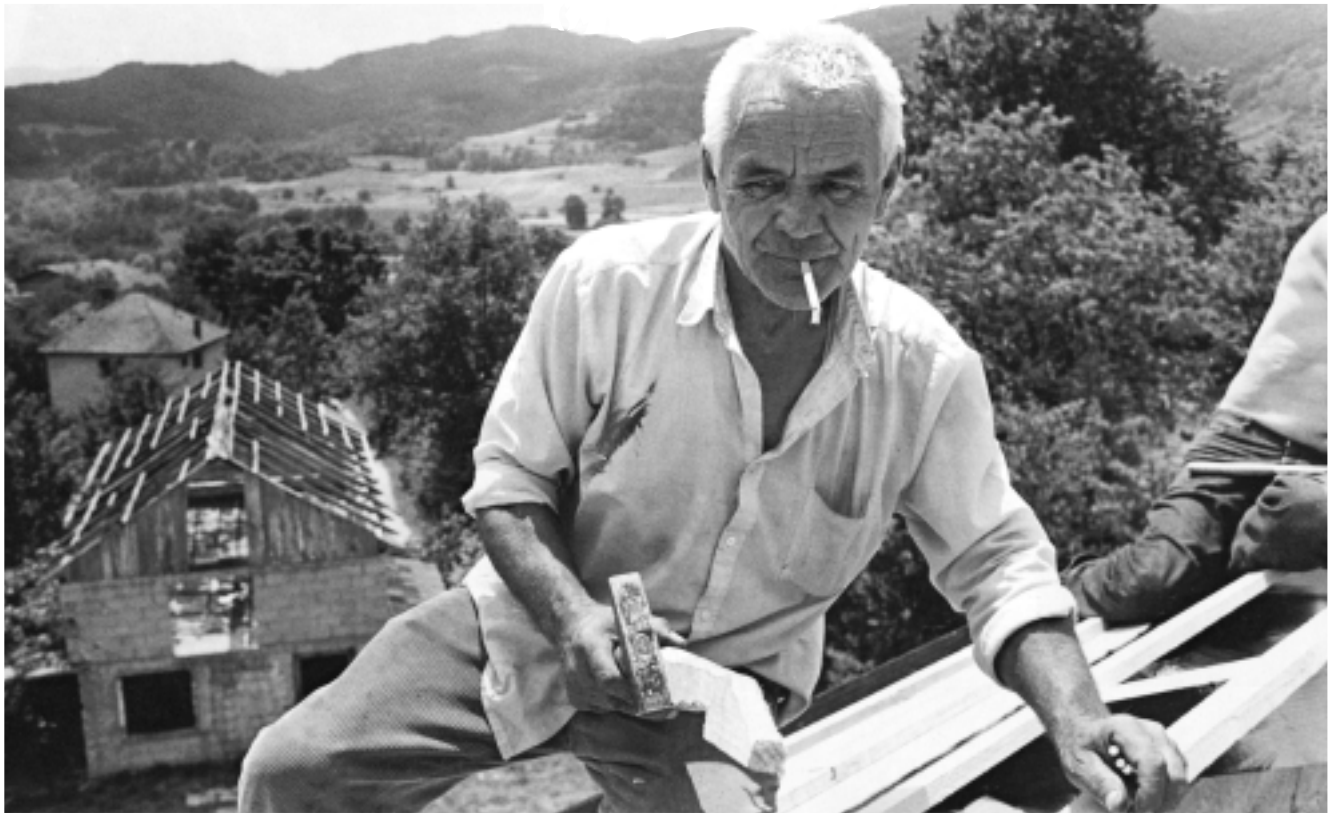

تصوير: Howard Davies

النظر عن صلاحية منازلهم للإقامة فيها أم لا. وقرابة نصف سكان البوسنة والهرسك لا يستطيعون العودة إلى ديارهم إما لأن مساكنهم محتلة أو مهدمة، أو غير متاحة لهم لأسباب سياسية.

أما السبب الرابع للتعقيد الذي تتسم به عودة اللاجئين فهو يتعلق بالخطوات التي لابد من اتباعها لإعادة المواطنين النازحين بصورة منتظمة في الأوضاع المعقدة القائمة في البوسنة والهرسك، إذ إن إعادة من خرجوا من ديارهم بسبب الحرب يتطلب تركيز جهود الإسكان في تعمير المساكن الخالية والمهدمة التي تملكها الأسر النازحة. وعندما تعود الأسر النازحة إلى مساكنها بعد تعميرها، فإنها سوف تترك بذلك بعض المساكن الخالية. ويمكن أن تعود إلى هذه المساكن الخالية الأسر التي كانت تقيم فيها أولاً أو الأسر التي لا تستطيع العودة إلى منازلها لأسباب سياسية. ولابد أن يواجه هذا الجهد الإسكاني مشكلات حقوق الملكية وحقوق الأقليات، وحرية التنقل والتعبير، وغير ذلك من القضايا المعقدة.

وتتعلق المشكلة الخامسة بتيسير العودة للعائدين، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في المعاناة التي تعرضوا لها بسبب الحرب ومن ثم مستوى المعونة الواجب تقديمها إلى اللاجئين والنازحين داخلياً وباقي أفراد السكان. فالذين لم يرحلوا أو نزحوا داخلياً شهدوا أربع سنوات من الفظائع وضروب الحرمان التي تسببت فيها حرب وحشية كانت تستهدف المدنيين بصفة خاصة. وقد تعرض هؤلاء في حالات كثيرة لفقدان أهم أفراد الأسرة، ولم تعد لديهم الموارد المالية اللازمة لإعادة بناء مساكنهم ومعيشتهم. وهؤلاء الأشخاص لن يرضيهم أن تأتي أسر اللاجئين الذين نجوا إلى حد ما على الأقل من التعرض لويلات الحرب فتتسبب في تشريدهم من جديد. ولن يرضيهم أيضاً أن تعود كثير من أسر اللاجئين من الخارج بالأرصدة والمدخرات والمنح التي حصلت عليها من البلدان المضيفة، في حين أنهم لم يتلقوا إلا أقل القليل من المعونة أو لم يتلقوا أي معونة على الإطلاق. ومن الواضح الجلي أن أي سياسة للعودة تتجاهل معاناة النازحين داخلياً ومن بقي من السكان داخل البلد أثناء الحرب، سوف تؤدي إلى اندلاع العداوة أو إلى تفاقمها بين المستفيدين، وسوف يكون لهذا، بدوره، تأثير مباشر على مستقبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البوسنة والهرسك.

وإذا ذكرنا هذه المشكلات، فسوف نستطيع وضع الخطوط العريضة لمنهجية خاصة بعودة أسر اللاجئين. فما دامت مساكن اللاجئين تقيم فيها أسر النازحين داخلياً، لابد من أن تركز جهود العودة على مساعدة هذه الأسر في تعمير منازلها

الأصلية، حتى تنتقل إليها وتجلو عن المساكن التي تشغلها لأسر اللاجئين العائدين. وسوف يكون ذلك أسهل في تحقيقه من محاولة وضع أسر اللاجئين المقيمة حالياً في بلدان اللجوء في الأماكن السكنية التي تحتاج إلى التعمير.

ويجب على الدول الأوروبية إذن، إلى جانب تحويل تركيز جهود التعمير من أسر اللاجئين إلى أسر النازحين داخلياً، أن تربط بين عودة اللاجئين وبين منجزات برنامج الإسكان. وإذا كانت الخطوة الأولى في عملية العودة هي إعادة أسر النازحين داخلياً إلى مساكنها الأصلية، فيجب على البلدان الأوروبية أن تعمل على أن يكون توقيت عودة أسر اللاجئين متفقاً مع عودة أسر النازحين داخلياً. والتوقيت المثالي لذلك هو أواخر الصيف أو أوائل الخريف في البوسنة حتى يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من الربيع وأوائل الصيف في إصلاح وبناء المساكن. وبالإضافة إلى ذلك فمن الممكن أن ينتهز القائمون بتنفيذ المشروع، إلى جانب الحكومة والسلطات البلدية، فترة البناء والتشييد في تنظيم تدفق السكان وتنسيق أحوالهم.

ويجب التوقف عن تقديم المنح المقدمة إلى أسر اللاجئين أو تقليلها إلى أدنى حد. إذ إن تقديم المنح إلى أسر اللاجئين العائدين يؤدي إلى تفاقم مظاهر التفاوت الاقتصادي، ويعتبر خَطراً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. والواقع أنه يعتبر استعمالاً لا يتسم بالكفاءة للموارد المالية، إذ إن تعمير مسكن مهجور أو مهّدم يتكلف مبلغاً يقدر في المتوسط بنحو ١٥ ألف مارك ألماني [٤]. وتصل منح البلدان المضيفة إلى أسرة اللاجئين العائدين إلى ١٥ ألف مارك ألماني للأسرة الواحدة. وهكذا تكون الجهات المانحة قد أنفقت ٣٠ ألف مارك ألماني لإيجاد مسكن واحد، وإعادة أسر نازحة واحدة، وأسرة لاجئة إلى منزلها الأصلي أو إلى منزل جديد. فإذا قام البلد الأوروبي بتخصيص المبلغ، الذي كان سيقدمه بصفة منحة، للتعمير الإسكاني، فسوف يستطيع إعداد مسكنين بمبلغ ٣٠ ألف مارك ألماني، وإعادة أسرتين من أسر النازحين داخلياً وأسرتين من اللاجئين إلى مساكنهما الأصلية أو إلى مساكن جديدة. ومن الممكن الجمع بين عدة عناصر منوعة وفي صيغ مختلفة في إطار كل حل من هذين الحلين، ولكن الحل الثاني الذي لا يتضمن دفع أية منح أدعى إلى الإنصاف وأقرب إلى الكفاءة.

ولا تتعرض هذه المنهجية للقضايا المتعددة المتعلقة بحقوق الملكية وحقوق الأقليات، وحرية التنقل والتعبير، ومستوى التدمير، وغير ذلك من المشكلات، وجميعها ذات تأثير مباشر على عملية العودة. ويجب أن تبدأ برامج التعمير التي يجري تنفيذها في ظروف صعبة، مثل البوسنة والهرسك، بأهداف محدودة، ويجب أن تستفيد من دروس برامج المتابعة في مراحل ازدياد تعقيدها وتكاليفها. ففي البوسنة والهرسك يؤدي الدمار المادي وزعزعة الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي والتوتر الاجتماعي – معاً – إلى تعقيد برنامج التعمير. فإن إعادة أسرة صربية إلى منطقة يسيطر عليها المسلمون، أو إعادة أسرة مسلمة إلى منطقة يسيطر عليها الكرواتيون، يعتبر أكثر تعقيداً من بناء منزل أو إصلاحه. ويجب أن يبدأ البرنامج «بعودة الأكثرية» ثم ينتقل إلى «عودة الأقليات» تدريجياً وبصورة متزايدة، وأن يتعلم القائمون عليه دروساً قيمة أثناء السير في تنفيذه. وسوف يزداد تعقيد برامج المتابعة، وتزداد تكاليفها كذلك، لأن أولى المساكن التي سيجري إصلاحها هي التي أصيبت بأقل الأضرار. وأثناء السير في تنفيذ برنامج التعمير، ستكون المنازل التي يجري إصلاحها في العام الثاني هي التي تعرضت لتخريب أكبر من التخريب الذي أصاب الأولى، وهكذا لن يتبقى سوى المنازل التي تهدمت تماماً ويتعين بناء مساكن أخرى بدلاً منها، وسوف تكون تكاليف هذه المرحلة من البرنامج أكبر من تكاليف جميع المراحل السابقة.

ومع ذلك فإن هذه المنهجية تبرز حقائق مهمة لابد من أخذها في الاعتبار ضماناً لنجاح عملية العودة في الأجل الطويل. وفي نهاية الأمر سيكون من المهم للنجاح في إعادة اللاجئين تحقق التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية، والمستفيدين، والشركاء من الجهات المانحة والمنفذة. ولقد أثبت هذا المنهج فاعليته وكفاءته إبان تنفيذ برنامج الإسكان في عام ١٩٩٦ بالاشتراك بين وكالة التنمية الدولية الأمريكية وهيئة المعونة في حالات الكوارث الأجنبية، ويجب استمراره والوصول به إلى الكمال في المستقبل.

يعمل ريتشارد جاكوت منذ عام ١٩٨٤ في إدارة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ التي تقوم بتنفيذها لجنة الإنقاذ الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية بالولايات المتحدة، وذلك في شمال السودان وجنوبه، وفي منطقة كردستان العراقية، وفي أذربيجان، وفي رواندا، وأخيراً في البوسنة والهرسك. وعندما لا يكون مكلفاً بمهمة عملية، فإنه يعمل محاضراً لمادة العلاقات الدولية في جامعة سان فرانسيسكو. كما كتب مقالاً يقارن فيه بين مشروعات الإسكان في كردستان، وآذربيجان، والبوسنة والهرسك، وعنوانه:
Richard Jacquot, 3450 Sacramento St, Box 107, SF, CA 94118, USA.
E-Mail: 102416.2620@compuserve.com

الحواشي:

١. "Finding place to live top priority for Bosnians", Alan Freeman, *Globe & Mail*, Canada, May 1997.

٢. "The priority reconstruction program: from emergency to sustainability", *Reconstruction sector report*, Vol 3, November 1996, p1, European Commission, EBRD, and the CED.

٣. تعبيرا "الأقلية" و"الغالبية" تعبيران نسبيان. فالمسلم الذي يقيم في زنيكا ينتمي للأغلبية وأفراد الجماعتين الأخريين – الصربية والكرواتية – ينتمون للأقلية. ولكن المسلم أو الكرواتي الذي يعيش في بانيا لوقا هو من الأقلية لأن بانيا لوقا أصبحت مدينة يسيطر عليها الصربيون نتيجة للحرب.

٤. استناداً إلى مشروع الإسكان الذي قامت بالاشتراك في تنفيذه وكالة التنمية الدولية الأمريكية وهيئة المعونة في حالات الكوارث الأجنبية عام ١٩٩٦ ونجح في تعمير ما يزيد على ٢٥٠٠ منزل. وتستخدم الجهات المانحة الأخرى هذا الرقم حالياً في التخطيط لمشروعات الإسكان، مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

شبكة الإغاثة والتأهيل (RRN)

تسعى "شبكة الإغاثة والتأهيل" إلى تحسين السياسات والممارسة الفعلية في مجال العمل الإنساني، وذلك باعتبارها مصدراً للمعلومات ومنتدىً لتبادل الآراء والخبرات التحليلية، ومورداً من موارد التنمية المهنية. ومازالت الشبكة تتسع بصورة مطردة حتى أصبحت تضم الآن ٦٠٠ عضو في أكثر من ٨٠ بلداً. وتصدر الشبكة ثلاثة أنواع من المطبوعات: نشرة إخبارية ثلاث مرات في السنة، وعدد يتراوح بين أربعة وستة من الأبحاث الخاصة بالشبكة، ونشرة أو نشرتان سنوياً من نشرات "مراجعة الممارسة الجيدة". ويمكن الحصول على أي من هذه المطبوعات باللغتين الإنكليزية والفرنسية؛ كما نرحب بمساهمات القراء بإحدى هاتين اللغتين. ورسم العضوية السنوية في الشبكة هو ٢٥ جنيهاً إسترلينياً، ولكن هناك عدداً محدوداً من فرص العضوية المجانية.

وثمة العديد من منشورات "شبكة الإغاثة والتأهيل" التي تمت بصلة مباشرة لمجال الهجرة القسرية، وتهم العاملين في هذا المجال؛ فقد كان بعض نشرات "مراجعة الممارسة الجيدة" يدور حول المياه والمرافق الصحية في حالات الطوارئ؛ وبرامج التغذية الإضافية في حالات الطوارئ؛ والتوزيع العام للأغذية في حالات الطوارئ؛ وتزويد المزارعين بالبذور أثناء حالات الطوارئ وفي أعقابها؛ وتحديد وإحصاء المستحقين للإعانات في عمليات الطوارئ (بما في ذلك تسجيلهم)؛ والتخطيط في مجال التوطين المؤقت للسكان النازحين في حالات الطوارئ.

للحصول على مزيد من المعلومات عن مطبوعات "شبكة الإغاثة والتأهيل"، والانضمام لعضويتها، يرجى الاتصال بالشبكة على العنوان التالي:

Overseas Development Institute,
Portland House, Stag Place, London SW1E 5DP, UK.
الفاكس: 1699 393 171 44+
البريد الإلكتروني: RRN@odi.org.uk
موقع الشبكة على الإنترنت:
http://www.oneworld.org./odi/rrn

المشهد من فوق أسوار القلعة: أعمال الخدمة الاجتماعية حول حصن أوروبا

بقلم مايكل كوليار

يتميز الفرنسيون بإضفاء الطابع السياسي على النقاش الدائر حول قضية الهجرة. فإذا اعتُمد مشروع القانون الفرنسي الخاص بدخول الأجانب وإقامتهم، والمشهور باسم "مشروع قانون شفنمان"، فسوف يكون بمثابة التعديل الخامس والعشرين للقانون الأصلي الصادر عام ١٩٤٥.

لقد تعرضت التشريعات الأخيرة، وأهمها القانونان المعروفان باسم قانون باسكا (١٩٩٣) وقانون دبريه (١٩٩٧) للانتقاد على نطاق واسع، مع أنهما لم يكونا يتسمان بصرامة أشد من صرامة قوانين الهجرة في البلدان الأوروبية الأخرى. ومن ناحية أخرى، تتسم معالجة قضية اللجوء بتناقض مواقف السلطات الفرنسية إزاءها، وتركز الانتقاد بصفة خاصة على عدم الاعتراف بطالبي اللجوء الفارّين من الاضطهاد، إذا لم تكن الدولة هي التي تمارس ذلك الاضطهاد (بما في ذلك، على سبيل المثال [١]، اللاجئون الخارجون من الجزائر ومن يوغوسلافيا السابقة، فضلاً عن الغموض الذي يكتنف نظام اللجوء الذي يصفه براشيه [٢] بأنه قرار سياسي متعمد، ويُطلق عليه تعبير "اللجوء السري").

صيف تنسيق الأوضاع

ويعتبر مشروع قانون شفنمان، الذي اكتسب اسمه من اسم وزير الداخلية الفرنسي جان بيير شفنمان، جزءاً من المرحلة الثانية من التشريعات التي أصدرتها حكومة ليونيل جوسبان في أعقاب فوزها بانتخابات عام ١٩٩٧. وكانت المرحلة التمهيدية تتمثل في نشر مجموعة من المعايير [٣] في يونيو/حزيران ١٩٩٧ تختص بتحديد ما إذا كان للأجنبي الذي يقيم بصورة غير قانونية في فرنسا الحق في الحصول على الإقامة المؤقتة (من خمس سنوات إلى عشر سنوات). وقد أدى نشر هذه المعايير إلى نشاط مكثف بين المقيمين بعيداً عن أعين السلطات في مرسيليا لفترة وصفت بأنها صيف تنسيق الأوضاع. وكان آخر موعد لتقديم الطلبات هو أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧، وقد تحددت مواعيد إجراء المقابلات الشخصية لجميع الذين تقدموا بطلباتهم.

ولكن المبادئ التوجيهية لا تشير إلى اللجوء، فهي تختص بالمهاجرين الذين قضوا عدة سنوات في فرنسا بصورة غير قانونية، وتنطبق عليهم شروط معينة تدل على توافر مستوى معين من الاندماج في المجتمع الفرنسي. وينقسم هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون أحياناً بأنهم "بلا أوراق" إلى فئتين. أما الفئة الأولى فهي تضم الذين لم يتقدموا للحصول على حق اللجوء لأنهم لا يأملون في الحصول عليه، رغم أنهم فروا من بلدانهم لأسباب سياسية في المقام الأول. وعوامل الردع الصارم في كل من قانون باسكا وقانون دبريه تشجع المهاجرين على دخول فرنسا والبقاء فيها بصورة غير قانونية بدلاً من طلب اللجوء. وقد يرجع سبب ذلك فحسب إلى أن سلطات الهجرة فقدت الاتصال بهم، ولكن الأمر كثيراً ما يتمثل في تقبل السلطات ضمناً للواقع القائم إذ إنها لن تستطيع إرغامهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية لأسباب إنسانية. وقد جاء في تقرير رُفع أخيراً إلى الجمعية الوطنية أن عدد الذين رُفضت طلبات لجوئهم ومازالوا يقيمون في فرنسا يصل إلى ٢٠٠ ألف شخص (على نحو ما هو مذكور في المرجع رقم [٢]) وإن كان الكثيرون يرون في ذلك بعض المبالغة.

> كانت نسبة الجزائريين الذين قُبلت طلبات لجوئهم منذ عام ١٩٩١ تتراوح بين واحد وأربعة في المائة

وتصور حالة أحمد أحوال الذين فضلوا عدم طلب اللجوء، فهو جزائري، وينتمي أصلاً إلى فئة "الطوارق". وكانت نسبة الجزائريين الذين قُبلت طلبات لجوئهم منذ عام ١٩٩١ تتراوح بين واحد وأربعة في المائة [٤]. وفئة الطوارق من الطوائف الإسلامية، ولكنها كثيراً ما تتعرض لاعتداءات الجماعات الإسلامية بسبب تفسيرها الخاص للشريعة. وأحس أحمد بأنه يتعرض للخطر بصفة خاصة لأنه كان أيضاً ضابطاً في الجيش الجزائري، الذي تعتبره الجماعات الإسلامية عدواً لها. وإذا كان أحمد لم يتعرض مباشرة للاضطهاد، فإن بواعث قلقه كانت لها مبرراتها المشروعة دون شك. وهكذا تسلل سراً إلى فرنسا منذ أربع سنوات. وسمع في العام الماضي أن أفراد أسرته جميعاً قُتلوا في غارة ليلية على القرية. ورغم ذلك فقد كان يدرك تماماً أن فرصة نجاحه في الحصول على حق اللجوء بالغة الضآلة، ففضل أن يظل بعيداً عن أعين السلطات. وكانت تشريعات اللجوء الفرنسية السابقة لا تعترف بأي اضطهاد لا تمارسه أجهزة الدولة، مثل الجماعات الإسلامية في الجزائر، ولا ترى أنه سبب لإضفاء وضع اللاجئ على من يتعرض له. وتضع فرنسا بعض الجزائريين في فئة "اللجوء الإقليمي" المؤقت، ولكن معايير هذه الفئة غير منشورة، وهي تعتمد إلى حد كبير على تقدير السلطة لكل حالة، ويبدو أنها لا تنطبق إلا على الجزائريين الذين دخلوا فرنسا رسمياً. وقد حصل على هذا النوع من اللجوء نحو ٢٥٠٠ جزائري منذ عام ١٩٩٤، وهو نوع لا يتيح لصاحبه إلا فرص عمل محدودة إلى أقصى حد. وهكذا قرر أحمد أن يتقدم بطلب الإقامة المؤقتة بموجب المبادئ التوجيهية الصادرة في يونيو/حزيران ١٩٩٧.

وتقدمت فاريكا بطلب اللجوء في عام ١٩٩٣ عند وصولها إلى فرنسا من البوسنة. ولم تكن السلطات الفرنسية تعترف بأن اللاجئين القادمين من يوغوسلافيا السابقة يفرون من وجه الاضطهاد الحكومي، ولذلك فلم تكن شروط اللجوء تنطبق إلا على أقل القليل منهم. وخلافاً لما لاقاه الجزائريون، فاز الكثيرون منهم بالحماية المؤقتة. وحصلت فاريكا على إذن بالإقامة لمدة ثلاثة أشهر،

ولكنه لم يُجدّد. وعندما انتهت مدة الإذن ظلت فاريكا في فرنسا. وهي مسلمة من بلدة بانيا لوقا، في جمهورية سربسكا التي يسيطر عليها الصرب، ولاتزال ترفض العودة. ولاتزال هي وكثيرون غيرها "بلا أوراق" في فرنسا. وقد تقدمت فاريكا هي الأخرى بطلب للحصول على الإقامة المؤقتة بموجب المبادئ التوجيهية الصادرة في يونيو/حزيران ١٩٩٧.

«اللجوء السري»

تدرك السلطات تماماً وجود أولئك الأشخاص "بلا أوراق"، إذ إن فاريكا تسدد فواتير الكهرباء، ويزورها رجال الشرطة بصفة منتظمة في المسكن الذي "تعتصم" به. وقام أحمد بتسجيل اسمه في المستشفى للحصول على الرعاية الطبية المجانية. ويُطلب من كل منهما من وقت لآخر إظهار أوراقهما لرجال الشرطة الذين يقومون بالتفتيش، وقد قضى كل منهما ليلة، من حين لآخر، في أحد مخافر الشرطة ثم أفرج عنه في صباح اليوم التالي. ويمكن اعتبار هذا الموقف بمثابة نوع من التسامح الإنساني بدافع الخير والشفقة، إذ قدمت منظمة العفو الدولية في الآونة الأخيرة طلباً بعدم إرغام أي جزائري على العودة إلى الجزائر [٥]، كما ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنه ينبغي عدم التعجيل بإعادة البوسنيين حتى تصبح عودتهم مأمونة (انظر المرجع [٤]).

ومع ذلك فإن الدولة لا تهيىء لهم سبل العيش، فهم يكسبون أرزاقهم بالتسول والعمل خفية. وهم لا يتمتعون بالأمان، وهم يشعرون في كل لقاء مع الشرطة أن استمرار تمتعهم بالحرية لا سبب له إلا أن شخصاً ما قد "اعتدل مزاجه"، وربما لن يبتسم لهم الحظ كثيراً في المرة القادمة.

ويقول أوليفييه براشيه إن هذا الوضع مرتبط بوجود "نظام فعلي للجوء السري في فرنسا... وهو نتيجة حقيقية ومؤكدة لسياسة يجرى تطبيقها، على نحو ما اتضح، بصورة غير منظمة" (المرجع [٢] ص ٢٠) وتتراوح تجليات هذه السياسة بين تدابير الحماية المؤقتة، مثل تدابير اللجوء الإقليمي للجزائريين، وبين غض الطرف عن الإقامة غير القانونية. إنها "سياسة تثبيط للهجرة... تهدف إلى إقامة الصعوبات الكأداء في وجه الذين سوف يرهقهم النضال، في نظر السلطات، ومن ثم يقررون الرحيل أو الاختفاء، بعد أن يطلعوا كل من يطمح في القدوم على الصعوبات التي كابدوها". (المرجع [٢] ص ٢٢).

والقواعد التي تحكم هذه السياسة غير منشورة، بل هي سرية. إذ إن الإعلان الواضح عن مجموعة من القواعد قد يؤدي إلى التشجيع الإيجابي لطالبي اللجوء، بينما يضمن المنهج الحالي، الذي يخضع لتقدير المسؤولين وأحكامهم على كل حالة على حدة، استمرار تناقص عدد طلبات اللجوء.

يزداد الاقتناع بأن "اللجوء السري" يمثل قراراً سياسياً متعمداً، لا إغفالاً عارضاً لهؤلاء اللاجئين

ولقد صادفت أدلة كثيرة على "اللجوء السري" في غضون عملي بخدمة المجتمع. إذ إن فرنسا تقر بالأسباب الإنسانية الصحيحة لعدم إرغام عدد معين من المهاجرين بصورة غير قانونية على العودة، ولكنها ليست على استعداد، في الوقت نفسه، لتحمل أية مسؤولية عنهم. وفي حالتي أحمد وفاريكا، وفي حالات الكثيرين من أمثالهم، ينبئ هذا الموقف عن تسامح السلطات وقبولها لوجود هؤلاء غير المعلن. ويبدو أن هناك سببين لذلك، الأول، في رأي براشيه، هو الرغبة في تثبيط أية هجرة جديدة. ولقد هبط عدد الجزائريين الذين يطلبون اللجوء من الحد الأقصى الذي بلغه عام ١٩٩٤ وهو ٢٣٠٣ إلى ٦٤٣ في عام ١٩٩٦ (انظر المرجع [٤])، رغم زيادة تفاقم الأوضاع وتدهورها في الجزائر. والسبب الثاني هو الوعي بتزايد العداء على المستوى الوطني للمهاجرين (إذ فازت الجبهة الوطنية بنسبة ١٥ في المائة من أصوات الناخبين في انتخابات عام ١٩٩٧)، والإحساس بأن التأييد الواضح لحقوق طالبي اللجوء قد يؤدي إلى فقدان تأييد الناخبين. وتوجد، بوضوح، حجة قوية يستند إليها من يقولون بأن تشديد القيود المفروضة على الهجرة من شأنه إشعال لهيب النزعات العنصرية بتجريم المهاجرين، ولكن هذا التفسير لا تذهب إليه إلا الندرة اليسيرة.

مشروع قانون شفنمان، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧

كانت المبادئ التوجيهية، الصادرة في يونيو/حزيران ١٩٩٧، تمثل الخطوة الأولى من خطوات برنامج تشريعي جديد وضعته وزارة ليونيل جوسبان. ورُفع مشروع القانون، الذي يستند استناداً كبيراً إلى تقرير السياسات الذي وضعه أستاذ في العلوم السياسية اسمه باتريك ويل [٦]، إلى الجمعية الوطنية في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، ووافقت عليه عند نظره للمرة الأولى في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، ومن المحتمل أن تتم الموافقة عليه

بناية بارك بيليفي السكنية بمرسيليا

تصوير: Michael Collyer

دون تعديلات تُذكر عند نظره للمرة الثانية (والأخيرة) في فبراير/شباط ١٩٩٨. ويفتقر هذا القانون إلى عدة عناصر، مما يجعله مخيباً للآمال. فقد كان من المتوقع مثلاً إلغاء قانون باسكا وقانون دبريه؛ ولكن القانون الجديد لم ينص على ذلك. ومع ذلك فمن المنظور حالياً إدخال تغييرين مهمين في نظام اللجوء.

وأول هذين التغييرين هو النص على الاختلاف الواضح بين حق اللجوء والسياسة العامة للهجرة. فقد كانت التشريعات السابقة تتعرض للانتقاد بسبب اعتبارها أن اللجوء يمثل عنصراً من عناصر سياسة الهجرة، لا قضية مستقلة من قضايا حقوق الإنسان. أما التغيير الثاني فهو أن اللجوء الإقليمي، الذي يتضمن الإقامة عاماً واحداً والحق في العمل، سوف يُمنح إلى عدة مئات من الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم شروط اللجوء بموجب اتفاقية جنيف. ولن يقتصر الأمر على تقليل عدد التزامات الدولة إزاء اللاجئين الذين ينتمون إلى هذه الفئة، بل إن

يبدو أن فرنسا سوف تظل، مؤقتاً، تطبق نظاماً من التسامح الضنين

الدولة تحتفظ أيضاً "بامتيازاتها السيادية التي تخول لها منح اللجوء الإقليمي وفقاً لمعاييرها الخاصة بها وإرادتها وحدها" (المرجع ٦ ص ٥٥). وفي هذه المرحلة نجد أن معايير التقدم بطلبات اللجوء لم تصبح أوضح مما كانت عليه، إذ لاتزال السلطة التقديرية المتروكة للموظف المسؤول، ومرونته، ومزاجه الشخصي في أي يوم من الأيام، من العوامل المهمة التي تتحكم في منح هذا اللون من اللجوء.

وهكذا سيظل نظام "اللجوء السري" قائماً. ولاتزال مجموعة من منظمات اللاجئين التي تحظى باحترام كبير تدعو إلى فتح الحدود فتحاً كاملاً [٧] وذلك من المحال في الواقع الفعلي. بل إن المقترحات الأكثر تواضعاً، مثل ما اقترحه المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين من وضع تعريف أوسع للاجئ [٨]، قد تؤدي إلى اعتبار معظم سكان الجزائر حالياً من اللاجئين – ويبلغ عدد السكان الآن ٢٧ مليون نسمة! وهكذا فيبدو أن فرنسا سوف تظل، مؤقتاً، تطبق نظاماً من التسامح الضّنين.

آثار ذلك على الخدمة الاجتماعية

يعيش نحو مائة فرد لا يملكون مصدراً رسمياً للدخل في الضيعة التي أعمل بها في مرسيليا. وكثير من هؤلاء أفراد أسر ذات أطفال صغار، ومستوى معيشتهم المادي يدعو للقلق البالغ، فهم يحتلون مساكن عشوائية لا توجد بها مياه جارية، ومصدر الطاقة الكهربائية الوحيد في حالات كثيرة هو سلك واحد ذو توصيلة مزعزعة بالضوء الكهربائي في بئر السُّلّم. ووجودهم نفسه معلق بخيط واهٍ، فإذا لم يجدوا عملاً في السوق، أو إن لم يصيبوا من التسول قوت يومهم، باتوا جوعى. ومن ناحية أخرى يذهب كثير من الأطفال إلى إحدى المدارس المحلية وتقوم الجمعيات الخيرية المحلية بتوفير الرعاية الصحية بصفة عامة للجميع. ومع ذلك، فإن المنطقة تعاني من الفقر المدقع، والمرافق المحلية تتحمل فوق طاقتها حتى في أفضل الحالات. وهؤلاء اللاجئون لا حيلة لهم إلا الاعتماد على النوايا الطيبة لمؤسسات الإحسان المحلية الصغيرة. والواقع أن اتحادات المهاجرين في مرسيليا ذات كفاءة عالية، ولكنها لا تستطيع مخاطبة شتى فئات المجتمع العريض. ولقد قابلت كثيراً من اللاجئين الذين يشاركون في إجراءات إدارية لا يكادون يفهمونها. وإذا كان من الممكن إفادتهم ممن يتمتعون بقدر أكبر من الخبرة، فإن اتباع منهج خاص بكل حالة ليس المنهج المثالي على الإطلاق، وقد تحول بعض الصعوبات التي قد تنشأ، مثل مشكلات النقل وسوء الحالة الصحية، من نجاحهم في الحصول على العون من المتخصصين.

ويزداد الاقتناع بأن "اللجوء السري" يمثل قراراً سياسياً متعمداً، لا إغفالاً عارضاً لهؤلاء اللاجئين، كما يتزايد الشعور بالإحباط في الحيّ الذي أعمل فيه لأن الجمعيات المحلية الصغيرة، بموظفيها غير المؤهلين وغير الخبراء بالعمل في مجال خدمة اللاجئين، مضطرة إلى مواجهة حالة تتطلب حلاً على المستوى الوطني أو الأوروبي. ويشعر اللاجئون أنفسهم بالحيرة والدهشة لعدم اعتراف البلد بوجودهم بعد أن عاشوا فيه سنوات طويلة. وفي الوقت نفسه فإن الجميع يخافون، سواء في ذلك اللاجئون وأفراد المجتمع المحلي، من رفع أصواتهم بالاحتجاج أكثر مما ينبغي، وإلا كانت النتيجة هي الطرد السريع لمن يعنيهم الأمر. وتتسم جميع الخطوات بالحذر، مما قد يجعلنا جميعاً من المتآمرين لترسيخ نظام "اللجوء السري". وإذا كان نظام اللجوء السري سوف يعتبر حلاً للتوازن الدقيق بين الخدمة الإنسانية والعلاقات العامة، وهو ما تشعر كل حكومة بأنها ملزمة بإقامته، فلا مناص من توعية عدد أكبر من الجمهور بالثمن الذي يكلفنا إياه. ومازال من الممكن لقانون شفنمان أن يحقق ذلك، ولكن أكبر آمالنا حالياً معقودة بعدم التشدد في تطبيق المبادئ التوجيهية الصادرة في يونيو/حزيران ١٩٩٧.

مايكل كوليار إخصائي اجتماعي يعمل في مجال الاتصال الجماهيري بمنظمة ATD Quart Monde في مرسيليا.

المراجع:

[١] المبادئ التوجيهية التي أصدرتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (الأمم المتحدة) والمتعلقة بمن تنطبق عليهم شروط اللاجئ من بين طالبي اللجوء الجزائريين.

[٢] Brachet O, Groupe de recherche informel et scientifique sur l'asile"L'impossible organigramme de l'asile en France. Le developpement de l'asile au noir" *Revue Europeene des Migrations Internationales* 13, 1997, pp. 7-36

[٣] Journal Officiel *Circulaire du 24 juin relative au reexamen de certaines categories d'etrangers en situation irreguliere de la situation* 26 June 1997, pp. 9818-9821.

[٤] Amnesty International Section Francaise and France Terre d'Asile *Droit d'asile en France: etat des lieux* 1997.

[٥] "M. Jospin n'a pas cede aux critiques emises a gauche sur l'immigration", *le Monde* 16 October 1997, p. 5.

[٦] Weil, P., *Mission d'etude des legislations de la nationalite et de l'immigration* 1997.

[٧] Farine, P., "Debats autour d'un Rapport", *Migrations Societe* Editorial vol. 9 no. 53, Sept.- Oct. 1997.

[٨] ECRE (European Council on Refugees and Exiles) *Working Paper on the Need for a Supplementary Refugee Definition* 1993.

جامعة النجاح بالضفة الغربية: دراسة الهجرة القسرية

أنشئ البرنامج الأكاديمي لدراسة الهجرة القسرية عام ١٩٩٤ بجامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس بالضفة الغربية. ويركز البرنامج بتخصصاته العلمية المختلفة على بحث وتوثيق ظاهرة الهجرة القسرية؛ وأثناء انعقاد أول اجتماع لشبكة اليونسكو/يونيتوين (للتعاون الأكاديمي) وفي إبريل/نيسان ١٩٩٥، اعتُبر البرنامج المركز الإقليمي لتنسيق الدراسات الخاصة باللاجئين بين المؤسسات المشاركة في فلسطين.

وقد شجع البرنامج جامعة النجاح على إدراج دورتين دراسيتين بشأن الهجرة القسرية في مناهج الجامعة؛ كما يحتفظ البرنامج بمكتبة تضم مجموعة واسعة من الكتب والأبحاث الخاصة بقضايا اللاجئين الفلسطينيين والتبتيين والأكراد. وقد نظم البرنامج أيضاً عدة مؤتمرات وطنية تناولت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من مختلف جوانبها. ويصدر البرنامج الآن مجلة أكاديمية، باللغتين العربية والإنكليزية، بعنوان "الهجرة القسرية"، تتناول طائفة واسعة من القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين. ويرحب البرنامج بأي مقالات أكاديمية عن اللاجئين الفلسطينيين (٨٠٠٠ كلمة كحد أقصى).

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالعنوان التالي

Najeh Jarrar, Director,

APSIM, An Najah National University,

PO Box 7, Nablus, Palestine (via Israel)

الهاتف: 370042 9 972+

الفاكس: 387982 9 972+

أزمة اللاجئين في منطقة البحيرات العظمى: هل وعينا الدرس؟

بقلم: فلورا ماكدونلد

فيما يلي مقتطفات من كلمة فلورا ماكدونلد وزيرة الخارجية السابقة لكندا في ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧، عندما دعاها قسم دراسات اللاجئين لإلقاء المحاضرة الثانية عشرة في إطار المحاضرات السنوية التي ينظمها القسم حول حقوق الإنسان. وتركز هذه المقتطفات على توصياتها بالتحرك من أجل التصدي لتلك الأزمة.

باتت كلمتا «رواندا» و«الإبادة الجماعية» مترابطتين ترابطاً لا انفصام عنه من طول ما اقترن ذكرهما معاً كعنوان لفصل من أبشع فصول التاريخ الإنساني. ففي غضون ثلاثة أشهر، من إبريل/نيسان حتى يوليو/تموز ١٩٩٤، قُتل ما يقدر بمليون مواطن رواندي. بينما أشاح المجتمع الدولي بمجموعه جانباً، وأخذ يتفرج على الأهوال من طرف قصي. وكان معنى هذا التقاعس الدولي عن التحرك أن عمليات الإبادة الجماعية لم تجد من يمنعها، لم تجد من يوقفها بمجرد أن بدأت – وأخيراً فقد سمح هذا التقاعس للمسؤولين عنها بالفرار دون مساءلة ولا عقاب.

كان من الضروري أن يثير هذا عشرات وعشرات من علامات الاستفهام، وأن يستدعي رداً قوياً وسريعاً، ولكن هذا لم يحدث قط. فالمجتمع الدولي لم يبدأ في التساؤل عما إذا كانت هناك نذر كافية تحذر من الكارثة المحدقة إلا بعد وقت طويل. ولا توجد سوى دلائل قليلة على وجود خطط أو إجراءات تصحيحية لضمان توفير المعلومات الدقيقة اللازمة للتصدي لمثل هذه الكوارث في المستقبل. فما هي الدروس التي خرجنا بها من هذه المأساة التي تدور فصولها أمام أعيننا، وما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها بصورة واقعية؟

بعض اللاجئين يعبرون جسر روسومو الذي يفصل بين رواندا وتنزانيا، عام ١٩٩٦

تصوير: Howard Davies

■ التدخل المبكر

كان من الممكن الحيلولة دون وقوع الكثير من المآسي التي تعرضت لها حقوق الإنسان في إفريقيا الوسطى، بما في ذلك عمليات الإبادة الجماعية في رواندا، لو كان العالم قد أنذر مقدماً بوقوعها إنذاراً قوياً. وكان التدخل والتحرك في مرحلة مبكرة كفيلاً بإنقاذ أرواح مئات الألوف من الأرواح، فكما يقول الجنرال داليير، قائد أونامير، فقد كان بوسعه لو كان قد زود بخمسة آلاف جندي وبصلاحيات واضحة أن يمنع معظم أعمال القتل. وليس في هذا الدرس جديد؛ فقد وعيناه مراراً وتكراراً في الأزمات الإنسانية والأزمات الطارئة التي ألمت بحقوق الإنسان. ومع هذا، فمازالت الدول تتقاعس عن القيام بتحرك حاسم في الوقت المناسب للحيلولة دون وقوع المآسي، وبدلاً من ذلك، تنتظر حتى تصبح تكلفة التدخل وعواقبه باهظة ومعقدة بصورة تدعو للإحجام. ومن الأمثلة الأخرى الواضحة على التقاعس عدم

التدخل المبكر لحماية أمن المخيمات. ولو كان المجتمع الدولي قد تعاون في تنظيم برنامج شامل منذ البداية لضمان عدم إدخال أي سلاح إلى المخيمات، ولو كان اللاجئون المسلحون ومنتهكو حقوق الإنسان قد حرموا من صفة اللاجئين وعزلوا عن غيرهم من اللاجئين، ولو كانت المخيمات قد أقيمت في مناطق آمنة تبعد بمسافة كافية عن الحدود، ولو اهتم أولو الأمر بتوفير عدد كاف من أفراد الشرطة المدنية المدربين على التعامل في إطار حقوق الإنسان والمستعدين للتصدي لأي أمر يشكل تهديداً للأمن، لأمكن التخفيف إلى حد بعيد من وطأة عمليات الإبادة الجماعية. ولكن هيهات، فلم يتخذ أي أجراء قط من هذه الإجراءات. ولم يعد الموقف الآن يسمح للدول بالتردد.

■ الحظر المطلق على نقل الأسلحة للمنطقة

ظلت منظمة العفو الدولية تنشر على مدار ثلاث سنوات أنباء انتشار ضروب فاضحة من تجارة السلاح الدولية في إفريقيا الوسطى، ونظمت حملات مختلفة للتصدي لتلك التجارة. وكان لانتشار الأسلحة الخفيفة والمعدات العسكرية المرتبطة باستخدامها في المنطقة عاملاً هاماً ساهم، بصورة عامة، في وقوع الأزمة التي تعرضت لها حقوق الإنسان هناك، كما ساهم أيضاً، بصورة خاصة، في تصعيد المشكلات الأمنية في مخيمات اللاجئين. وهناك عدد من التدابير المحددة التي يمكن اتخاذها لضمان ألا تسهم عمليات نقل الأسلحة هذه في انتهاك حقوق الإنسان، وألا تعرض اللاجئين للخطر. فيجب على الحكومات أن تسن تشريعات كافية تجرم أي ضرب من ضروب التورط في عمليات نقل السلاح غير المشروعة، كما يجب إجراء تحقيقات وافية في أية أنباء تشير إلى تورط أي من سكان المنطقة أو الشركات المسجلة في هذا النوع من عمليات نقل السلاح. ويجب تقديم كل شخص يتورط في مثل هذا العمل إلى العدالة. ويجب وضع مفتشين دوليين لرصد عمليات نقل السلاح في جميع الموانئ في المنطقة أو على الأقل في أهم تلك الموانئ.

■ وضع قوة دولية دفاعية

دعت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مؤخراً من جديد إلى تكوين قوة ما دائمة من الشرطة أو تشكيل قوة شبه عسكرية للمساعدة في معالجة الأزمات التي لها نفس طابع الأزمات التي واجهتها في وسط أفريقيا. وتشير الأدلة إلى أنه كان ثمة حاجة ماسة إلى تواجد قوة أمنية دولية من نوع ما، وكان من الضروري أيضاً أن يشمل هذا الوجود مخيمات اللاجئين، وذلك لرصد حالة حقوق الإنسان وحماية جميع الأفراد من غير المقاتلين في المنطقة. فرصد حقوق الإنسان، على أهون الفروض، يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في هذا المقام. ولكن المفتشين الدوليين يحتاجون مع هذا إلى ضمانات تؤمن لهم حرية الحركة في شتى أرجاء المنطقة، وتخولهم سلطة التدخل مع الجماعات التي تسيطر على الأراضي التي يتحركون عليها، وتتيح لهم إمكانية التصدي عندما تتعرض حقوق الإنسان للانتهاك.

ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الجاد التوصيات التي تقدم بها عدد من البلدان، ومن بينها بلدي كندا، لتزويد الأمم المتحدة بالقدرة التي تكفل لها التصدي السريع لمثل هذه الأزمات، ولذلك سببان: أولهما أن سجل الأزمات الدولية يشير إلى أن بعض الحالات تحتاج إلى رد سريع قوي، وثانيهما أنه لكي تؤدي مثل هذه القوة مهامها بصورة سليمة، يجب ألا تشكل لدواع خاصة أو على نحو متسرع. ولذا، فلعل الأمر يقتضي قوة عسكرية دائمة للحيلولة بصورة فعالة دون وقوع الأزمات.

إن انتهاكات حقوق الإنسان هي أولى النذر الهامة التي تنبِّه لاضطراب الأوضاع في بلد ما؛ وقد صدقت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين إذ قالت أكثر من مرة: "إن ما يقع اليوم من انتهاكات حقوق الإنسان يؤدي إلى نزوح اللاجئين في الغد".

■ العدالة

يجب أن تنهض الجهود الرامية لفرض الأمن أو إعادة استتبابه في مخيمات اللاجئين على أساس راسخ دعامته العدالة. وهذا يقتضي أولاً إجراء تحقيقات نشطة مستمرة في انتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها من الأعمال الإجرامية، لضمان التعرف على مرتكبيها ومرتكبي الجرائم الأخرى والقبض عليهم. كما أن هذا يقتضي ثانية التخلص من كل ما من شأنه أن يدعم فرار المجرمين من العدالة، أو يشجع على ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم العادية.

وعندما يتهم شخص ما، بناء على أدلة قوية، بتورطه في عمليات الإبادة الجماعية أو بارتكاب جرائم أخرى، يجب تسليمه إلى السلطات التي يتعين عليها أن تضمن توجيه الاتهام له وفق الإجراءات القانونية الصحيحة، وأن يقدم إلى المحاكمة دون إبطاء. فليس من المقبول اتهام الأفراد، ثم الاكتفاء باحتجازهم دون تهمة أو محاكمة، كما هو الحال الآن في سجون رواندا المكتظة بالمحتجزين.

ومع أن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المختصتين بجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا تبذلان جهوداً جسورة لتنفيذ المهام الموكلة لهما، إلا أنهما في طبيعتهما تندرجان في طائفة المحاكم الخاصة، كما أن صلاحياتهما تفتقر إلى الاتساق والموارد الضرورية لأداء مهامهما على جناح السرعة. ولقد باتت الحاجة اليوم لتأسيس محكمة جنائية دولية لمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان شديدة وملحة عن ذي قبل. ويجب على الفريق العامل الذي شكله مجلس الأمن لفحص هذه القضية أن ينتهي من دراسته لمشروع هذه اللجنة على جناح السرعة، وأن يقدم توصيات محددة بهذا الشأن للإسراع بتأسيس هذه المحكمة.

■ إصلاح مجلس الأمن

لقد باتت الحاجة ماسة لتوسيع وتحديث مجلس الأمن لضمان أن يمثل في عضويته عالم اليوم لا عالم منتصف الأربعينيات. فليس لأفريقيا مقعد دائم في المجلس، كما أن عضويتها بأية صورة أخرى ليست بالحدث المتكرر. وفي نفس الوقت كان لدى أوروبا، عندما اندلع الصراع في يوغوسلافيا السابقة، مقعدان دائمان في مجلس الأمن ونفوذ كبير. فلا عجب إذن أن رد الفعل لأزمة البوسنة كان مباشراً تقريباً، أما رد الفعل للتعامل مع أزمة منطقة البحيرات العظمى فقد تطلب عدة أشهر حتى يظهر للعيان.

فعلى مجلس الأمن أن يفكر في تأسيس لجنة فرعية تتولى مسؤولية إبلاغ المجلس بجميع التطورات، وبواعث القلق الخاصة ذات الأبعاد الإنسانية التي تثيرها الأزمات الطارئة المعقدة التي يتزايد عددها في كل يوم. ومثل هذا المحفل ينبغي له أن يتخذ التدابير اللازمة لكي يتيح للمنظمات غير الحكومية أن تسمعه صوتها بصفة منتظمة. فهذه المنظمات التي تضرب بجذورها في عمق أنشطة المجتمعات المحلية، كما هو الحال الآن، يمكن أن تكون أداة فعالة لضمان تحذير صناع القرار الرئيسيين في وقت مبكر.

التصدي للأزمات في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية

بقلم: غلين إيفنز

تصوير: UNHCR/26112/12.1996/R.Chalasani

في مقال نشر مؤخراً في نشرة "أدلفي" تحت عنوان "التصدي للأزمات في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية"، عرضت غلين إيفنز للوسائل التي تصدى بها المجتمع الدولي للصراع العرقي الذي نشب في بوروندي ورواندا في الفترة من ١٩٩٣- ١٩٩٧ وآثاره التي امتدت إلى جارتهما زائير. والجزء الذي نعرض له من هذه الدراسة تحت عنوان "دروس ومقترحات" يطرح بصورة مفصلة أربعة مقترحات محددة.

مركز الأمم المتحدة المعني بتحليل الصراعات

لكي يكون من الممكن للقوى الدولية الكبرى أن تطرح حلاً متماسكاً تعالج به الصراعات، عليها بدايةً أن تفهم طبيعة الصراع الذي تتصدى له فهماً واضحاً، وأن تتفق فيما بينها على هذا الفهم، وهو أمر أساسي. ومن المقترحات العملية للتغلب على ضغوط الوقت ولتعزيز وحدة الفهم أن تنشئ الأمم المتحدة داخل الأمانة العامة مركزاً لتحليل الصراعات. ويمكن لهذا المركز أن يرفع تقاريره للأمين العام مباشرة. وتوكل لهذا المركز مسؤولية تحليل السياسات، وليس العمليات. ويمكن قياس نجاحه في أداء عمله بمدى ما يوفره من معلومات لصناع السياسات في شتى أرجاء العالم لتنير لهم الطريق الصحيح لرسم سياساتهم. وسوف يحتاج هذا المركز إلى مساعد مخصص للأمين العام يتوافر لديه قدر رفيع من المؤهلات الأكاديمية والدبلوماسية، ويحيطه فريق من الخبراء من مجالات علمية وعملية شتى، ومنها: الدبلوماسية والعلوم السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والإعلام، والجيش، وإدارة الأعمال، وعلم النفس. وسوف توفر وحدة كهذه الإطار الفكري للرد السياسي الذي قد تتخذه الأمم المتحدة، أو منظمة الوحدة الإفريقية، أو حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، أو المنتدى الإقليمي لمجموعة بلدان شرق آسيا في إطار مجموعة اتصال.

ويراعى أن ينهج المركز نهجاً مستقلاً في تقديمه للنصح والمشورة، ومن ثم فالوضع المثالي هنا هو أن يتم تمويله بإسهامات طوعية من جانب الدول والمؤسسات، لا أن يعتمد في تمويله على الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة. والحق إن ارتباط هذا المركز بمنظمة خارجية تتمتع بالاحترام (ليس بغرض التمويل فحسب) قد يساعد في حمايته من ضغوط الشد والجذب التي تمارس في نطاق الأمم المتحدة. ومن المقترح أن يكون هيكل المركز بسيطاً، وأن يكلف خبراء من المشهود لهم بالعلم والدراية بإجراء بحوث في أي مجال يرى أنه متصل بعمله. ويمكن الاستفادة من نقاط الاختلاف في الرأي التي ليست بالأمر غير الشائع بين الأكاديميين استفادة إيجابية في تعيين أطر لعلاج المشكلات. ومن المقترح أن يقوم المركز بالآتي:

- تتبع الدراسات الأكاديمية والردود السياسية في مجال الصراعات الراهنة والمقبلة كذلك
- التوعية بالدروس المستفادة وتنظيم حلقات البحث وورش العمل
- إجراء حوار
- تأسيس علاقات عمل طيبة مع المنظمات والتنظيمات الدولية، بما في ذلك منظمة الوحدة الإفريقية وARF ومنظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) والبنك الدولي ووحدة التخطيط بالاتحاد الأوروبي.

وسوف يسجل المركز تجارب المفاوضين المهرة، ويؤلف بين الخبرات المستفادة منها. وما أن يوطد المركز مكانه بين الهيئات والمنظمات الأخرى ويعقد أواصر الروابط معها، فسيمكنه أن يقضي على بعض جوانب المنافسة القائمة بين المنظمات الدولية، أو يحجِّم منها على الأقل، وهي المنافسات التي كانت سمة ملحوظة للردود الدولية على الصراعات.

تعزيز القدرة على التصدي للصراعات الداخلية

تتسم الصراعات الخارجية بالتعقيد. ورغم كثرة الدروس التي يمكن الخروج بها من أزمتي البوسنة وبوروندي، فإن البعض قد يخفق في تعلمها، أو قد يعجز عن الاستفادة منها بصورة نافعة بسبب انعدام التفاعل الخصب بين إدارات وزارة الخارجية، أو بين العسكريين والمدنيين أو بين المنظمات والحكومات وبين محللي الشؤون الخارجية، وقد طورت الحكومات الاسكندنافية نظاماً نافعاً من الدبلوماسيين الجوابين الذين تستعين بهم في عمليات حفظ السلام ومعالجة الشؤون الإفريقية. ويتيح هذا النظام للدبلوماسيين دائرة رحبة من السفر والتجوال والتعلم بالتجربة المباشرة، والاحتفاظ باتصالات شخصية نافعة مع المنظمات غير

الحكومية، والإلمام بالتوجهات الجانبية الناشئة سواء في الساحة الميدانية أو في الدوائر الأكاديمية. وقد جرت العادة على أن تكثر الولايات المتحدة من إرسال مبعوثين خاصين للتفاوض حول الشؤون القطرية أو قضايا محددة، مثلما حدث في موزمبيق. وقد أرسل الاتحاد الأوروبي مبعوثاً خاصاً أيضاً إلى منطقة معينة، وهي ظاهرة تبشر بميلاد سياسة خارجية وأمنية مشتركة بين البلدان الأوروبية. ولكن هذا الجنين مازال بحاجة إلى أن يثبت جدواه في الميدان العالمي، ولعل أثره لا يكون بقوة أثر مبعوث ترسله إحدى البلدان الكبرى مثل المملكة المتحدة أو فرنسا أو ألمانيا.

وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن ترعى النرويج بانتظام، وهي ليس عضواً في الاتحاد الأوروبي، عمليات تفاوض ثنائية مثمرة. فالبرلمان النرويجي يخصص بصورة مباشرة جزءاً من ميزانية المساعدات لوزارة الخارجية لإدارة الصراعات وأنشطة حفظ السلام. وقد أمكن للنرويج، بفضل نظام السفراء السياسيين الذي زودتهم بصلاحيات واسعة، وحررتهم من الأعباء البيروقراطية اللازمة الحصول على النفقات اللازمة للشؤون السياسية الخارجية، أن تتصدى للأزمات بطريقة فعالة بعيدة عن الضجيج الإعلامي، كما كان الحال في الشرق الأوسط وفي بوروندي حيث قامت بتمويل سان إغيديو في إطار حذر. ويمكن احتذاء هذا النموذج على نطاق أوسع. فقد طورت المملكة المتحدة بدورها منذ عام ١٩٩٣ بالتعاون مع وزارة الخارجية وكلية أركان الحرب في كمبرلي أنموذجاً لتدريب قوات حفظ السلام شهد له الكثيرون. وقد أعد هذا النموذج خصيصاً لكي يتغلب على حواجز الاتصال ـ مثلاً ـ بين العسكريين والدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبين الإعلاميين في مواقع الأحداث التي قد يتوجهون لها في إطار عملية ما من عمليات التصدي للصراعات، حيث يتكاتفون في العمل في مجموعات تحت ضغط الأحداث لابتكار حلول مشتركة لمعالجة السيناريو المعقد لما يدور هناك. ورغم أن ردود الفعل الدولية تتباين، فإنه ينبغي للقوى الدولية أن توطد نفسها على الاستعانة بالخبراء الخارجيين للاستفادة من خبراتهم بدلاً من أن يركن كل منها للظن بأن الآخر قد استوفى كل شيء.

الحل العسكري للصراعات الداخلية

إن توجيه حشود عسكرية وجوية ضخمة للتصدي للأزمات على شاكلة تلك الأزمة البوروندية لن يأتي بالسلام، رغم أن الأمر يقتضي بالفعل وجود قوات عسكرية كبيرة لحماية جماعات المدنيين من الاعتداءات المسلحة التي تشنها ضدها جماعات أخرى في المناطق التي تذخر بالأخلاط العرقية. ولكن من غير المرجح أن يوفر الغرب مثل هذه القوات. وربما كانت الدوائر السياسية لا تعي كلية التعقيد الذي يكتنف أمر عمليات التدخل الإنسانية، كما هو الحال في شرق زائير. ولما كان من المقدر أن يطرح البعض فكرة تدخل من هذا النوع، فمن المفيد أن يتمكن الكتاب المؤمنون بضرورة الحل العسكري من عرض الآثار التي ينطوي عليها مثل هذا التدخل من حيث حجم الانتشار العسكري المطلوب ومدته، وأن يوضحوا البدائل الأخرى مثل تأييد شخصية محلية أو التكفل بصورة غير مباشرة بتمويل تحرك عسكري محلي. وقد يكون من الخيارات الأخرى المطروحة الاكتفاء بمراقبة ما يدور على مسرح الأحداث أو "تقديم الشهادة" على ما يحدث هناك. فقد كان لتقارير منظمة العفو الدولية، حتى في حالة بوروندي، وقع كبير. وربما كان المراقبون غير المسلحين، مثل المراقبين التابعين لمنظمة الوحدة الإفريقية أو راصدي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في بوروندي، في موقع أفضل من الوحدات النظامية لمنع الانتهاكات العامة، كما أن الأحداث تظهر أنه يمكن الركون لهم في أداء تلك المهام بصورة تفوق بعض المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بقسط وافر من الخبرة مثلهم.

التعاون من أجل توطيد سياسات لبناء دعائم السلام

إن مفتاح الاستقرار في المنطقة يتمثل في وجود خطة خصبة الخيال لبناء دعائم السلام والمصالحة، وذلك عن طريق إعادة الإعمار وتحقيق التكامل الاقتصادي في شتى أرجاء منطقة البحيرات العظمى مع السماح بعودة اللاجئين الذين مازالوا خارج ديارهم. ولم تجد الأمم المتحدة، ولا الاتحاد الأوروبي، الطريق هيناً للتعامل مع سياسات الصراعات الداخلية المتشابكة وكل منهما يعمل بمعزل عن الآخر. ولعل قوة الأمم المتحدة، ومن ورائها منظمة الوحدة الإفريقية، تكمن في قدرتها على حشد التأييد الدولي لتسوية سلمية شاملة، ووضع فريق قوي لرصد حقوق الإنسان في تلك المنطقة بأسرها. كذلك ينبغي لأسرة الأمم المتحدة (بما فيها برنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية المعنية بإفريقيا ومفوضا الأمم المتحدة الساميين لشؤون اللاجئين ولشؤون حقوق الإنسان) أن تتضافر في العمل مع البنك الدولي لتوفير إطار تحليلي لخطة إقليمية تشمل التنمية الاقتصادية، وتأسيس نظام قضائي محلي فعال لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم. وينبغي أن يكون مثل هذا المنهج القائم على جهود قوة عمل عرفاً قياسياً، وأن يجري تطبيقه عندما يتعرف مركز تحليل الصراعات على بشائر تنذر باحتمال نشوب صراع اجتماعي عنيف. وعلى النقيض من الأهداف الطموحة نوعاً ما للاتحاد الأوروبي، وتركيزها المستمر على مساعدات الطوارئ خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٧، يمكن أيضاً لجوانب القوة الأوروبية المتمثلة في المساعدات الإنمائية والمساعدات التقنية والميزات التجارية أن تدعم مثل هذه الخطة. وإلى أن تتحقق مثل هذه الخطة، يجدر بالجهات المانحة للمساعدات أن تكون قادرة على تقديم تمويل متواضع على جناح السرعة لتلبية الاحتياجات العاجلة اللازمة للحكومات الضعيفة لتأسيس جهاز قضائي فعال وقوة شرطة فعالة وهياكل مالية وضرائبية قادرة ولإعادة بناء الاقتصاد الممزق.

الخلاصة

بدا في الفترة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٧ أن القوى الرئيسية في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية قد فقدت الثقة في التزام الغرب بمساعدتها على إيجاد حلول لمشكلاتها. وقد أدى شعور البلدان الغربية بالذنب إزاء عمليات الإبادة الجماعية في رواندا إلى تدفق كبير للمساعدات الإنسانية؛ بدلاً من أن تعمل فكرها للتوصل إلى حل سياسي مبتكر لمعالجة مشكلة مخيمات اللاجئين وعدم استقرار الأمن. وكان اهتمام الغرب بالمشكلة متذبذباً، وكثيراً ما كان مبعثه اهتمام أجهزة الإعلام، فإذا ما تلاشت صور اللاجئين والأزمة من شاشات التليفزيون، تلاشى هذا الاهتمام بدوره. وكان أن أظهرت مجموعة من الزعماء الأقوياء في المنطقة عزماً واضحاً على البدء في وضع جدول العمل لحل المشكلة بأنفسهم بدلاً من انتظار الحل من الخارج. فثمة روابط قديمة العهد تجمع بين موسيفيني وكاغامي وكابيلا (وحتى مليس)، كما أنهم جميعاً أتوا إلى السلطة عن طريق القوة العسكرية. وقد طرح هؤلاء القادة الذين يتميزون بالحسم حلولاً نابعة من تربة المنطقة. وربما لا تناسب الحلول الأوروبية التقليدية بيئة المنطقة. ولعل النموذج المرشح عوضاً عنها في المستقبل هو الديمقراطية اللاحزبية، وعنصر قوي من التعاون الإقليمي بين قوى المنطقة في المجالات السياسية، وربما الاقتصادية.

> "على الأمم المتحدة، مثل أية شركة ناجحة، أن تطوع بصفة دورية خطوط إنتاجها وفقاً للطلبات المتغيرة."
>
> كوفي عنان، النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام الحالي، ١٩٩٦

غلين إيفنز، سفيرة بريطانيا في شيلي، وقد كتبت هذه الدراسة المعنونة "التصدي للأزمات في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية" أثناء إعارتها للعمل في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في عام ١٩٩٦ | ١٩٩٧. والآراء الواردة هنا هي آراء الكاتبة، ولا ينبغي تأويلها على أنها تعبر عن سياسة الحكومة البريطانية.

من مجلة "أدلفي بيبر"، العدد ٣١١، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧. رقم التسجيل الدولي ISBN 0-19-829403-4. وسعر النسخة ١٤,٩٩ جنيهاً إسترلينياً. ونُشرت هذه المقالة بإذن من مطبعة جامعة أكسفورد: Walton Street, Oxford OX2 6DP, UK. وإذا أردتم إعادة إنتاجها للاستعمال الشخصي أو لأي استخدام آخر، فيُرجى الحصول على الإذن بذلك من المطبعة المذكورة، أو الحصول على رخصة للاستنساخ المحدود من الوكالة المعنية بمنح الرخص الخاصة بهذا الأمر على العنوان التالي: 90 Tottenham Court Road, London W1P 9HE, UK.

مكتبة الهجرة

حقوق الإنسان لا تعرف حدوداً مشكلة النزوح الداخلي على مستوى العالم

برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي/المجلس النرويجي المعني باللاجئين، ١٩٩٨، عدد الصفحات ١٢٣.
الترقيم الدولي: ISBN 82-7411-064-1

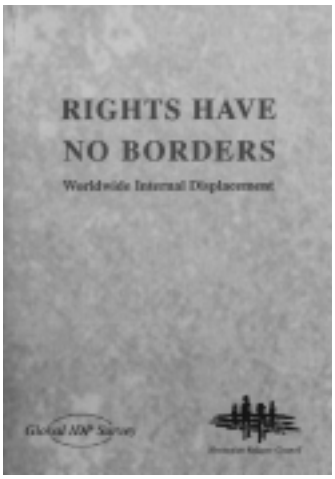

فشل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقديم العون للسكان النازحين في كينيا

منظمة مراقبة حقوق الإنسان/إفريقيا ١٩٩٧. عدد الصفحات ١٥٠ الترقيم الدولي:
ISBN 1-56432-212-2
السعر ١٥ دولاراً / ٧,٩٥ جنيهات إسترلينية

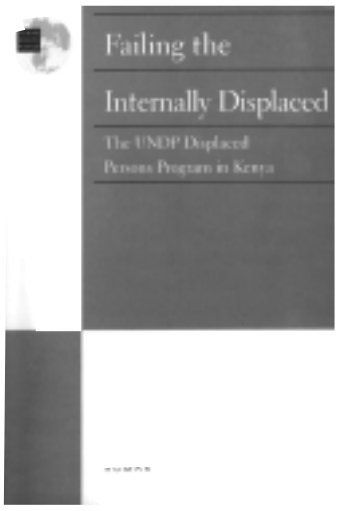

في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ دعا المجلس النرويجي المعني باللاجئين إلى عقد مؤتمر دولي في أوسلو لدراسة قضايا النزوح الداخلي على مستوى العالم. وقد بحث المؤتمر المشاكل المتعلقة بهذه القضية لتحديد تلك الجوانب التي من المحتمل أن تتجاهلها الحكومات ووكالات الإغاثة الدولية، إن لم تطرح عليها بصورة محددة. وقد صدر عن المؤتمر كتاب يضم الأبحاث التالية: "النزوح الداخلي مأزق دولي" بقلم فرانس دينغ و"النزوح الداخلي في سياقه: ظهور سياسات جديدة" بقلم جون بنيت و"تعزيز الحماية" بقلم دانيل هيل و"صلاحيات الحماية الموكلة إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" بقلم دنيس ماكنمارا و"حماية النساء والأطفال المشردين في أوطانهم" بقلم روبرتا كوهين و"أنشطة المساعدة الذاتية" بقلم برجيت رفسلوند سوررنسن و"حقوق الإنسان وبرامج الأمم المتحدة دراسة حالة كينيا" بقلم بينافر نوروجي، و"البحث العلمي لمشكلة النزوح" بقلم كرستي آن ستولن. وتعرض مقدمة الكتاب لبعض الأنشطة التي يجب أن تقوم بها المؤسسات خلال السنوات القادمة لرفع مستوى الحماية والدفاع عن حقوق الجماعات المشردة داخل أوطانها. وقد استغل المشاركون في المؤتمر الفرصة لوضع جدول عمل للمؤسسات المعنية بهذا الأمر. ومقدمة الكتاب تلخص نقاط العمل التي حددها جدول العمل هذا.

ويمكن الحصول مجاناً على الكتاب للمشتركين في نشرة الهجرة القسرية انظر كوبون الاشتراك المرفق أو يمكنكم الاتصال بـ Global IDP Survey/NCR, Chemin Moise-Duboule 59, CH 1209 Geneva, Switzerland.
هاتف: ٤١ ٢٢ ٧٨٨ ٨٠٨٥+ فاكس:
البريد الإلكتروني: Idpsurvey@nrc.ch +٤١٢٢٧٨٨٨٠٨

فيما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، أعد برنامج الأمم المتحدة للتنمية مشروعاً لإعادة توطين ما يقدر بـ ٣٠٠ ألف نازح اضطروا لمغادرة ديارهم بسبب أعمال عنف استهدفت الأقليات برضا من السلطات الكينية. فبعد أن اضطرت حكومة كينيا إلى قبول نظام تعدد الأحزاب، بدأت في شن حملات عنيفة لمعاقبة الأقليات المؤيدة لمعارضيها والاستيلاء على أراضيها، وفي نفس الوقت أخذت تمنح الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير شرعية للموالين لها كمكافأة لهم. ومنذ بداية المشروع المذكور، وعلى مدى سنواته، عملت حكومة كينيا على تعطيل كل الجهود المبذولة لإعادة النازحين إلى ديارهم. وبينما تعمل الحكومة الكينية على التحرش بالنازحين، ومن يحاولون تقديم العون لهم، تحمي المعتدين من العقاب. وقد قصر المشروع المذكور عن تحقيق ما كان يمكن، بل كان يجب، تحقيقه، ألا وهو توفير العون الحقيقي لآلاف النازحين في كينيا، وحمايتهم وإتاحة المجال أمامهم للاندماج في المجتمع من جديد. إن التقرير الذي أعدته بينيفر نوروجي يؤكد على حقيقة هامة، ألا وهي أن على البرامج الدولية الخاصة بمشكلة النزوح الداخلي أن تأخذ حقوق الإنسان في اعتبارها، وأن تحدد الطرق التي تمكن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والأمم المتحدة ككل، من تقوية إمكانية تطبيقه في المستقبل. للحصول على مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمنظمة "مراقبة حقوق الإنسان" (Human Rights Watch) على العنوان التالي:
485 Fifth Avenue, New York, NY 10017-6104, USA هاتف: ١٢١٢٩٧٢٨٤٠٠+ الفاكس: ١٢١٢٩٧٢٠٩٠٥ البريد الإلكتروني: hrwnyc@hrw.org
أو بالعنوان: 33 Islington High Street, London N1 9LH, UK
الهاتف: ٤٤١٧١٧١٣١٩٩٥+ الفاكس: ٤٤١٧١٧١٣١٨٠٠+
البريد الإلكتروني: hrwatchuk@gn.apc.org أو على شبكة الإنترنت: http://www.hrw.org

إحصاء وتحديد المستفيدين في حالات الطوارئ: التسجيل وبدائله

بقلم جون تلفورد العدد الخامس من سلسلة "مراجعة حسن الأداء"، التي أصدرتها RRN عام ١٩٩٧، عدد الصفحات ١١٠ ، الترقيم الدولي ISBN 0-85003-253-0، السعر ١٠ جنيهات إسترلينية.

يهدف هذا العدد من سلسلة "مراجعة حسن الأداء" إلى فتح مجال النقاش حول تحديد أفضل السبل لإحصاء المستفيدين من عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، ولتحديد هويتهم وتسجيلهم. ويناقش العرض التسجيل وبدائله فيما يتصل بحالات النزوح الداخلي، وكذلك اللاجئين والمشردين من ديارهم بسبب الكوارث الطبيعية.

لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بـ RRN, ODI, Portland House, Stag Place, London SW1E 5DP, UK هاتف: ٣٩٣١٦٧٤ ٤٤١٧١+ فاكس: ٤٤١٧١٣٩٣١٦٩٩+ البريد الإلكتروني: rrn@odi.org.uk

رصد حالات التهجير القسري

نشرة تصدر كل شهرين وتدور حول برنامج مشروعات التهجير القسري بمعهد "المجتمع المفتوح" في نيويورك. تأسس هذا البرنامج بهدف رصد الظروف التي تؤدي للتهجير القسري في مناطق العالم المختلفة، والتحذير المبكر من إمكانية حدوثها، وتحديد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤدي لرحيل السكان على هذا النحو. عدد الصفحات ثمانية والكتيب يوزع مجاناً. لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بالبرنامج على العنوان الآتي:

Forced Migration Projects, OSI, 400 West 59th Street, 4th Floor, New York NY 10019, USA هاتف: ٠٦٥٥ ٥٤٨ ٢١٢ ١+ فاكس: ٤٦٧٦ ٥٤٨ ٢١٢ ١+ البريد الإلكتروني: refugee@sorosny.org كذلك فإن برنامج التهجير القسري يصدر أحيانا تقارير خاصة مثل **حماية العاملين في ميدان الإغاثة: الفرص والتحديات**، الذي نشر في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧. كما يصدر نشره إلكترونية بعنوان **التحذير من التهجير القسري**، وعنوانها على شبكة الإنترنت: www.soros.org/migrate.html وللحصول على نسخ مطبوعة من تلك النشرة، يمكنك الاتصال بالبرنامج بالطرق الموضحة أعلاه. وللحصول على نشرتي «رصد حالات التهجير القسري» و«التحذير من التهجير القسري» بالبريد الإلكتروني اتصل بـ majordomo@soros.org على أن تتضمن الرسالة الاسم وعنوان البريد الإلكتروني على النحو الآتي: subscribe osi-migration ، ثم اكتب عنوانك بعدها على البريد الإلكتروني واسمك، واترك خانة subject فارغة.

قضايا اللاجئين والنازحين

نشرة يصدرها مركز دراسات اللاجئين والنازحين والتهجير القسري بجامعة اليرموك.

هي نشرة باللغة العربية ربع سنوية ويتراوح عدد صفحاتها ما بين ١٢ و ١٦ صفحة. وتهدف النشرة لرفع مستوى الوعي العالمي بقضايا اللاجئين والنزوح الداخلي، وتوزع النشرة مجانية. للحصول عليها اتصل بمدير المركز/أنور قرعان، بجامعة اليرموك، إربد، الأردن. هاتف: ٢٧١١٠٠ ٢ ٩٦٢ فاكس: ٢٧٤٦٨٢ ٢ ٩٦٢ البريد الإلكتروني anwarqu@yucc.yu.edu.jo

قضايا السكان ووضع المرأة في أعقاب الصراع في غواتيمالا

بقلم سين لوغانا وجيما فنسنت. ١٩٩٧. عدد الصفحات ٥٨. الترقيم الدولي ISBN 92-2-110620-9.

يمثل وضع المرأة والتفرقة بينها وبين الرجل من منظور الذكورة والأنوثة تحدياً أساسياً في إطار الأوضاع التي خلفتها الحرب، الأمر الذي يفرض الاهتمام بالقضية بصورة جادة، وأخذها في الاعتبار في إطار أي عمل سياسي. وتوضح هذه الدراسة التي أجريت في غواتيمالا مدى تعقد هذه القضايا. وقد أجريت الدراسة لطرحها على برنامج العمل وتنمية المهارات في البلدان التي شهدت صراعات عسكرية، وهو برنامج تديره منظمة العمل الدولية. للحصول على التقرير، يرجى الاتصال بإدارة المطبوعات بمنظمة العمل الدولية على العنوان التالي: ILO Publications, CH-1211 Geveva 22, Switzerland.

الحالة الصحية للاجئين: منهج تطبيقي في حالات الطوارئ

تقرير صادر عن منظمة "أطباء بلا حدود"، ١٩٩٧– عدد الصفحات ٣٨٠ صفحة. الترقيم الدولي: ISBN 0-333-72210-8 السعر: ٥,٨٥ جنيهات إسترلينية.

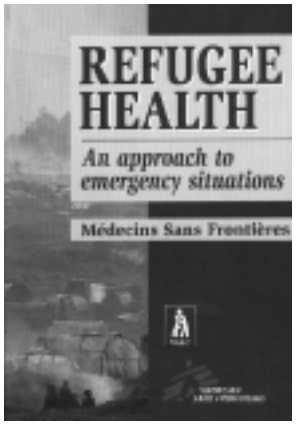

كتاب موجه للعاملين في حقل تقديم المساعدات الطبية العامة للاجئين والمشردين. ويتناول الكتاب مجموعة شتى من القضايا الصحية الخاصة باللاجئين، ويناقش أولويات برامج التدخل خلال المراحل المختلفة للأزمات التي يمر بها اللاجئون، بدايةً من الإغاثة السريعة إلى عودتهم لأوطانهم. وللحصول على نسخة من الكتاب، يمكنكم الاتصال بمنظمة أطباء بلا حدود على العنوان التالي: MSF,124-132 Clerkenwell Road, London ECIR 5DL ,UK هاتف: ٥٦٠٠ ٧١٣ ١٧١ ٤٤+ فاكس: ٥٠٠٤ ٧١٣ ١٧١ ٤٤+

اللاجئون في أوروبا: الخطط العدائية الجديدة

تقرير من إعداد دانيل جولي ولينيت كيلي وكليف نيتلتون. وقد صدر عن جماعة حقوق الأقليات الدولية. ١٩٩٧. عدد الصفحات٤٤. الترقيم الدولي: ISBN 1-897693-61-3 السعر ٤,٩٥جنيهات إسترلينية.

يحدد هذا التقرير معالم تاريخ السياسات الخاصة باللاجئين، ويحدد تفصيلاً التطورات الجديدة، مع تقديم أمثلة لأوضاع اللاجئين الحالية في أوروبا. كذلك يضم التقرير رسوماً بيانية، وجداول توضح أحدث الإحصائيات. وينتهي التقرير بعدة توصيات للتحرك العملي. وللحصول على التقرير يمكنك الاتصال بمنظمة حماية حقوق الأقليات على العنوان التالي: MRG, 379 Brixton Road, London SW9 7DE UK. هاتف: ٩٤٩٨ ٩٧٨ ١٧١ ٤٤+ فاكس: ٦٢٦٥ ٧٣٨ ١٧١ ٤٤+ البريد الإلكتروني: minority.rights@mrg.sprint.com

استيطان الفيتناميين في لندن السياسة الرسمية ورد فعل اللاجئين

بقلم توم لام وكريستوفر مارتن، ١٩٩٧. عدد الصفحات ٥٨. الترقيم الدولي ISBN 0-946786-16-0. السعر ٦,٥٠ جنيهات إسترلينية

لا تقل قصة استقرار الفيتناميين في لندن أهمية عن قصة هروبهم من وطنهم في البداية. فيسجل توم لام وكريستوفر مارتن كيف احتفظوا بتماسكهم كجماعة لها سماتها الخاصة في مجتمع يختلف تماماً عن مجتمعهم الأصلي. ولا تكتفي الدراسة بخصوصية التجربة الفيتنامية في المملكة البريطانية المتحدة، فهي تطرح أسئلة أكثر عمومية، على سبيل المثال ـ كيف أمكن لجماعة ليس لها أي ارتباط مسبق في المملكة المتحدة أن تحقق ذاتها؟ وما هو الدور الذي لعبته مواردها ومبادراتها ليتحقق لها ذلك؟ وماذا يعني الاندماج في المجتمع لمثل هذه الجماعة؟ وكيف يمكن تطبيق السياسة الخاصة باللاجئين، وتحسينها في ضوء التجربة الفيتنامية.

للحصول على الكتاب، يرجى الاتصال بكلية التربية، قسم العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة ساوث بانك على العنوان التالي: School of Education Politics and Social Science, South Bank University, 103 Borough Road, London SE1 OAA, UK

مؤتمرات

متابعة تنفيذ برنامج مؤتمر كومنولث الدول المستقلة بشأن قضايا التهجير القسري الذي عقد في جنيف في مايو/أيار ١٩٩٦

بقلم أرثر سي هيلتون
مدير برنامج مشروعات التهجير القسري بمعهد المجتمع المفتوح

طرح مؤتمر كومنولث الدول المستقلة الذي ناقش قضايا الهجرة برنامج عمل للسيطرة على عمليات التهجير القسرية ومنع حدوثها في الاتحاد السوفيتي السابق[1] ورغم أن بلدان الكومنولث والدول الأوروبية المانحة للمعونات لم تظهر اهتماماً كبيراً نسبياً بالمؤتمر، إلا أن عام ١٩٩٨ سوف يتيح حتماً فرصاً للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية للقيام بمبادرات حيوية لتقليل المصاعب التي يواجهها أبناء المنطقة الذين أجبروا على الهجرة. فرغم أن النداء المشترك للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة للتبرع بـ ٨٨ مليون دولار لم تزد حصيلته عن ٢٥ مليون دولار، إلا أن المفوضية العليا وفقت إلى جمع مبلغ ٨٥٠ ألف دولار من مبلغ المليون دولار الذي تعتزم استخدامه في تأسيس صندوق للمنظمات غير الحكومية لتنمية أنشطة القطاع غير الحكومي في المنطقة. وتعد كل من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في عام ١٩٩٨ مناشدة مستقلة لجمع تبرعات قيمتها حوالي خمسين مليون دولار. وإذا حكمنا بمدى استجابة المتبرعين خلال العام الماضي، يمكن التنبوء بأن الجهود المتكاملة في العام القادم قد تصبح أكثر فاعلية.

ومازال اشتراك المنظمات غير الحكومية في عملية المتابعة محل خلاف. ففي أوائل ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ مثلاً، نظمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومقره وارسو، اجتماعاً مع المسؤولين الحكوميين لمناقشة إجراءات تسجيل الإقامة في كومنولث الدول المستقلة. ومع الأسف لم تتم دعوة المنظمات غير الحكومية الدولية للحضور، مما أوحى بأن اشتراك المنظمات غير الحكومية في عملية المتابعة محدود ومنفصل عن دور المؤسسات الحكومية، الأمر الذي يبذر بذور الاستقطاب في المنطقة ويقوض عمليات التنسيق بين تلك المنظمات والهيئات الحكومية.

ومن الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية في بناء قطاع مستقل في المنطقة، تأسيس لجنة للمتابعة من المنظمات غير الحكومية تتألف من فرق عمل معنية بالأطر المؤسسية، وحالات الطوارئ، والمساعدات الإنسانية، وحل مشكلات النازحين، ومنع الهجرة الإجبارية والتحذير المبكر من إمكانية حدوثها، وحماية اللاجئين. وفي هذا السياق فقد وافق برنامج مشروعات التهجير القسري «بمعهد المجتمع المفتوح» على أن يقود فريق العمل المعني بالأطر المؤسسية إلى الدعوة لإصلاح القوانين التي تحكم نظم التسجيل والمحاسبة الضريبية للمنظمات غير الحكومية في بلدان الكومنولث، ذلك أن صعوبات التسجيل وقوانين الضرائب في تلك البلدان تشكل عائقاً كبيراً لقدرة المنظمات غير الحكومية على العمل؛ وبالتالي فإن إصلاح هذه القوانين سيؤدي إلى خلق بيئة أصلح للعمل ولزيادة قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية. كما أن توسيع دائرة نشاط المنظمات غير الحكومية ستؤدى بدورها إلى تطور المجتمع المدني وتكسبه الحيوية.

ويخطط برنامج مشروعات التهجير القسري، بالاشتراك مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمجلس الأوروبي، لعقد أربعة مؤتمرات خلال عام ١٩٩٨ لدعم أهدافها في المناطق التالية روسيا ـ أوكرانيا ـ القوقاز ـ وسط آسيا. والهدف النهائي من ذلك هو تأسيس شبكة من فرق عمل وطنية من ممثلين للهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لوضع قوانين الضرائب والتسجيل (في بلدانها) وتطبيقها على نحو مناسب للمنظمات غير الحكومية.

إن تنفيذ برنامج العمل المنبثق عن مؤتمر كومنولث الدول المستقلة هو الآن في مفترق للطرق. فقد يصبح مجرد فرصة أخرى ضائعة للتغلب على الصعاب الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ينجح في حل تلك الصعاب. ومن المؤكد، أن متابعة تنفيذ هذا البرنامج لن يكتب لها النجاح دون توسيع دائرة مشاركة المنظمات غير الحكومية بصورة مؤثرة وملحوظة، ودون استمرار المتبرعين في تقديمهم للعون والمساعدة اللازمة.

١. انظر التقرير المنشور عن مؤتمر كومنولث الدول المستقلة في نشرة "المسح العالمي لعمليات النزوح الداخلي" في عام ١٩٩٧، صفحة ٧.

مؤتمر لاجئي إريتريا الخرطوم، السودان ٦-٧ يوليو/تموز ١٩٩٧

عقد أول مؤتمر للاجئي إريتريا في الخرطوم بالسودان بالتنسيق مع معهد إدارة الكوارث ودراسات اللاجئين. وقد شارك في المؤتمر ممثلون للاجئين من ٢٧ مخيماً، ومن جماعات اللاجئين الحضرية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ولفيف من أساتذة الجامعات. ولقد تناول المؤتمر عدة قضايا مثل التأثير النفسي والاجتماعي للنزوح وقضية العودة الطوعية للوطن. للحصول على نسخة من تقرير المؤتمر . يمكنكم الاتصال بالمعهد على العنوان التالي: DIMARSI PO Box 8300, Imarat Khartoum, Sudan. معهد إدارة الكوارث ودراسات اللاجئين، صندوق بريد ٨٣٠٠، الخرطوم، السودان. فاكس: ٢٧١٨٤٣ ١١ ٢٤٩+

التشاور مع الخبراء بشأن المبادئ الإرشادية المقترحة لمعالجة مشكلة النزوح الداخلي فيينا – النمسا ١٧-١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨

بقلم جون بنيت مدير الدراسات العالمية لعمليات النزوح الداخلي

أم وطفلها من الصحراء الغربية

تصوير: Julio Etchart/Still Pictures

استضافت الحكومة النمساوية هذا الاجتماع الذي شارك فيه نحو ٣٠ خبيراً قانونياً وميدانياً من المعنيين بقواعد معالجة مشكلات النزوح الداخلي وحسن إدارتها. وقد أعد فريق دولي من الخبراء القانونيين تحت رئاسة د. فرانز دينغ، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بقضايا النزوح الداخلي، مجموعة من القواعد المقترحة استمدت من عملية تصنيف وتحليل القواعد القانونية التي تنطبق على قضايا النزوح الداخلي التي قامت بها لجنة حقوق الإنسان، وعرضت عليهم نتائجها في عام ١٩٩٦. وقد انتهى الخبراء بعد المراجعة والتنقيح إلى وثيقة من ١٢ صفحة تحتوي على ٣٠ مبدأ. وكان الهدف من اجتماع اللجنة الاستشارية في فيينا هو وضعها في شكلها النهائي.

وسيتم تقديم المبادئ الإرشادية الثلاثين للجنة حقوق الإنسان في مارس/آذار ١٩٩٨. وبما أنها ليست وثيقة قانونية ملزمة ولا هي إعلان، فبالتالي لا تتطلب تصدقياً رسمياً من جانب الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. إن قواعد حماية ومساعدة النازحين داخل أوطانهم تشير دائماً إلى مسؤولية الحكومات، ومع ذلك فإن الوثيقة لا تتناول قضية السيادة لتتفادى ما يمكن أن يثير اعتراضات الحكومات. فالقواعد التي تحددها الوثيقة تسعى لتحقيق أهدافها، إما بالقوانين الاعتيادية، وإما بالأحكام الواردة بالفعل في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار فإن الوثيقة ببساطة تعيد التأكيد على المعايير الموجودة بالفعل مع تركيز خاص على محنة المشردين داخل أوطانهم.

وقد بدأت لجنة فيينا الاستشارية في البحث عن أفضل السبل لنشر قواعدها بين ممثلي الجهات التي تتعامل مع المشكلة: مثل الحكومات ووكالات الإغاثة والمشردين أنفسهم. وسوف تدرج وكالات الأمم المتحدة ـ خاصة اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الغذاء العالمي – هذه المبادئ في ممارستها الميدانية الراهنة وأدلة عملها. ومن المتوقع أن تلقى هذه المبادئ ترحيباً من قبل الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لسهولة لغتها وإيجازها. وفي الوقت الراهن يجري الاستعداد لتنظيم سلسلة من الحلقات التدريبية الإقليمية من خلال هذه المجموعة من المنظمات والهيئات المعنية بقضية النزوح الداخلي (انظر التفاصيل في صفحة ٤١). وأخيراً، ولعل ذلك هو أهم ما في الموضوع، فإن الجهود التي ستبذل تقوم على الاستفادة من تجربة الصليب الأحمر عندما قام بتوزيع نشرات تعرض للمعايير القانونية بين الجنود والمسؤولين المحليين والنازحين أنفسهم. إن المحك النهائي لفاعلية هذه المبادئ سيكون هو مدى القوة التي ستضيفها على النازحين داخل أوطانهم، وفاعليتها في منع انتهاكات حقوق الإنسان، والتوصل لأساليب أكثر سهولة وفاعلية تمكن ممثلي الجهات المختلفة المعنية من التعامل مع النازحين في جميع أنحاء العالم.

بريد القراء

عزيزي المحرر،

في العدد رقم ٢١ (إبريل/نيسان ١٩٩٨) من مجلتكم الموقرة، كتب أوغسطين فيلازو على الصفحة الثلاثين عن التعليم في الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية. وأعتقد أن الخلفية العامة لهذه المقالة لا تعبر تحديداً إلا عن وجهة نظر البوليساريو. لذا أود أن أوضح بعض النقاط الهامة.

أولاً- لقد أنهى بالفعل الاتفاق الذي أبرم في مدريد الاحتلال الأسباني لمنطقة الصحراء الغربية، وتم الاتفاق على تقسيم المنطقة بين المغرب وموريتانيا. ورغم معارضة الكثير من المغاربة، فإن المغرب قبل هذا التقسيم إثباتاً لحسن نواياه لهؤلاء الذين يعطون آذاناً لاتهامات الجزائر للمغرب بمحاولة فرض الهيمنة على المنطقة دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة التأكد من صحة هذه الاتهامات. وفي إطار التزامها بالتسوية السلمية للصراع، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتفاوض فيها المغرب مع أسبانيا لاستعادة جزء من أراضيه؛ فقد تفاوض في عام ١٩٦٩ عند استعادة منطقة إيفني الواقعة جنوب أغادير، وهي مازالت تقترح نفس الأسلوب لاستعادة منطقتي سبتة ومليلة الواقعة على البحر المتوسط وجزر الجعفرية التي مازالت خاضعة للحكم الأسباني.

ثانياً- والأكثر من ذلك، إنه التزاماً بقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة الخامسة عشرة) لعام ١٩٦٠ الخاص بحق تقرير المصير، فقد جدد رئيس ومعظم أعضاء "مجلس الجماعة" (الذي يمثل الأمة) البيعة للعاهل المغربي مؤكدين بذلك أنهم مواطنون مغاربة.

ثالثاً- أن مشكلة اللاجئين لم تنشأ "لأن سكان الصحراء الغربية رفعوا راية القتال للمطالبة بحق تقرير المصير، مما أدى إلى فرار آلاف المدنيين إلى الجزائر بحثاً عن الأمن ..."؛ ولكنها نشأت بسبب أقلية ضئيلة من السكان، منهم بالأخص حركة سياسية مسلحة ...Ǝ ـ w≠ XºƐQΦ عصر الحرب الباردة بتحريض وتأييد من الجزائر. فقد عملت هذه القلة على دفع المدنيين إلى ترك ديارهم إما عن طريق ترويج الشائعات عن الفظائع والمذابح التي سوف يرتكبها "الغزو المغربي المسلح" على حد قول فيوسو، وإما بطردهم بالقوة.

أبحاث

الباقون في أوطانهم – الهجرة والتنمية وهؤلاء الذين تخلفوا عن الهجرة

ركزت معظم الأبحاث التي تناولت موضوع المهاجرين على الفئة التي تركت أوطانها سواء باختيارها أو بالقوة، ورحلت إلى أماكن جديدة، إما للعمل أو للإقامة. ولم تول الدراسات اهتماماً يذكر بأولئك الذين بقوا في أوطانهم رغم أنهم يمثلون جزءاً مكملاً للمهاجرين. والمشروع المطروح هو دراسة مقارنة بين الهجرة لأسباب "اقتصادية" والهجرة "القسرية". وتركز الدراسة على إمكانيات التنمية الاقتصادية للجماعات التي لم تغادر أوطانها، وعلاقتها بمن يهاجرون. وستبحث الدراسة استراتيجيات الهجرة الأسرية ومدى حرية الأسر والأفراد في اتخاذ القرار بالبقاء أو الهجرة. وتأثير الهجرة للخارج داخل المجتمعات، وفيما بينها، وتأثيرها على الحياة الأسرية وتأثير التعاملات المالية، وغير المالية فيما بين المهاجرين وهؤلاء الذين آثروا البقاء في أوطانهم. وبالإضافة إلى قضايا التنمية الاقتصادية المرتبطة بعملية الهجرة، ستشارك الدراسة في النقاش الحالي حول الهجرة الطوعية والقسرية وحالات الشتات في الخارج والمجتمعات التي تضم خليطاً من الجنسيات. وقد تم اختيار غانا وسري لنكا لإجراء البحث الميداني خلال عام ١٩٩٨. هذا بالإضافة إلى دراسة نظرية عن البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وآسيا بهدف عقد مقارنات.

يرأس فريق البحث، الذي سيتألف من مجموعة من الباحثين من جامعة أكسفورد والباحثين الميدانيين، الدكتور نيكولاس فان هير (Dr Nicholas Van Hear). وقد بدأ المشروع في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، وسوف يستمر لمدة عامين. ويمول الدراسة اتحاد مجموعة ليفرهالم. يمكنكم الاتصال بالدكتور نيكولاس فان هير في برنامج دراسات اللاجئين (على العنوان المبين في ص٢)، وفي العدد القادم من المجلة سوف ننشر ملخصاً لهذه الدراسة.

يتضمن العدد القادم من "نشرة الهجرة القسرية" ملخصاً للأبحاث الحالية لبرنامج دراسات اللاجئين.

مشروع لدراسة الأنشطة الإنسانية والحرب: جولة بحثية جديدة

بعد انتهاء الحرب الباردة، واجهت الوكالات العاملة في ميدان حماية حقوق الإنسان تحديات هائلة جديدة. ومراجعة الجديد الذي قدمته هذه الوكالات لمواجهة هذه التحديات ستكون النقطة المحورية للبحث الذي يتولاه هذا المشروع الذي يهدف إلى دراسة الأنشطة الإنسانية والحرب خلال السنوات القليلة القادمة. وقد بدأ المشروع من معهد توماس واطسن للدراسات الدولية بجامعة براون، في مدينة بروفيدنس الأمريكية، بهدف تحليل الحلول المبتكرة لتحديات ما بعد الحرب الباردة على نحو يتيح مجال مناقشتها أمام العاملين في المنظمات والهيئات المعنية، ويشجع تلك المنظمات والهيئات على تبني تلك الحلول.

ولقد تم تنظيم البحث الجديد على أساس تقسيم الموضوعات إلى ثلاث مجموعات. وتبحث المجموعة الأولى التفاعل على مستوى الأنشطة الإنسانية، فتدرس التحديات التي تجابه تنسيق الجهود في حالات الطوارئ، وحماية حقوق الإنسان من خلال تقديم مساعدات الإغاثة. وتحلل مجموعة السياسات الإنسانية صعوبات حماية مساحة العمل المتاحة لأنشطة حماية حقوق الإنسان، ورفع مستوى إسهامات هذا العمل لتخفيف حدة الصراعات. وتراجع مجموعة آثار الأنشطة الإنسانية الجهود المنظمة المبتكرة التي تربط بين عمليات الإغاثة السريعة، وأنشطة الإعمار والتنمية، وتقوية المؤسسات المحلية. ويتولى الإشراف على كل مجموعة منها على التوالي جيلز ويتكوم، الخبير السابق بالأمم المتحدة، وهو يعمل حالياً مستشاراً خاصاً، ونيل ماكفرلين، أستاذ العلاقات الدولية بأكسفورد، وإيان سميلي، المحلل الخاص لقضايا التنمية.

وسيستفيد المشروع من الدراسات السابقة التي أجريت منذ عام ١٩٩١ على الأنشطة الإنسانية إبان أزمات حرب الخليج، وأمريكا الوسطى، ودول الكاريبي، وكمبوديا، والاتحاد السوفيتي السابق، ومنطقة البحيرات العظمى في إفريقيا، والقرن الأفريقي، والقوقاز. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تطلبت متابعة التطورات الجديدة في هذه المناطق دراسة العديد من الصراعات الجديدة. وتهتم الدراسة باللاجئين وجماعات النازحين بشكل واضح، إذ تدرس على سبيل المثال تجربة إقليم البحيرات العظمى منذ عام ١٩٩٤، مستعرضةً الصعوبات التي تواجه حماية حقوق الإنسان أثناء تقديم معونات الإغاثة للسكان النازحين الذين طُردوا من بلادهم.

ويشارك في إدارة المشروع لاري ماينر، كما يشارك فيه أيضاً توماس غ. فايس، الذي أعد سلسلة من الحوارات مع الجهات المانحة للمعونات الدولية في أوروبا وأمريكا الشمالية حول السياسة التنظيمية، واستمرار نشر الأبحاث غير الدورية، والعمل على الاستفادة من نتائج الأبحاث وتطبيقها في دورات التدريب. ويمكن الحصول على معلومات إضافية من بينها تقييم للأنشطة الحديثة وقائمة بالمطبوعات الحالية والتي ستظهر قريباً من خلال الموقع الجديد على شبكة الإنترنت: http//www.brown.edu /Departments/Watson-Institute/H-W/

الحق في عدم التعرض للإرغام على النزوح

سوف تعرض على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورة مارس/آذار ١٩٩٨ دراسة عن الحق في عدم التعرض للإرغام على النزوح بصورة تعسفية (رقم الوثيقة في سجلات الأمم المتحدة UN doc.E/CN.4/1998/53/Add.1). وقد أعد الدراسة، الدكتور فرانس دنغ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون السكان النازحين داخل أوطانهم. وتبحث الدراسة مدى الحماية التي يوفرها القانون الدولي الحالي لمكافحة عمليات الترحيل الإجبارية. وتخلص الدراسة إلى أن القواعد القانونية لتوفير الحماية ضد الترحيل يمكن زيادة فاعليتها بصورة ملحوظة بالنص على حق عدم الترحيل الإجباري، والأخذ بهذه النتيجة يفيد في توضيح القاعدة العامة التي ينص عليها القانون الدولي، ألا وهي أن الترحيل القسري يمكن أن يتم بصورة استثنائية فقط. وحتى في هذه الحالة، فإنه يخضع للعديد من القيود، ومنها ألا تخضع عملية الترحيل لمؤثرات التمييز أو التعصب أو أن تتم بصورة قسرية. ويجب توضيح الأسباب والأوضاع المحظورة لعمليات الترحيل بالإضافة إلى الحد

الأدنى من إجراءات الحماية التي يجب توفيرها للسكان المرحلين. وكلها قضايا يجب تحديدها لوضعها في سياق قانوني واضح. إن النص على الحق في عدم التعرض للترحيل القسري سيكون عاملاً هاماً في القضاء على تلك الظاهرة، وذلك من خلال نشر الوعي بضرورة حماية السكان من التعرض للترحيل القسري غير القانوني، وضرورة توفير أساس قانوني لوقايتهم من خطره.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بإرين موني، مسؤول حقوق الإنسان في المفوضية العليا لشؤون حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على العنوان التالي: Erin Mooney, Human Rights Officer, Palais des Nations, CH-1221 Geneve 10, Switzerland، الهاتف: ٤١٢٢٩١٧٣٥٢٨+ الفاكس: ٤١٢٢٩١٧٠٠٩٢+ البريد الإلكتروني: emooney.hchr@unog.ch ويمكن الاطلاع على التقرير على شبكة الإنترنت في الموقع الآتي: www.unhchr.ch

الأسر الأثيوبية المشردة، وإعادة دمجها في المجتمع بعد فقدان عائليها من الرجال

درست منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأثيوبية المهارات الأساسية وإمكانية إعادة دمج ٣٨٧٤ أسرة تتولى رعايتها نساء في ١٧ مخيماً للمشردين في أديس أبابا وما حولها. وتؤوي تلك المخيمات حوالي ٥٥ ألف شخص من المشردين الذين كانوا يعيشون في إريتريا حتى عام ١٩٩١. وقد درست ورشة العمل التي نظمتها في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ اللجنة الاقتصادية للشؤون الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، وحضرها ممثلون عن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإثيوبية والجهات المانحة ـ درست سبل متابعة الأنشطة المزمعة لإعادة دمج المشردين في المجتمع. وكشفت الدراسة عن وجود حوافز قوية لدى الأسر التي ترعاها النساء على العودة للاندماج في تيار الحياة في المجتمع. كذلك، فقد قدرت الدراسة مستوى إمكانيات النجاح الكامنة على أساس معرفة القراءة والكتابة والسن والصحة. كما درست أيضاً: الموارد، والتمويل، والتدريب، والتعليم، وإمكانية الالتحاق بالبرامج والدورات الدراسية، وخلق فرص العمل، والتخطيط، والدفاع، والتعبئة الاجتماعية، من خلال وسائل الإعلام ومتابعة ذلك. ومن المفروض أن تشكل منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإثيوبية لجنة توجيهية لمتابعة تنفيذ توصيات التقرير وورشة العمل. كذلك فقد أنتجت منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإثيوبية فيلماً تليفزيونياً للتوعية بالمحن التي تعانيها الأسر التي تتولى النساء رعايتها، ويمكن الحصول على وثائق ورشة العمل من شبكة خدمة المنظمات غير الحكومية على العنوان التالي:
NGO Networking Service, Inter Africa Group, PO Box 1631, Addis Ababa, Ethiopia
الفاكس: ٢٥١١٥١٧٥٥٤+ البريد الإلكتروني: iag@telecom.net.et ولمزيد من المعلومات عن تقرير منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإثيوبية يمكنكم الاتصال بـ Yoggi Bakker, ILO, Addis Ababa, Ethiopia
الفاكس: ٢٥١١٥١٣٣٦٣+ البريد الإلكتروني: iloaddis@telecom.net.et

الطفولة وحقوق الإنسان في الصراعات المسلحة: كولومبيا

يهدف هذا المشروع، الذي يتولى إدارته ماريانو أغيري من مركز بحوث السلام في مدريد، إلى تعزيز احترام حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. وللمشروع ثلاثة مجالات أساسية: الأول دراسة لحالة كولومبيا؛ والثاني مساندة المنظمات غير الحكومية الكولومبية لتقديم بدائل واقعية للأطفال الذين أجبرتهم جماعات المتمردين والقوات الحكومية على أن يصبحوا جنوداً في صفوفها؛ والثالث إعداد حملة تعليمية من خلال طبع دليل ونشر مقالات صحفية وإعداد كتيب يوزع على المدارس والمنظمات غير الحكومية، وكذلك بث محتويات تلك المواد من خلال الإذاعات الدولية. وتشارك في إدارة المشروع منظمتا "برنامج إعادة الاندماج في المجتمع" و"مرصد الصراعات"، ومقرهما في بوغاتا. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ Jehane Sedky-Lavandero, CIP, C / Duque de Sesto 40, 28009 Madrid, الهاتف: ٣٤٩١٤٣١٠٢٨٠+ الفاكس: ٣٤٩١٥٧٧٩٥٠+ البريد الإلكتروني: cip@ran.es

أبحاث في سطور

عدم حياد الأنشطة الإنسانية: المنظمات غير الحكومية وأزمة رواندا

بقلم أ. ستوري

تتزايد أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في الأنشطة الإنسانية. ولكن كثيراً ما يحدث أن ينحاز نشاطها إلى أحد الأطراف في الصراعات المسببة للأزمات. وهذا ما حدث في أزمات رواندا التي قدمت خلالها بعض المنظمات غير الحكومية العون لقوات النظام الرواندي التي ارتكبت عمليات الإبادة الجماعية، وذلك من خلال اختيارها لمكان العمل ونوع المعونة التي يتم تقديمها والنظام الذي تُوزع به، وبعض التصريحات العامة التي وردت على لسان ممثلي المنظمات غير الحكومية. وتشرح المقالة كيف تتورط المنظمات في مثل هذا الانحياز وتنتهي بتوصيات لتفاديه في المستقبل. نشرت الدراسة في مجلة التنمية في تطبيقها العملي، المجلد السابع، العدد ٤، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧، دار كارفكس للطباعة والنشر، وعنوانها:
Carfax Publishing Co, PO Box 25, Abingdon, Oxon OX14 3UE, UK
الهاتف: ٤٤١٢٣٥٥٢١١٦٤+ الفاكس: ٤٤١٢٣٥٤٠١٥٥٠+

مخاطر التهجير ونموذج نظري لإعادة توطين السكان النازحين

بقلم ميشيل سيرينا

إن عمليات الترحيل الإجباري وإعادة التوطين التي تستتبعها برامج التنمية مشكلة ترتبط بالواقع المعاصر على المستوى العالمي، وهي تتطلب حلولاً سياسية حكيمة. وفي دراسته، يستعين الكاتب بالبيانات المتوفرة من البحوث التجريبية ليضع نموذجاً نظرياً لعمليات التهجير والإعمار. ويلتقط المؤلف المحتوى الاجتماعي الاقتصادي للعملية ويحدد المخاطر الأساسية. وفي المقابل يشير النموذج إلى أن الإعمار وتحسين أسلوب حياة المُهجرين يتطلب المخاطرة بالتحول من النقيض إلى النقيض من خلال استراتيجيات واضحة يدعمها تمويل مناسب. ويحلل الباحث المناهج الخاطئة للإعمار والقصور الجوهري في تحليل المكسب والخسارة. وقد نشر البحث في مجلة "التنمية العالمية"، المجلد الخامس والعشرون، العدد العاشر، ١٩٩٧. تصدر عن: Elsevier Science Ltd, The Boulevard, Langford Lane, Kidlington, Oxford OX5 IGB, UK الهاتف: ٤٤١٨٦٥٨٤٣٤٠٤+ الفاكس: ٤٤١٨٦٥٨٤٣٩٨٦+

(بتصريح من مكتبة منظمة أو كسفام في المملكة المتحدة وإيرلندا)

دورات دراسية

المدرسة الدولية لعام ١٩٩٨ (٦-٣١ يوليو/تموز، نظام اليوم الكامل)

تهدف المدرسة الصيفية الدولية لأن تقدم للعاملين مع اللاجئين والذين اضطروا للهجرة القسرية فهماً أوسع لأطر العمل المؤسسية المتداخلة التي تتحكم في عالمهم وعالم أولئك الذين شردوا من ديارهم. وتتلخص أهداف المدرسة الصيفية في تزويد الذين ينضمون إليها بإطار متعدد الأبعاد العلمية لدراسة القضايا، وعرض تلك القضايا من خلال رؤى مقارنة، كما تهدف إلى أن تكون منبراً لتحليل مشاكل برامج المساعدات، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة. ومن المتوقع أن يكون من بين الدارسين مسؤولون حكوميون من المستويات العليا والوسطى وبعض المسؤولين عن وضع السياسات وتنفيذ برامج المساعدات لضحايا التهجير الإجباري في المنظمات الحكومية الدولية أو الوكالات غير الحكومية. رسوم الدراسة ١٩٥٠ جنيهاً إسترلينياً (تشمل المبيت والإفطار والإقامة). مكان الدورة: Ruskin College, Oxford.

حقوق اللاجئين في ظل القانون الدولي (٩ - ١٥ مايو/أيار ١٩٩٨، بنظام اليوم الكامل)

تبدأ الدورة التدريبية بتقييم نقدي لجوانب القانون الدولي التي يمكن أن يستعين بها اللاجئون وكل أشباههم على مستوى العالم بأسره في قضاياهم. وتخلص الدورة إلى أنه بالرغم من أن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، وهي أن حقوق الإنسان العالمية تمثل روح القانون الدولي العام الذي يعالج مشكلات وهموم اللاجئين، إلا أن نطاق الحماية التي يوفرها لهم متواضع للغاية. وتستعرض الدورة تاريخ حقوق اللاجئين الدولية منذ بداية ظهورها في أحكام القوانين الخاصة بمعاملة الأجانب، حتى تحويلها إلى نصوص في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها. وفي منظور هذه الخلفية التاريخية، يدور محور الدورة الخاص المتمثل في دراسة مفصلة لحقوق الإنسان الخاصة باللاجئين، وتعتمد هذه الدراسة على فحص مجموعة من الحالات المعينة ذات الصلة. (المصروفات الدراسية ١٥٥ جنيهاً إسترلينياً، بدون إقامة). مكان الدورة: Queen Elizabeth House, Oxford

يقوم بتنظيم الدورة البروفسور جيمس هاثوي، كلية أوسغود هول للحقوق، جامعة نيويورك، كندا.

حق اللجوء في أوروبا (من ٢٦-٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، بنظام اليوم الكامل) خالية من الحدود

منذ فترة طويلة لم تعد اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ هي النص الوحيد الذي يحكم اللجوء إلى أوروبا، إذ يجب أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار الاتفاقيات التي تنظم حق اللجوء إلى بلد ثالث واتفاقية دبلن ومعاهدة شينغن ومعاهدة ماستريخت والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وسوف تبحث الدورة التدريبية أيضاً التطورات الحالية الهامة التي حددتها اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة. كما ستدرس تطبيق اتفاقيتي شينغن ودبلن. (المصروفات الدراسية ١٠٠ جنيه إسترليني، بدون إقامة). مكان الدورة: Queen Elizabeth House, Oxford

مدير الدورة، نوالا مول، مركز إير، لندن.

لمزيد من المعلومات والتقديم، يرجى الاتصال بمنسق الدورة، بالوحدة التعليمية ببرنامج دراسات شؤون اللاجئين على العنوان التالي:

The Coordinator, Education Unit, RSP, QEH 21 St Giles, Oxford OXI 3LA, UK الهاتف: ٤٤١٨٦٥٢٧٠٧٢٣+ الفاكس: ٤٤١٨٦٥٢٧٠٧٢١+ البريد الإلكتروني: rspedu@ermine.ox.ac.uk

دراسات للحصول على درجة الماجستير في موضوع الهجرة القسرية

يعلن برنامج دراسات شؤون اللاجئين عن أنه سوف ينظم اعتباراً من بداية من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ برنامجاً مدته تسعة أشهر للحصول على درجة الماجستير في موضوع الهجرة القسرية. ويعتمد هذا البرنامج للدراسات العليا على منهج متعدد الأبعاد العلمية لدراسة المشكلة من المنظور الأنثروبولوجي والقانوني والسياسي والعلاقات الدولية. كما سيشمل المنهج الدراسي دورات دراسية وحلقات بحث حول الموضوعات الآتية:

- مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية
- السياسات الدولية والمحلية الخاصة بالهجرة القسرية
- القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين
- دور النزعات القومية والإقليمية والعرقية في عمليات النزوح السكاني
- مناهج بحث
- قضايا الهجرة القسرية والنقاط الخلافية.

يمكن توجيه الاستفسارات إلى مكتب الدراسات العليا، بمقر الجامعة

Graduate Admissions Office,
University Offices, 18 Wellington Square,
Oxford OX1 2JD, UK

الهاتف: ٤٤١٨٦٥٢٧٠٠٥٥ البريد الإلكتروني: graduate.admission@admin.ox.ac.uk

منح الوافدين

يعلن برنامج دراسات اللاجئين عن أنه سيقدم منحاً دراسية للعاملين في مجال اللاجئين من المستويات العليا والمتوسطة أو المسؤولين عن رسم السياسات الخاصة باللاجئين ممن يودون قضاء فترة من الدراسة والتأمل في بيئة أكاديمية، ولأساتذة الجامعات وغيرهم من الباحثين الذين يعملون في مجالات تتعلق بالهجرة القسرية. وبالطبع سوف يتم تحديد مشرف أكاديمي لكل وافد، كما ينتظر منه أن يتولى بنفسه إعداد دراسة أو بحث خاص من خلال برنامج محدد. ويمكن أن تستمر المنحة لمدة دورة أو دورتين أو ثلاثة من دورات السنة الدراسية، علماً بأن عدد الطلاب الوافدين الذين سيستضيفهم برنامج دراسات شؤون اللاجئين لن يزيد على عشرة في أي وقت.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بإدارة شؤون الطلاب الوافدين ببرنامج دراسات اللاجئين (على العنوان الموضح في باطن الغلاف الأمامي)، البريد الإلكتروني: rspedu@qeh.ox.ac.uk

يشمل برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي برنامجاً للأنشطة من بينها التعاون في مراجعة حالات التهجير القسري. وستوالي هذه الصفحة الإخبارية متابعة الجديد في عملنا بصورة دورية. ونحن نرحب باتصالكم بنا على العناوين المذكورة في نهاية الصفحة.

برنامج الأنشطة

يمثل برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي نقطة محورية أساسية لجمع المعلومات والدعوة إلى حماية النازحين ومساعدتهم. ويشمل المشروع ما يلي:

- قاعدة بيانات عالمية عن النازحين لخدمة المنظمات الإنسانية؛
- من المقرر أن ننشر أول تقرير مرجعي شامل لنا في يونيو/حزيران ١٩٩٨ تحت عنوان "النازحون داخل أوطانهم ـ مسح عالمي". وسوف يتناول هذا التقرير قضية النزوح الداخلي في كل دولة على حدة. كما ستخصص فصولاً لموضوعات معينة لمعالجة القضايا المشتركة في جميع البلدان (يمكن للمشتركين في هذه المجلة الحصول على نسخة مجانية من التقرير)؛
- نشر سلسلة من التقارير القطرية التي تعرض لاحتياجات النازحين من الحماية والمساعدة؛
- عقد سلسلة من المؤتمرات الإقليمية للتعريف بعملنا وعمل شركائنا بما في ذلك مكتب فرنسيس دينغ الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بقضية النزوح الداخلي؛
- تأسيس اتحاد جديدة من المنظمات المعنية بقضية النزوح الداخلي يضم الثلاث وكالات الرائدة في مجال رعاية النازحين وجمع المعلومات المتصلة بموضوع النزوح الداخلي (انظر الجزء الخاص بالمؤتمرات أدناه).

قاعدة بيانات النزوح الداخلي

في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ طلبت لجنة الأمم المتحدة الدائمة لشؤون الوكالات الدولية من هذا البرنامج أن يؤسس قاعدة بيانات لكل بلد على حدة تحوي أرقاماً وتحليلات وصفية للقضايا المتعلقة بالنزوح الداخلي. ورغم أن هذا العمل يتم بالتعاون الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة المعني بحالات الطوارئ إلا أنه يعتبر مشروعاً مستقلاً للمنظمات غير الحكومية. وقد بدأ أحد المستشارين بالفعل في إجراء دراسة جدوى مدتها ستة أشهر لقاعدة البيانات واختبار إمكانيات الاستعانة بهذه القاعدة المذكورة في العمل الميداني. وإذا ما تحقق الهدف من المشروع فإن برنامج المسح العالمي لمشكلات النزوح الداخلي سيضع قاعدة البيانات في مقره في جنيف. وستصبح المعلومات متاحة بصورة مباشرة للجمهور العام من خلال شبكة مركز إغاثة الأمم المتحدة ReliefWeb.

المؤتمرات الإقليمية

من أجل تنسيق الأنشطة والتعاون في مجال الدعوة والبحوث في المستقبل، فقد تشكل اتحاد جديد معني بقضية النزوح الداخلي يضم كلاً من برنامج المسح العالمي لمشكلات النزوح الداخلي ومجلس اللاجئين النرويجي ومشروع مؤسسة بروكنغز للنزوح الداخلي في واشنطن (الذي يتولى إدارته بالمشاركة كل من روبرتا كوهين وفرنسيس دينغ) واللجنة الأمريكية للاجئين (ومقرها واشنطن). وخلال عام ١٩٩٨ سيتولى هذا الاتحاد مسؤولية عقد سلسلة من المؤتمرات الإقليمية في جنوب إفريقيا (بالمشاركة مع مركز بحوث التنمية الدولي) وفي آسيا والقرن الإفريقي (بالمشاركة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) وأمريكا الشمالية والمملكة المتحدة البريطانية (بالمشاركة مع معهد التنمية فيما وراء البحار). وستتناول المؤتمرات القضايا الخاصة بحماية ومساعدة جماعات السكان النازحة دولياً وإقليمياً.

الإدارة

برنامج المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي هو مشروع لمجلس اللاجئين النرويجي، وتتم إدارته من مكتب جنيف، بينما يؤدى العاملون مهامهم من مراكز متعددة في أوروبا ولديه زهاء أربعين مراسلاً وكاتباً استشارياً منبثين في جميع أنحاء العالم. كذلك فللمشروع مجلس استشاري من ١٥ خبيراً متميزاً في مجال التهجير الإجباري.

العاملون

المدير جون بنيت

مدير التحرير جاني هامبتون

ممثل مجلس اللاجئين النرويجي، مكتب جنيف: بريتا سيدهوف

المدير الإداري للمشروع في جنيف: غري ساندو

الجهات المساهمة:

إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ووزارات خارجية النرويج والدانمرك وهولندا وسويسرا، ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا، ومركز المساعدات التابع للكنيسة الهولندية، ومنظمة ريدا بارنن، السويد، ومنظمة الرؤية العالمية، ومنظمة أندفديول منيسكايلب السويدية، واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الغذاء العالمي.

موقع البرنامج على الإنترنت

يحتوى موقع البرنامج الإنترنت على قائمة ببليوغرافية كاملة بالموضوعات المتعلقة بالنزوح الداخلي ويمكن الحصول عليها على عنوان المركز على الشبكة

http://www.sol.no/nrc-no/idp.htm

وإذا اردت الحصول على مطبوعات البرنامج ولم يكن اسمك مدرجاً في قائمة البريد الخاصة بنشرة رصد حالات التهجير الداخلي، يرجى الاتصال بأي من العناوين التالية

Global IDP Survey
Chemin Moise-Duboule 59
CH-1209 Geneva
Switzerland
هاتف : ٤١ ٢٢ ٧٨٨ ٨٠٨٥
فاكس: ٤١ ٢٢ ٧٨٨ ٨٠٨٦
البريد الإلكتروني idpsurvey@nrc.ch
Global IDP Survey
84 Sandfield Road
Oxford OX3 7RL, UK
البريد الإلكتروني:
jon.bennett@dial.pipex.com

استمارة اشتراك لعام ١٩٩٨

بيانات المشترك:

الاسم..... اللقب.....

الوظيفة..... الإدارة التابع لها.....

جهة العمل.....

العنوان.....

المدينة ..... الرمز البريدي..... البلد.....

الهاتف..... الفاكس..... البريد الإلكتروني.....

نوع الاشتراك

الرجاء إكمال الجزء ١ أو ٢ وفقاً لما هو مناسب لك:

١. أطلب الاشتراك مجاناً لأنني:
- ☐ أعيش/أعمل في بلد نامٍ
- ☐ طالب/لا أتقاضى راتباً
- ☐ لاجئ/نازح داخل وطني
- ☐ دفعت قيمة الاشتراك عام ١٩٩٧
- ☐ أسباب أخرى (الرجاء إرفاق خطاب يوضح أسباب طلب الاشتراك المجاني)

٢. أطلب اشتراكاً فردياً قيمته ١٥ جنيهاً إسترلينياً في النشرة الصادرة باللغة
- ☐ الإنكليزية
- ☐ الإسبانية
- ☐ العربية

اشتراكاً لمؤسسة قيمته ٢٥ جنيهاً إسترلينياً في النشرة الصادرة باللغة
- ☐ الإنكليزية
- ☐ الإسبانية
- ☐ العربية

اشتراكاً متعدداً
- ..... نسخ بالإنكليزية
- ..... نسخ بالإسبانية
- ..... نسخ بالعربية

القيمة الإجمالية: .....

(حتى ثلاث نسخ: ٤٠ جنيهاً إسترلينياً؛ أكثر من ثلاث نسخ: ٤٠ جنيهاً إسترلينياً بالإضافة إلى خمسة جنيهات لكل نسخة إضافية؛ أي ٥٠ جنيهاً إسترلينياً لخمس نسخ مثلاً).

طريقة التوزيع (بالنسبة للاشتراك المتعدد)
- ☐ يمكن توزيعها من خلال البريد الداخلي للمؤسسة؛ الرجاء إرسال جميع النسخ على عنوان الشخص المذكور أعلى الاستمارة.
- ☐ الرجاء إرسال النسخ إلى الأسماء والعناوين المرفقة (الرجاء إرفاق كل التفاصيل اللازمة لإرسال النسخ المطلوبة).

طريقة الدفع

ضع علامة في الخانة المناسبة:
- ☐ شيك أو حوالة بنكية بالجنيه الإسترليني أو الدولار (مسحوب على أحد بنوك المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة) مستحق الدفع لـ: University of Oxford/RSP
- ☐ شيك أوروبي (بالجنيه الإسترليني فقط) مستحق الدفع لـ: University of Oxford/RSP
- ☐ بطاقات ائتمان
- ☐ فيزا Visa ☐ ماستر كارت Mastercard
- ☐ يوروكارت Eurocard ☐ أكسس Access

رقم البطاقة الائتمانية.....

تاريخ انتهاء الصلاحية ...../.....

التوقيع

.....

اسم وعنوان صاحب البطاقة (إذا كانا مختلفين عن البيانات المذكورة أعلى الاستمارة)

.....

.....

.....

.....

- ☐ الدفع عن طريق التحويلات البنكية (بالجنيه الإسترليني فقط) إلى بنك لويدز وعنوانه:
Lloyds Bank plc, 1/5 High Street,
Oxford OX1 4AA, UK.
باسم: University of Oxford, General No 1
رقم الحساب: 02267121
الكود البنكي: Bank Sort code 30-96-35
الرجاء ذكر رقم الإشارة التالي:
RSP/MVG4N

يحرر هذا الجزء بمعرفة مكتب الاشتراكات:

Accounts	☐	Date:	
Cardbox	☐	Info:	
Ack	☐		

مطبوعات أخرى مجانية

يمكن للمشتركين في "نشرة الهجرة القسرية" الحصول على نسخة مجانية* من تقرير *Internally Displaced People: A Global Survey* (النازحون داخل أوطانهم: مسح عالمي) الذي سوف يصدره برنامج "المسح العالمي لقضايا النزوح الداخلي" في يونيو/حزيران ١٩٩٨ (سعر النسخة ١٤,٩٩جنيهاً إسترلينياً/ ٢٥ دولاراً)؛ كما يمكنهم الحصول على كتيب خاص بوقائع المؤتمر الذي نظمه المجلس النرويجي للاجئين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ بعنوان: Rights have no borders: internal displacement worldwide (حقوق الإنسان لا تعرف الحدود: النزوح الداخلي في مختلف أنحاء العالم):

الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة إذا ما أردت الحصول على:
- ☐ تقرير *Internally Displaced People: A Global Survey*
- ☐ كتيب Rights have no borders

* ملحوظة: هذا العرض سارٍ حتى نفاد الكمية.

رسوم الاشتراك السنوي:

١٥ جنيهاً إسترلينياً/ ٢٦دولاراً	للأفراد
٢٥ جنيهاً إسترلينياً/٤٣ دولاراً	للمؤسسات
٤٠ جنيهاً إسترلينياً/٦٨ دولاراً	للاشتراك المتعدد حتى ثلاث نسخ

(يضاف مبلغ خمسة جنيهات إسترلينية/تسعة دولارات لكل نسخة أضافية على النسخ الثلاث المحددة في الاشتراك)

مجانا للفئات التالية:

الأفراد والمؤسسات في البلدان النامية*

الطلبة/الأشخاص الذين لا يتقاضون أجراً

اللاجئون/النازحون داخل أوطانهم (وتنظيماتهم)

(قد يُسمح لفئات أخرى بالاشتراك مجاناً وفقاً لتقدير هيئة التحرير؛ الرجاء إرفاق رسالة توضح أسباب طلب الاشتراك المجاني)

* البلدان الواردة في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوصفها "بلداناً نامية".

تقديروعرفان

تستمد نشرة الهجرة القسرية معظم تمويلها من المنح التي تجود بها المؤسسات والوكالات العاملة في ميدان التنمية والأنشطة الإنسانية؛ وتود أسرة التحرير أن تعرب عن شكرها للمنظمات التالية على التزامها بدعم نشرة الهجرة القسرية خلال عام ١٩٩٨:

مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة
مؤسسة القطان
منظمة أوستكير / المجلس الأسترالي للمساعدات الخارجية
المجلس الدانمركي لشؤون اللاجئين
مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)
اللجنة الأوروبية
المؤسسة الأوروبية لحقوق الإنسان
الاتحاد الدولي لجمعيات تنظيم الأسرة
الاتحاد العالمي اللوثري
فرعا منظمة أوكسفام في المملكة المتحدة وأيرلندا
صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)

تتوجه أسرة التحرير بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة، التي تموِّل ترجمة ونشر الطبعة العربية من «نشرة الهجرة القسرية».

وتُعَدُّ مؤسسة فورد واحدة من كبرى المنظمات الخيرية غير الحكومية المستقلة في العالم؛ وقد قدمت على مر السنين منحاً وقروضاً تربو قيمتها على ثمانية مليارات دولار للأفراد والمنظمات في شتى أنحاء العالم، من خلال مقرها الرئيسي في نيويورك بالولايات المتحدة، ومكاتبها الفرعية الأربعة عشر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

والأهداف التي تنشدها مؤسسة فورد من وراء نشاطها الخيري هي ترسيخ القيم الديمقراطية، والحد من الفقر والظلم، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم الإنجازات البشرية. ومن السمات الهامة للمؤسسة أنها لا تضطلع بدور مباشر في تنفيذ البرامج أو المشاريع إيماناً منها بأن خير من يتصدى لمشكلات مجتمع ما هم أبناؤه الذين يعايشون هذه المشكلات ويعملون بالقرب منها. ومن ثم فإن الأغلبية العظمى من منح المؤسسة ومساعداتها تُقدَّم استجابة لمشاريع مقترحة يُطلب من المؤسسة المساعدة في تمويلها.

وقد أُنشئ مكتب مؤسسة فورد في القاهرة عام ١٩٥٧، وهو بمثابة المكتب الإقليمي للمؤسسة الذي يُعنى بالدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب تركيا وإيران. ويعتبر مكتب القاهرة، بعد مكتب الهند الذي أنشئ في نيودلهي عام ١٩٥١، أقدم مكتب لمؤسسة فورد لا يزال قائماً خارج الولايات المتحدة.

وإذا كان تقديم المنح والإعانات من مكتب القاهرة يتوخى في جميع الأحوال كل ما يعود بالفائدة على المنطقة، فإن جميع المنح تقريباً تُقدَّم إلى جهات تطلبها داخل المنطقة، مثل الجامعات، والمعاهد، ومراكز البحوث، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وتشمل برامج المكتب تقديم المنح في مجالات الشؤون الدولية وشؤون الحكم، والصحة الإنجابية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر، والشؤون البيئية والثقافية. وبالرغم من أن صلاحيات مكتب القاهرة تشمل المنطقة بأسرها، فإن معظم برامجها يتركز في مصر وفلسطين، إلى جانب مشاريع هامة في لبنان والسودان وتونس، فضلاً عن المشاريع التي تشمل المنطقة كلها.

حلاوة اللجوء

أود أن أكون لاجئاً
فلو كنت لاجئاً لأصبحت ملكاً للعالم كله
لذهبت وحللت أينما شئت
لطرقت كل باب بلا خوف ولا وجل
لوجدت من الجميع المودة والمساعدة
للقيت منهم الحفاوة والعناية
لفجَّرتُ في قلوبهم ينابيع الرحمة والشفقة.
حقاً
كم أود أن أكون لاجئاً.

فلو كنت لاجئاً، لصارت الدنيا كلها موطني
لأصبح عالمي أفقاً واسعاً لا تحده حدود
لأصبح عالماً يثري الخيال بعجائبه
ويفتح أبوابه على مصاريعها لمقدمي
عالماً يحدب عليّ ويكفكف دموع حزني
حقاً
كم أود أن أكون لاجئاً.

كما كانت أمي
كما كان أبي
وأشقائي وشقيقاتي
كما كان الملوك والأمراء
وأساطين العلماء والرؤساء
كلهم كانوا لاجئين،
إذن
فلأكن أنا الآخر لاجئاً
لأعيش مثلما عاشوا...

أود أن أكون لاجئاً
ولكن ليس كأي لاجئ:
أود أن أكون لاجئاً حراً
حراً من أي ضغط أياً كان
لا أشعر أنني منبوذٌ من بني الإنسان
منطفلٌ على الناس والبلدان
حراً من أغلال الاستجداء والذل
من الكذب لنيل العطف والإحسان
حراً من نير الجور والطغيان
من قيد الأنماط والقوالب في عقل الإنسان
التي تصور اللاجئ مواطناً بلا وطن
إنساناً بلا فؤاد
ضميراً بلا وعي
عبئاً ثقيلاً فوق الطاقة والاحتمال
غباراً يلوث الهواء وقذىً في وجه المجتمع
لعبة يلهو بها أفراده
جاسوساً، منطفلاً، نهّاباً
مثالاً لكل منقصة وعيب

دعني أصبح لاجئاً
ولكن ليس كأي لاجئ:
أود أن أكون لاجئاً ساحراً
أكشف للعالم تناقضاته وأهواءه
أتحدى جوره وإجحافه
خبله وغفلته
وحشيته وخداعه
وأعلم الدنيا الحقيقة المرة صريحةً مجردةً
أننا جميعاً
سوداً أو بيضاً
ملونين أو هنوداً
صفراً أو غير صفر
أغنياء أو فقراء
شيوخاً أو شباباً
كلنا من بني البشر
هل قلت من بني البشر؟
كلا معذرة
بل كلنا من أبناء تلك الدنيا التي قد يمسي أفرادها لاجئين
أو قل
دنيا اللاجئين القادمين.

إذن
دعني أعود من جديد رجلاً حراً
(تماماً مثلما ولدتني أمي)
لست كذاباً مؤرق الضمير
لست عبداً مثقلاً بالأغلال
لست نفاية لفظها المجتمع
لست كائناً طفيلياً
لست أجنبياً
لست لاجئاً
لكنني بشر...
حتى إن كنت عاجزاً
ساعدني على الأقل كي أكون
لاجئاً لطيفاً
شرعياً محمياً...
هذا هو اللاجئ الذي أريد أن أكونه
وتلك وحدها هي حلاوة اللجوء...

أوغسطين نسانزينيزا غوس

تصوير: Jurgen Schytte/Still Pictures